



قناة السويس



تأليف

محمد طلعت حرب

تقديم

أ. د محمد عبد الرحمن برج

الطبعة الثالثة

قنـــاة السـويـس





قناة السويس

تأليف
محمد طلعت حرب

تقديم
أ. د. محمد عبد الرحمن برج

الطبعة الثالثة

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

طلعت «باشا» حرب، محمد طلعت حرب، ١٨٦٧ - ١٩٤١.
قناة السويس/ تأليف محمد طلعت حرب ؛ تقديم محمد عبد الرحمن برج. ـ ط 3. ـ [القاهرة]: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2008.
140 ص ؛ 24 سم. ـ
تدمك 5 - 0552 - 18 - 977
١ - قناة السويس تاريخ.
٢ - مصر. تاريخ. العصر الحديث. محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣م)
أ. برج، محمد عبد الرحمن (مقدم)
ب. العنوان.

٩٦٢,٠٣٣

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٨/٨٠٦٧
I.S.B.N. 977 - 18 - 0552- 5

إهداء

من بنك مصر

يعد هذا الكتاب « قناة السويس » وثيقة سياسية واقتصادية هامة من تأليف رائد الاقتصاد الوطنى محمد طلعت حرب. وقد صدر فى طبعته الأولى عام ١٩١٠ م عندما ظهرت الدعوة لمد فترة امتياز شركة قناة السويس أربعون سنة أخرى تبدأ من عام ١٩٦٨م وتنتهى عام ٢٠٠٨م. وقد تصدى طلعت حرب لهذه الدعوة بإصدار هذا الكتاب الذى تضمن دراسة اقتصادية شاملة تؤكد أن مصلحة مصر ليست فى مد امتياز القناة.

ويعد هذا الكتاب حلقة من حلقات الإنتاج الفكرى المتنوع لمحمد طلعت حرب الذى كان له العديد من المؤلفات وأعمال الترجمة العربية والفرنسية فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية.

وبنك مصر وهو يقدم هذا الكتاب بمناسبة مرور ٨٨ عاما على إنشائه (١٩٢٠- ٢٠٠٨) ومرور ١٤٠ عاما على ميلاد طلعت حرب (١٨٦٧ - ٢٠٠٧) يرجو أن يكون هذا الكتاب إضافة قيمة للمكتبة العربية وللباحثين المتخصصين فى تاريخ مصر الاقتصادى.

بنك مصر

صفر ١٤٢٩هـ - فبراير ٢٠٠٨م

مقدمة لكتاب
قناة السويس
تأليف محمد طلعت حرب

بقلم أ.د. محمد عبدالرحمن برج

سعدت كثيرا بذلك التكليف الذى صدر لى من اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر فى اجتماعها بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٦، بكتابة مقدمة لكتاب قناة السويس تأليف الأستاذ الوطنى الكبير محمد طلعت حرب.

ومبلغ سعادتى ان أخى وزميلى الأستاذ الدكتور محمد على حله رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية أبى إلا أن يحمل هذا التكليف بنفسه لى و يحضره إلى منزلى .

ولأهمية هذا الكتاب الذى أتشرف بتقديمه للقارئ العربى سببان

السبب الأول إنه عن قناة السويس

لقد ارتبط التاريخ المصرى الحديث أشد الارتباط بقناة السويس . ومن حول هذه القناة دارت أحداث هذا التاريخ وتشكلت وقائعه طبقا لتطور أهمية هذه القناة. فمنذ ما يقرب من القرنين من الزمان أو اكثر قليلاً جاء بونابرت إلى مصر غازيا تراوده فكرة إقامة مستعمرة فرنسية تكون نواتها مصر . وما يكاد يصل به المقام إلى القاهرة حتى يرحل إلى برزخ السويس ومعه بعض أعضاء اللجنة العلمية التى ضمتها حملته لدراسة منطقة السويس دراسة علمية ، والبحث عن امكانية شق قناة تصل البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ببعضهما . ولكن الظروف التى أحاطت ببونابرت ثم بالحملة نفسها حالت بينه وبين تحقيق أى شئ مما كانت تمنى به النفس ولكن كان من آثارها أن استرعى مجئ الحملة انتباه انجلترا إلى أهمية الطريق البرى الذى يمر عبر برزخ السويس، وأدركت أن وقوع هذا الطريق فى يد دولة منافسة أو معادية لها يسدد لممتلكاتها فى الهند ضربة قاضية .

وترتب علـى مجـىء الفرنسيين إلى مصـر ثم خروجهـم منها – وكان للانجليز اليد الطـولى فى إخراجهم – على أن الطريق عبر مصر سـواء كــان بريا (الإسكندرية – القاهرة – السويس) أم بحريا (لشق قناة فى برزخ السويس تصل البحرين المتوسط والأحمر مباشرة) صار يحتل مكانا كبيرا من اهتمام الدولتين إنجلترا وفرنسا.

وكان من أجل الاستئثار بالنفوذ والسيطرة على هذا الطريق أن دار الصراع بينهما فى العصور التالية حول الاستئثار بالنفوذ السياسى والسيطرة العسكرية على مصر بذاتها .

فاذا ما شقت القناة، بادرت بريطانيا، وكانت تقف موقف المعارض من حفرها، تنتهز الفرصة وتتلمس السبيل الذى يمكنها من وضع يدها على قناة السويس، حتى إذا أدركت انه لتحقيق ذلك ولضمانه ينبغى أن يتم السيطرة على مصر ذاتها، بادرت بغزوها العسكرى فى سنة ١٨٨٢ .

ومن الغريب أن انجلترا التى وقفت أثناء حفر القناة تعارض المشروع على أساس عدم وجود ضمان بحياده كانت أول دولة تخرق حرمة هذا الحياد حتى واتتها الفرصة إبان الثورة المصرية بزعامة عرابى. وجاء الاحتلال البريطانى الذى استمر قابعاً سنين طويلة باسطا ظله الكثيف طوال مدة تجاوزت السبعين عاما . وكان نضال المصريين شاقا وكفاحهم مريرا طوال هذه السنوات من أجل التحرير والنصر، وأخذ كل جيل يسلم العلم من بعده للجيل الذى يليه وهو يأخذ منه العهد على الكفاح ويستوثق منه على النضال ويطلب منه المزيد من التضحيات. ويشاء الله أن القناة التى يضحى المصريون فى حفرها بأرواحهم تحتاج فى تحريرها إلى أن يضحى أبناؤها بدمائهم . ويسقط الشهداء علي مر العصور والأيام استماتة فى سبيل الحق ودفاعا عنه .

أما عن مدى ارتباط القناة بالتاريخ العربى المعاصر، فما أظن الحديث عنه يحتاج إلى توضيح أو تبيان. لقد كان أهم ما استهدفته إنجلترا من وراء إصدار تصريح بلفور أن يكون لها أمر فلسطين دون غيرها بعد الحرب العالمية الأولى على نحو ماصرح به هربرت صمويل أول مندوب سام بريطانى فى فلسطين ، وألا تترك لأحد موضع قدم فى فلسطين القريبه من قناة السويس . ثم كانت المساعدات التى بذلت إلى جانب الصهيونية فى فلسطين تمشيا مع هذه السياسة .

ومن ثم فإننا لانجاوز الحقيقة إذا قلنا إن القناة كانت محور الأحداث فى منطقة الشرق العربى بل فى شرقى البحر الأبيض المتوسط .

فنجد مثلا أنه فى عام ١٨٧٨ بادرت انجلترا إلى احتلال قبرص، ومن المعروف أن أحد الأسباب التى أقدمت بسببها إنجلترا على ذلك عقب مؤتمر برلين، هو قرب هذه الجزيرة من قناة السويس ورغبتها فى ان تنتهز أول فرصة لوضع يدها على القناة .

وهكذا نرى أننا حين نتحدث عن قناة السويس فإنما نتحدث عن التاريخ المصرى الحديث بل والتاريخ العربى المعاصر بل وتاريخ شرقى البحر المتوسط .

أما السبب الثانى لأهمية هذا الكتاب الذى أتشرف بتقديمه للقارئ العربى، فإن مؤلفه محمد طلعت حرب غنى عن التعريف، إن دور هذا الرجل الكبير سيظل يذكر طالما كان الحديث عن دور الحركة الوطنية المصرية فى تحرير الاقتصاد المصرى من ربقة الاستعمار .

وترتبط بأهمية هذا الكتاب أن مؤلفه وضعه عام ١٩١٠. إن هذا العام يعرفه جيدا كل من تخصص فى تاريخ قناة السويس بل ما أظن أن القارئ العادى يجهل أهميته.

فى ذلك العام (١٩١٠م) دار الحديث عن محاولة شركة قناة السويس مد أمتيازها لإدارة القناة أربعين عاما بعد انتهاء مدة الامتياز الصادر لها والذى من المقرر حسب الاتفاق المبرم مع الشركةأان تكون نهايته ١٩٦٨ . طالبت الشركة بمد مدة الامتياز أربعين عاما لينتهى عام ٢٠٠٨. كانت شركة القناة والاحتلال البريطانى شريكين فى نظر المصريين كسلطتين أجنبيتين اغتصبتا حق مصر فى قناة السويس. ومن ثم كان من المتوقع أن يتصدى كليهما للحركة الوطنيه المصرية، ولم يكن من المتوقع إذن. أن تقف هذه الحركة الوطنية موقف إلمسالم المؤيد للمناوره الاستعمارية التى أقدمت عليها الحكومة الانجليزية فى محاولة للضغط على الحكومة المصرية لمد أجل الامتياز الممنوح لشركة القناة. كانت المصلحة البريطانية تقضى الوقوف موقف التأييد لفكرة مد امتياز شركة قناة السويس خصوصا وقد بدأت حركة الملاحة بالقناة تتضاعف جتى بلغت عام ١٨٨٩ ضعف ما كانت عليه عام ١٨٨١ وتضاعفت مرة أخرى عام ١٩١١، وكانت البضائع البريطانية تمثل بالنسبة ٧٨,٦٪ من مجموع البضائع المارة بالقناة .

وفى طى من الكتمان قدم المستشار المالى البريطانى فى الحكومة المصرية مشروعا بمد أجل الامتياز، وتضمن الاتفاق المقترح أنه فى المدة من أول يناير ١٩٦٩ إلى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨ يقسم صافى الأرباح بين الحكومة المصرية والشركة .

على أنه حتى فى هذا المشروع الجديد أريد غبن مصر غبناً فاحشا فألحق به تحفظان وهما أنه إذا حدث فى سنة من السنين أن كان الربح الصافى أقل من مائة مليون فرنك، فإن الشركة تحصل على خمسين مليونا من الفرنكات ولا تنال الحكومة المصرية إلا ماقد تبقى . فإذا ما كان صافى الربح فى سنة من السنين خمسين مليونا من الفرنكات أو أقل أعطى للشركة بأكمله ولا تحصل الحكومة المصرية على شئ !

كما أقترح أنه فى مقابل مد الالتزام أربعين سنة تدفع الشركة للحكومة المصرية مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات المصرية على أربعة أقساط حدد مواعيدها .

لكن الحركة الوطنية المصرية بزعامة محمد فريد فى ذلك الحين انبرت تعارض المشروع بكل ما أوتيت من قوة وحمل فى جريدة اللواء حملة شعواء عليه . وتساءل : كيف يجوز لهذه الحكومة (المصرية) أن تتساهل فى أمر إطالة أمد الشركة مع علمها ان القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر ؟ وكل مصرى حر، يتوق لأن يراها ملكا لمصر حتى لا يبقى لأوربا وجه للتدخل فى أمورنا .

وبادر محمد فريد يبرق إلى الخديوى وإلى رئيس مجلس النظار المصرى ورئيس الجمعية العمومية محتجا على المشروع، وعندما أخذت بعض الصحف المصرية تتناول المشروع بعضها يحبذه وبعضها يرفضه والكل ينظر إليه من الزاوية المالية؛ بادر الزعيم الوطنى محمد فريد يوجه الانظار إلى ضرورة النظر للمشروع من زاويته السياسية . ففى مقال له بصحيفة اللواء فى الثلاثين من يناير ١٩١٠ كتب محمد فريد يقول :

«من الغريب أن ما كتب ويكتب فى مسألة قناة السويس يدور حول النقطة المالية . فيظهر المستشار المالى فوائدها أو ما يعود على الخزينة من الأرباح . ويبين أوجه أرجحية قبول مشروع الشركة ، ومنافسة الجرائد فى أرقامه ، ونجتهد فى إثبات عكس ما يقوله ، ويسعى فى تأيده . ولم يلتفت أحد تقريبا الى المسألة من وجهة ضرورة حفظ مرافق الأمة بين يدى أبنائها ولو كان وراء ذلك فقد منفعة أو

تقليل كسب او خسارة ماليه ... وبينما يئن كل مصرى من وجود قناة السويس فى يد شركة أجنبية ، بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها ويتوق إلى أن يرى أولاده هذه القناة ملكا لهم يوما ما . ويود لو طوت يد القدر هذه السنين الباقية ، يرى حكومته توافق (إن لم تسع) إلى مد امتيازها أربعين سنة جديدة بعد السنين الباقية».

لم يفت مؤلفنا الفرصة ليدلى بدلوه فيؤلف هذا الكتيب عن قناة السويس يعرض فيه تاريخها ويبين بالأرقام والإحصاءات أن المصلحة فى المد لشركة القناة وليست لمصر وأن الأربعة ملايين من الجنيهات التى وعدت بها الحكومة المصرية يمكن تدبيرها ولو بقرض .

ففى صفحة ١٣٧ من كتابه يقول تحت عنوان مضار هذا العرض بالنسبة لمصر: لسنا نظن أن الحكومة مضطرة للمال اضطرارا يسوغ لها أن تقترض بهذه الشروط بدليل أن الأربعة ملايين جنيها لا تدفع إلا فى أربع سنوات من ١٥ ديسمبر ١٩١٠ والحصة فى الأرباح لا تبتدئ إلا من ١٩٢١ ولو سلمنا باضطرارها للمال فلا تعدم وسيلة لايجاده من الخارج وأمامها مصلحة الدومين يمكن للحكومة أن تقترض عليها اربعة ملايين وزيادة...»

«على ذلك نرى المشروع من كل وجهة قلبناه عليها مشروعا ضاراً لا تصح الموافقة عليه » وكان لما كتبه طلعت حرب دوره فى نجاح الحملة التى قادها المصريون للتصدى لمد الامتياز .

كما حركت مسألة مد امتياز القناة روح الشعر فى نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم فندد بذلك بقوله

فيا ويل القنـاة إذا احتواها	بنو التاميز وانحسـر اللثـام
لقد بقيت من الدنيا حطاما	بأيدينـا وقد عـز الحطـام
وقـد كنـا جعلناهـا زمامـا	فـوا لهفى إذا انقطع الزمـام
فيا قصر الدوبارة لست أدرى	أحرب فى جرابك أم سلام
أجبنـا هـل يـراد بنـا وراء	فنقضـى أم يـراد بنـا أمـام

ودفعت الوطنية الشاب المصرى إبراهيم الوردانى إلى أن يقدم على أول اغتيال سياسى تشهده البلاد فاقدم على اغتيال رئيس الوزراء فى ذلك الحين بطرس غالى . وحين قبض عليه قرر أن الدافع وراء اغتياله هو بعض تصرفاته التى عدها الوردانى خيانة لمصر ومنها سعيه فى انفاذ مشروع مد امتياز شركة قناة السويس .

وقد أوضحنا ذلك كله تفصيلاً فى كتابنا الذى حمل دراسة فى الحركة الوطنية المصرية، وزارة بطرس غالى ١٩٠٨ - ١٩١٠ والصادر طبعته الأولى عام ١٩٨٠ عن مكتبة الأنجلو المصرية .

ومن ثم فإن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية تحسن صنعا بإعادة طبع هذا الكتاب الذى أصدره مؤلف مرموق ووطنى لاغبار على وطنيته ومكافح من أجل استقلال بلده ونجاحه فى وضع اللبنات الأولى فى سبيل تحرير الاقتصاد المصرى من سطوة أجنبية بغيضة وهو المرحوم محمد طلعت حرب .

كما تحسن الهيئة بإصدارها هذا الكتاب الذى يتزامن مع احتفالنا بالعيد الماسى لتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو من هذا العام ٢٠٠٦.

والله الموفق ،،،

قناة السويس

« تأليف »

محمد طلعت حرب



مطبعة الجريدة

سنة ١٩١٠ — سنة ١٣٢٨

فهرست الكتاب

الباب الاول

(قناة السويس الى سنة ١٨٦٩)

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

فكرة توصيل البحر الابيض بالاحمر قديماً وحديثاً الى تأسيس الشركة الحالية في سنة ١٨٥٨

من التاريخ القديم — المنافسة التجارية بين الدول — فرلسا وانكلترا — تجريدة نابليون بونابرت — القنال ومحمد على باشا — القنال وعباس باشا الاول — فردينان دي ليسبس وعلاقته بسعيد باشا وحمله اياه على قبول فتح القنال — فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ — تكليف لينان بك وموجل بك بعمل التصميمات اللازمة والمقايسة الابتدائية — طلب التصديق من الدولة العلية وسفر دي لسبس الى الاستانة — انكلترا وفرلسا ومركز تركيا بينهما — عزل مصطفى رشيد باشا الصدر الاعظم واسبابه — تقرير لينان بك وموجل بك — سفر دى ليسبس لباريس — سفره للندره وسعيه بها — انتداب جماعة من كبار المهندسين الاوروبين لابداء رأيهم في المشروع — قرارهم — قانون الشركة — فرمان ٥ ينابر سنة ١٨٥٦ — اتفاقية ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بخصوص توريد العملة اللازمين للاعمال — حرب عوان بين دي لسبس وانكلترا — عرض السهام للاكتتاب العام — نتيجة الاكتتاب وحصة مصر فيه — تأليف الشركة رسميا

الفصل الثاني

(القنال من عهد تأسيس الشركة الى يوم فتحه)

الاستمرار في العمل رغماً عن عدم تصديق الباب العالي — طلب الباب العالي ايقاف العمل — مركز مصر في هذه الظروف — اتفاق القناصل بما فيهم قنصل فرلسا على إجابة طلب الدولة وابطال العمل — احتجاج الشركة — توسط نابوليون الثالث — قبول الدولة العلية الدخول في المخابرة مع الدول لحل هذه المسألة — استمرار دي لسبس على العمل — مشترى الشركة لتفتيش الوادي — وفاة سعيد باشا وخطة اسماعيل باشا ازاء القنال — الاتفاق مع الشركة على عمل الترعة الحلوه للوادى بمعرفة الحكومة المصرية — تعليق الدولة تصديقها مبدئيا على منع السخرة واسترداد الاراضى الممنوحة للشركة وباقى الترعة الحلوه — عدم قبول الشركة ذلك — مهمة نوبار باشا

بالاستانة وأوروبا ـ قيام الرأي العام بفرنسا ضد مصر — تحكيم نابوليون الثالث في الامر — حكم نابوليون — اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ — انتهاء الازمة — تسوية حساب الحكومة المصرية مع الشركة — اتمام العمل — احتياج الشركة للمال التصريح باصدار سندات بمائة مليون فرنك — تنازل الخديوي اسماعيل للشركة عن قبونات سهام الحكومة المصرية مدة ٢٥ سنة — الاتفاق مع الشركة على استغلال وبيع الاراضي التي تصلح للبناء وتأسيس ادارة مشتركة لذلك — انتهاء العمل وزيارة الخديوى للقنال — حفلة الافتتاح — اعلان فتح القنال لمرور العموم

الباب الثاني

دور الاستغلال

الفصل الاول

حالة الشركة في السنوات الاولى — الصعوبة المالية — تغيير طريقة تقدير الحمولة — خلاف مع ارباب السفن — مداعاة الشركه امام محاكم باريس — مؤتمر الاستانة — قراره — اكراه الشركة على قبوله — مبيع سهام مصر الى انكلترا — بيع حصتها في الارباح — احتلال انكلترا للقنال في الحوادث العرابية — الكلام في حيادة القنال — برنامج لوندره فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ — مؤتمر باريس في سنة ١٨٨٥ — معاهدة سنة ١٨٨٨ — تصديق انكلترا عليها فى ابريل سنة ١٩٠٤

الفصل الثاني

حالة الشركة الراهنة

تكاليف القنال . مجموع ايرادات الشركة من عهد تأسيسها . مجموع مصروفاتها . مقدار مايساويه القنال في نهاية سنة ١٩٠٩ . ديون الشركة لنهاية سنة ١٩٠٩ ايرادات سنة ١٩٠٨ ومصروفاتها ـ ماخسرته مصر بسبب القنال وما كان يصيبها لو بقيت لها اسهمها وحصتها فى الارباح

الباب الثالث

اقتراح مد أجل الامتياز

مشروع الاتفاق — مذكرة المستشار المالي — قرار مجلس النظار — مناقشة المذكرة — اعتبارات عامة — فروض حسابية — تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ — تقدير مصروفات القنال في هذه المدة — مقدار ماتأخذه الشركة في المدة المذكورة — مقدار ماتعرضه فى نظيرها — الفرق — مزايا المشروع للشركة مضاره لمصر — نتيجة.

بسم الله الرحمن الرحيم

احمده سبحانه وتعالى و به أستعين وأصلي وأسلم على جميع الانبياء والمرسلين خصوصاً خاتمهم الامين. وبعد فانه شاع في أواخر شهر اكتوبر الماضي أن المخابرة دائرة بين الحكومة المصرية وشركة قنال السويس على تمديد أجل الامتياز لمدة أربعين سنة بعد المدة الاولى التي تنتهي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ فقامت الجرائد وقعدت لهذه الاشاعة وطلبت الامة من الحكومة اعلان حقيقة هذا العرض وان لا تمضي الحكومة في امره شيئاً الا بعد اخذ رأي الجمعية العمومية فأصغت الحكومة الى هذا الطلب ونشرت مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي التي تعضده ثم قرر مجلس النظار على أخذ رأي الجمعية العمومية في هذا المشروع الخطير قبل ان يبث فيه شأناً . وقال وزير خارجية انكلترا ما يؤيد هذا التصميم وان حكومة انكلترا لا تضغط على مصر في هذا الشأن بل تتركها تقرر ما تراه في صالحها بمطلق حريتها وعلمنا أخيراً أن كبار رجال الشركة قد حضروا لمصر للمفاوضة في هذا الامر وبذلك أصبحت المسألة في يد الامة المصرية وفي عنق نوابها والمأمول في حكمتهم وتجاربهم الماضية وحبهم لوطنهم أن يمعنوا النظر في هذا المشروع متى عرض عليهم ويقرروا ما يرونه صالحاً لبلادهم حالاً واستقبالاً .

ولما كانت مسألة القنال تكاد تكون مجهولة عند الكثيرين وكانت مكاتبنا خالية من كتاب بلغتنا العربية يجمع شتات تاريخ القنال ويفصل الادوار التي لعبتها يد السياسة فيه وحالته الراهنة قد رأيت أن أجمع في فصول قليلة بعض تلك الموضوعات التي تهم الامة معرفتها موضحاً كيف أنشيء القنال وعلاقة مصر به وما كلفها من النفقات وكيف استأثر بفوائده كل العالم ماعداها ومبينا دخل الشركة منه وحالها المالية ومالها وماعليها

حتى نهاية سنة ٩٠٩ ومن ثم بحثت في اقتراح مد الامتياز وهل هو في صالح الشركة فقط أم في صالح الفريقين (هي والحكومة المصرية) ؟ وفي هذه الحالة هل الشروط المعروضة حسبما نشرت أرجح للبلاد المصرية أم لا توافق مصلحتها فاذا كانت لا توافقها فأي الشروط لها أرجح . وقد اعتمدت في جميع ما سأسرد من الوقائع على الاوراق و المستندات الرسمية كالكتاب الاصفر ومؤلفات دي ليسبس نفسه وحسابات الشركة المقدمة منها سنوياً لجمعيتها العمومية وتقارير مجلس ادارتها ومجموعة مجلة قنال السويس الرسمية وغير ذلك من المؤلفات والكتب والمجلات التي وان لم تكن رسمية صرفة فانها شبيهة بها لنسبتها لاشخاص كانوا نظارا للخارجية الفرنسوية كدي فريسينية وجيزو ولامارتين وبارتيليمي سنت هيلير أوكتيير رئيس جمهورية فرنسا سابقاً أو شارل رو الساعد الايمن لدي ليسبس وأحد وكلاء الشركة حالاً وعلي مبارك باشا وزير المعارف والاشغال العمومية وغيرهم . ولقد رأيت أيضاً أن أرفق بهذه الرسالة نصوص العقود والاتفاقات والمعاهدات ومحاضر الجلسات والاحكام والرسائل المهمة التي تبودلت في بحر هذه المدة الطويلة وغير ذلك مما يعتبر حجة في هذا الموضوع أو مما قد يحتاج اليه القارئ للمراجعة لان غرضي الوحيد أن تكون مسألة القنال معلومة بتفاصيلها مفهومة بحذافيرها وجميع أدوارها مؤيدة بالسندات الرسمية حتى لا تخفى على أحد فيها خافية ولي في حسن نيتي ما يجعلني آمل أن يجد مواطني في هذه الرسالة ما يوقفهم على حقيقة أمر القنال من عهد ان فكر فيه حتى الآن دون أدنى تحيز والله تعالى المسئول ان يلهمنا جميعاً الصواب في الرأي والسداد في الفكر وان يوفقنا لما فيه الصالح للبلاد والمنفعة للعباد وماذلك على الله بعزيز

فبراير سنة ١٩١٠

محمد طلعت حرب

البَابُ الأوَّلُ

(قناة السويس الى سنة ١٨٦٩)

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

فكرة توصيل البحر الابيض بالاحمر قديماً وحديثاً الى تأسيس الشركة الحالية في سنة ١٨٥٨

من التاريخ القديم — المنافسة التجارية بين الدول — فرنسا وانكلترا — تجريدة نابليون بونابرت — القنال ومحمد علي باشا — القنال وعباس باشا الاول — فردينان دي ليسبس وعلاقته بسعيد باشا وحمله اياه على قبول فتح القنال — فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ — تكليف لينان بك وموجل بك بعمل التصميمات اللازمة والمقايسة الابتدائية — طلب التصديق من الدولة العليه وسفر دي ليسبس الى الاستانة — انكلترا وفرنسا ومركز تركيا بينهما — عزل مصطفى رشيد باشا الصدر الاعظم وأسبابه — تقرير لينان بك وموجل بك — سفر دى ليسبس لباريس — سفره للندره وسعيه بها — انتداب جماعة من كبار المهندسين الاوروبيين لابداء رأيهم فى المشروع — قرارهم — قانون الشركة — فرمان ٥ ينابر سنة ١٨٥٦ — اتفاقية ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بخصوص توريد العملة اللازمين للاعمال — حرب عوان بين دي ليسبس وانكلترا — عرض السهام للاكتتاب العام — نتيجة الاكتتاب وحصة مصر فيه تأليف الشركة رسمياً

ان فكرة اتصال البحرين الابيض بالاحمر ليست حديثة بل قديمة قامت برؤوس المفكرين من المصريين وغيرهم من زمن الفراعنة ومن وليهم. بل منهم من نفذها فعلاً لاعتقادهم جميعاً أهمية ذلك لتجارتهم وللتجارة العامة بين المشرق والمغرب

ذكر المرحوم علي مبارك باشا في خططه : « انه كان يوجد في الازمان السابقة بصحراء برزخ السويس خليجان أحدهما يمتلىء من المياه النيلية كما عليه الاسماعيلية الآن وكان يصب في البرك المرة عند السيرابيوم والآخر كان مبدؤه من البحر الابيض عند مدينة الطينة ويتصل بالبحر الاحمر في البرك

المرة وقد شاهد لينان باشا [1] أثر هذا الخليج المالح وذكره في كتابه الذي كتبه في أعمال مصر فقال ان أوله عند القنطرة الواقعة على طريق الشام ويمتد الى ان يكون آخره عند بركة التمساح الواقعة عليها مدينة الاسماعيلية الآن . »

وذكر المقتطف في عدده الصادر في يناير سنة ١٩١٠ ما يأتي :

قيل ان كثيرين من الفراعنة فكروا في انشاء ترعة تصل البحر الاحمر بالنيل والبحر المتوسط وذهب ارسطو واسترابون وبلينيوس الى ان رعمسيس الثاني المعروف بسيسوستريس شرع في حفر هذه الترعة سنة ١٣٣٠ قبل المسيح الا ان هيرودوتس ذكر ان نخو الثاني ملك طيبة كان أول من حفرها وذلك في سنة ٦١٠ ق . م واستمر على العمل نحو ستة أشهر هلك في أثنائها ١٢٠٠٠ رجل من قومه ثم أوقف الحفر باشارة عراف قال له انه بعمله هذا ينتفع البرابرة أعداء المصريين يريد بذلك الفرس . وقال ارسطو ان ما أوقفه عن العمل قول المهندسين ان البحر الاحمر أعلى من الدلتا ويخشى من طغيانه عليها . ثم تغلب الفرس على مصر بعد ذلك بقليل فاستأنف داريوس الفارسي حفر الترعة وأتمها نحو سنة ٥٢٠ ق . م .

وكان للنيل في ذلك الزمان فرع يسمى فرع بلوسيوم أو الطينة يبتدىء على مقربة من بنها ويمر في بوباستس أي تل بسطة قرب الزقازيق ويصب في بلوسيوم على بضعة عشر ميلاً غربي بورسعيد . فكانت تخرج الترعة المشار اليها من هذا الفرع شمالي بوباستس ثم تجتاز وادي الطليمات أو وادي القنال الى البحيرات المرة شمالي خليج السويس . ولم يوصلوا بين البحيرات والخليج خوفاً من طغيان البحر الاحمر على الدلتا لأنهم كانوا يظنون ان سطحه أعلى منها

---

[1] (١) أحد المهندسين الفرنساويين الذين استقدمهم محمد علي باشا لمساعدة المهندسين المصريين في تنظيم طرق الري وبناء القناطر الخيرية الخ .

فكانوا يحملون البضائع على ظهور الدواب بين الخليج والبحيرات فوق برزخ يسمى الشالوف عرضه ١٣ ميلاً ونصف ميل . ثم تراكمت الرمال على هذه الترعة فاحتفرها بطليموس مرة أخرى سنة ٢٧٠ ق . م . وأوصلها الى البحر الاحمر وجعل لها سدوداً وأقفالاً يمنع بها طغيان البحر واختلاط مائه بالنيل في زمن الانخفاض وبنى فرضة على رأس الخليج سماها ارسنوي . وذكر استرابون الذي جاء الى مصر قبل المسيح بزمن يسير ان الترعة كانت صالحة للملاحة في أيامه. وروى فلوطرخس ان كليوباطرة شرعت في تهريب أسطولها الى البحر الاحمر في هذه الترعة وذلك بعد هزيمتها في موقعة اكثيوم لكنها أخفقت في ذلك لان الماء كان قليلاً ويظهر ان الرمال عادت وتراكمت على الترعة مرة أخرى فاحتفرها طرايانس القيصر الروماني (٩٨ — ١١٥ ب . م) وكان الفرع البليوسي قد أخذ يتحول غرباً فجعل طرايانس أولها في بابليون وهي قرية كانت قائمة على مقربة من دير مارجرجس في مصر القديمة . وما زال الرومانيون يسيرون مراكبهم فيها الى ان ردمتها الرمال مرة أخرى

ويقال انه بعد فتح مصر على يد عمرو بن العاص أصاب أهل المدينة جهد شديد فاحتفر عمرو هذه الترعة مرة أخرى وسماها خليج أمير المؤمنين وكان ذلك سنة ٢٣ هجرية وفرغ منها في ستة أشهر وجرت فيها السفن ووصلت الى الحجاز في الشهر السابع وما زالت السفن تسير فيها مدة ١٣٤ سنة الى زمن أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي فأمر بردمها ليقطع الطعام عن محمد بن عبدالله حين خرج عليه في المدينة . وقيل ان الحاكم بامرالله من الخلفاء الفاطميين في مصر احتفرها وجعلها صالحة للملاحة الى ان ردمتها الرمال مرة أخرى وبقيت المياه تجري اليها في أيام الفيضان الى زمن محمد علي فأمر بردمها ولا تزل آثارها الى الآن »

يتلخص مما ذكر ان جميع الدول التي تعاقبت على مصر اهتمت بأمر هذه

الترعة وما كان اهتمامهم بها الا لاعتقادهم كما قلنا بأنها الطريق الطبيعي بين المشرق والمغرب وخاف بعضهم على مصر من جرائها فأبى فتحها أو ردمها سداً لباب المشاكل السياسية ودفعاً لمطامع الدول الاشعبية اذ كما أنها نعمة كبرى على التجار والمتاجرين هي نقمة عظمى على المركز السياسي لمصر التي كانت ولا تزال بسبب هذا الطريق مطمح انظار كل دولة قامت واتسعت تجارتها و زادت مصالحها في الشرق . وما برزخ السويس الا مفتاح البحر الاحمر من كان بيده واستعمل ترعته وكان قويا ملك طريق الشرق وانفرد بتجارته وحصر منافعها لنفسه .

وقد كان الشرق لغاية القرن الحادي عشر للميلاد أي قبيل الحروب الصليبية ذا حضارة كبرى وعمران عظيم نبغ أهله في التجارة والصناعة والعلوم والفنون الجميلة بينما كان الغرب على عكس ذلك بلاده لا تنتج له مايكفيه لمأ كله وملبسه وضرو ريات الحياة عنده فكان الشرق يسد له ما ينقصه

وكانت تجارة الشرق محصورة في أيدي أهله يأتون بالطرائف وأثواب الخز والعقاقير والتوابل من بلاد الهند وفارس والصين وما جاورها الى ثغور الشام عن طريق بين النهرين والى الاسكندرية عن طريق السويس والقاهرة . ويعرضون ذلك في اسواقهم فيتخاطفها الغرب لشدة احتياجه اليها بواسطة تجار جمهوريتي البندقية وجنوة المتنافستين في الاختصاص بتجارة الشرق . وكان يصيب الشرقيين بسبب هذه التجارة ربح عظيم ومكاسب طائلة

وكان سكان الغرب يزيد عددهم على مر السنين فتزيد طبعا احتياجاتهم وجلها في الشرق يستأثر بها اهله ويتحكمون في بيعها لهم

ولذلك كان الشغل الشاغل لاهل الغرب ان يوفقوا الى منفذ آخر عن طريق البحر يصلون به لمنابع تلك البضائع التي أصبحوا لا غنى لهم عنها فيحصلون عليها رخيصة بدون واسطة ويتخلصون من تحكم الوسطاء فيهم وظلوا سنين عديدة

يفكرون ويبحثون وزاد بلبالهم قيام الدولة العثمانية في الشرق فخافوا شبابها وماعسى أن يصيبهم منها وأرسلوا الرجال تلو الرجال ليجوسوا خلال البحار علهم يهتدون الى طريق الهند بحرا وكان آخرمن أوفدوا في أواخر القرن الخامس عشر فاسكودي جاما البرتغالى من قبل حكومة البرتغال ووجهته البحر من غرب أفريقيا وجنوبها والايطالي كريستوف كولومب من قبل ملكة كاستليا أي أسبانيا ووجهته الغرب بالبحر الاطلانطيقي والايتالي سباستين كابو من قبل ملك انكلترا ووجهته البحر من جهة الشمال الغربي

وقد هدتهم خاتمة المطاف الى اكتشاف طريق الهند واكتشاف أمريكا فما زال فاسكودي جاما مواصلا سيره حتى وصل الى رأس عشم الخير بجنوب افريقية واستمر في سيره مع البحر الى ان دخل في بحر الهند وترتب على ذلك تحويل تجارة الشرق من يد الايتاليين الى البرتغاليين وتغيير طريقها من البحر الاحمر الى بحر الهند فالبحر الاطلانطيقي الى ليشبونا عاصمة البرتغال التي أصبحت بذلك السوق العام لتجارة الشرق باوروبا .

واهتدى كريستوف كولومب الى أمريكا الوسطى وكابو الى أمريكا الشمالية فاصبحتا ملكاً لاسبانيا وانكلترا وتبعتهما فرنسا وهولاندا واستعمر الاوربيون هذه البلاد بالزراعة والصناعة واستثمار مناجم الذهب والفضة باستخراجها من معادنها وشرعوا تجارة الرقيق لشدة احتياجهم الى من يزرع ويقلع ويقوم بهذه الاشغال واحتكر بعض الهولانديين في سنة ١٥١٩ توريد الرقيق اللازم الى اسبانيا لمدة ثمان سنوات وباع هذا الامتياز لشركة من جنوه وكانوا يصطادون هذا الرقيق من سواحل افريقيا الغربية التي كانت بيد البرتغاليين فكانت موردا جديدا للثروة

وعلى هذه الحال انقسمت الدنيا الجديدة والقديمة بين المتاجر الاوربية فكما اختص الاسبان باواسط أمريكا وجنوبها والانكليز وفرنسا بشمالها

اختصت الدولة البورتغاليـة بتجارة افريقيـة وآسـيا خصوصا الشرق الاقصى وعلى ذلك ملك البرتغاليون بعض السواحل وحصروا تجارة الهنـد في أيديهم واستولوا على عدن ومسقط واحتكروا الملاحة في جميع بحار أفريقيا وآسيا وكانوا يستولون على كل سفينة تمر فيها بدون تصريح منهم و بنوا القلاع والاستحكامات في نقط كثيرة لسواحل افريقيا وبحر الهنـد وعينوا واليا من قبلهم على هـذه الجهات وسموه والي الهـند وحطموا مراكب مصر التي كانت تمخر في البحر الاحمر ومراكب أمير هرمز ليخلو لهم الجو ويأمنوا كل منافسة في تجارة الشرق وليقضوا على البندقيين الذين كانت لهم السيادة في هذه التجارة قبل اكتشاف هذا الطريق . وحاول البندقيون ان يستعيدوا بعض ماضيهم بالاتفاق مع مصر على فتح ترعة السويس يحتكرون منفعتها دون باقي الغربيين وقـد كان لمصر مصلحة في ذلك للانتقام من البرتغاليين ولتعويض الخسائر التي خسرتها بسبب تحويل طريق التجارة عنها ولكن البرتغاليين هددوا مصر بأنها اذا وافقت على ذلك اتفقوا مع الاحباش على تحويل مجرى النيل عنها للبحر الاحمر فتقحل أرضها ويموت أهلها عطشاً — وفعلاً عزموا على احتلال السويس . بذلك أفل نجم البندقيين وأجهزت الدولة العثمانية على البقية الباقية لهم في مياه البحر الابيض المتوسط من تجارة وأملاك

وكانت خطة البرتغالين في التجارة غير حكيمة لانهم بنوها على سياسة العنف والارهاب وعلى احتكار التجارة فلا يشترون الا بأرخص ما يمكن من الأثمان ولا يبيعون الا بأغلاها ولذا كان البيع قليـلا والنفقات طائلة لاضطرارهم لحراسة البحر والاستعداد للطوارئ بالقوة المسلحة فكان ذلك من أسباب اضمحلال دولتهم

وفي القرن السابع عشر سئم الهولانديون من معاملة البرتغاليين وأرادوا أن يخاطروا بأنفسهم لجلب بضائعهم من الشرق بدون واسطة البرتغاليين فألفوا

أول شركة مساهمة للملاحة عينت الحكومة مديريها وأعطتها امتياز التجارة مع الهند وحصنت مراكبها بالمدافع وغيرها و برزت في البحار وفتحت الطريق ودخلت للهند وتغلبت على البرتغاليين وحلت محلهم وسارت على عكس خطة البرتغاليين فاحسنت معاملة الاهالي وزادت أثمان الشراء كما انقصت اثمان البيع فراجت تجارتها وربحت ربحا عظيما وبقيت كذلك الى أن نافسهم الفرنساويون والانكليز فقضوا على تجارتهم وحلوا محلها أيضاً وذلك بانشاء شركات انكليزية وفرنساوية تنافس تلك الشركة الهولاندية

ولكن أوروبا كلت بفضل ماأدخلت بأمريكا من أنواع الزراعة والصناعة قد استغنت عن كثير من بضائع الشرق وزادت ثروتها بما درته عليها أمريكا من الذهب والفضة فاشتغلت هي أيضا بالصناعة وأخرجت أنواعاً زادت عن حاجتها احتاجت باستمرار زيادتها الى أن تبحث على طرق تصريفها . فبدأت بالزام مستعمراتها بأخذها وبعدم شراء أي شيء من غيرها ثم ألجأتها شدة الحاجة الى رمى تجارتها ومصنوعاتها على الامم الاخري ان بالرضا أو بالقوة . وأسست لذلك شركات للملاحة تساعدها الحكومة ونافست كل دولة الاخرى في طرق المسابقة تكيد لها وتعمل على النكاية بها والقضاء عليها حتى يخلو الجو لها ولا يبقى الا هي

وبعد أن كانت أمم الغرب كثيرة الحاجة الى ما تستورده من الشرق أصبحت ولا قوام لها الا بزيادة صادراتها الى الشرق وحصر منافعه وخيراته في أيديها وتلك الايام نداولها بين الناس . وكانت نتيجة المنافسة الى القرن التاسع عشر فوز انكلترا التي ظلت منذ برزت للتجارة والاستعمار في حروب مستديمة مع كل مزاحم لها . أوجدتها الطبيعة في أرض لا تنتج ما يكفيها فاحوجتها الى الغير لكفاية نفسها واستيراد ما ينقصها لمصنوعاتها كما احتاجت اليه لتصريف بضائعها فحياتها متوقفة على تجارتها وتأمين الطريق لوارداتها وصادراتها وعلى

وجود الزبائن الذين يبتاعون بضائعها ويبيعونها ما يلزمها . ولكون بلادها ليست كباقي بلاد أوروبا متصلة بجاراتها بل هي جزيرة في وسط البحر منفصلة عن القارة كانت دولة بحرية صرفة لا أمان لها الا بتعزيز قوتها البحرية بأسطول ضخم يصد غائلة العدو عن بلادها ويحمي طريقها ويؤيد سلطانها في البحر ليكون لها الصدر فيه دون العالمين أو القبر

لهذا كانت كل سفينة تمخر في البحر قذى في عينها لا يغمض لها جفن حتى تستريح من صاحبها لأنها تعد البحر مخلوقاً لها فليس لغيرها أن يزاحمها فيه .

بذلك عملت على كسر شوكة كل دولة بحرية قامت في وجهها أو خشيت مزاحمتها لها في التجارة فحاربت اسبانيا وحطمت دوارعها تقريرا لمبدأ حرية المرور بالبحار وحرية التجارة اكرهتها على قبول تجارتها في مستعمراتها ونالت منها امتياز تجارة الرقيق في بلادها . ثم أجهزت على هولاندا لأنها تقف في وجه تجارتها وفعلت مثل ذلك بالدانيمرك لتخوفها من مستقبلها وسددت البحر في وجه سفن الروسيا الحربية حتى لا تزيد على عدد المزاحمين لها في البحر المتوسط وهي الآن يرتجف قلبها لتقدم المانيا وأمريكا وخالفت تقاليدها وحالفت دولة اليابان لتأمن شرها وتدفع بها طوارئ الغير الى أن يقضي الله أمراً كان مفعولا . ولذلك أيضاً . أثارت الحرب تلو الحرب ضد فرنسا التي كانت في طريقها في كل مكان فزحزحتها عن كنادا والهند وغيرهما وظلت تحارب نفوذها في كل صوب وواد حتى تقلص أو كاد .

نعم كانت تتخلل حروبها مع فرنسا بعض فترات من الزمن يسود فيها وفاق ظاهري ولكنه لعدم ارتكازه على اتحاد المصلحة لم يلبث الا عشية أو ضحاها . وما أملح ما قاله البرنس دي مترينخ مرة حين بلغه اتفاق حصل بين الدولتين : ما أشبه هذا الاتفاق باتفاق الجواد مع راكبه وهل يستوي الراكب مع المركوب : ولله در اللورد شاتام — كبير وزراء انكلترا في القرن الثامن

عشر — حيث لخص سياسة دولته ازاء فرنسا في خطبة ألقاها على مجلس النواب في سنة ١٧٦٢ فقال : ان الامر الوحيد الذي لاتخشى انكلترا سواه في هذا العالم والذي عليه مدار كل سياستنا وبجب ان يجعله كل وزير انكليزي نصب عينيه هو أنه لاتمكن فرنسا يوماً من ان تكون دولة بحرية تجارية ذات مستعمرات .

هذا سر كل السياسة الانكليزية ازاء الدول البحرية بهذا المبدأ حقت لها السيادة في البحر والتجارة وبه أصبحت لاتغيب الشمس عن مستعمراتها . ولن تبور تجارتها مادام لها مستعمرات تستورد منها مايلزمها وتبيع لها مصنوعاتها . وهي لذلك تأخذ لصروف الزمان عدتها حتى اذا ما انسلخت عنها أمريكا الشمالية كانت لها الهند عنها بديلا وهي الآن تعد بدل الهند امبراطورية أخرى تضارعها بافريقيا

لما ملكت الهند كان كل همها المحافظة عليها وتأمين الطريق اليها فاستولت على كل المعاقل التي في طريقها سواء كانت في البحر الابيض أو الاطلانطيقي ولو نظرنا الى تاريخ مصر القرن الثامن عشر الى سنة ١٩٠٤ لوجدناه كله حرباً بين انكلترا وفرنسا على تغلب النفوذ فيها اذ كانت انكلترا لاتطيق ان ترى نفوذا غير نفوذها يمتد على مصر لاشرافها على طريق الهند ويجعل لها شريكة في البحر الاحمر وما والاه خصوصاً اذا كان هذا النفوذ لفرنسا التي كتب عليها ان تحاربه في كل مكان . وفرنسا يأكل الحسد قلبها كلما رأت تقدم الانكليز وتقهقرها فتكيد لها وتدس الدسائس ضدها رجاء أن تستعيد ولو بعض مافقدته بفضلهم

والحوادث كثيرة مشحونة بها كتب التواريخ وليس هذا محل سردها ولكننا نذكر طرفا مما يختص بموضوعنا . كان لفرنسا تجارة بالشرق ومعاملات مع أهله من عهد السلطان سليمان تأكدت روابطها وكانت تحاول ان تستأثر

بالتجارة فيه ففكرت غير مرة في فتح ترعة السويس تقريباً للمسافة وتقليلاً للنفقات ولوزرائها ريشليو وكولبير آراء في ذلك واقتراحات ولكنها لم تجد كلها نفعا لعدم قبول أمراء بمصر والدولة العلية اجراء ذلك تخلصا من المشاكل التي يفتحها عليهما القنال ·

فبقيت فرنسا سنين طويلة تمنى الفوز بهذه الرغبة بل حدثتها نفسها غير مرة بأن تغزو مصر وتحتلها وتعمل فيها مايفرضه عليها امراؤها واقترح عليها ذلك بعض ذوي الرأي ومنهم الفيلسوف الالماني ليبنتز Leibnitz الذي كانت حملة نابوليون بونابارت على مصر تحقيقا لآرائه وهو الذي أطلق دولسبس اسمه على شارع من شوارع مدينة الاسماعيلية حين تأسيسها .

وملخص حكايته انه لما رأى لويس الرابع عشر يريد اشهار الحرب على هولاندا في بلادها لأنها مزاحمة له في تجارة الشرق ولها قدم راسخة في الهند قدم له ليبنتز المذكور تقريرا يثنيه فيه عن عزمه ويوصيه بوصية هذا معناها :

اذا أردت أن تضرب هولاندا في مقتلها فامامك مصر فانك تنال منها فيها مالا تناله ببلادها نفسها لان هولاند أمة تجارية وحياتها في بقاء تجارتها فاذا زحفت على مصر وأخذتها وحفرت ترعة السويس احتكرت لبلادك جميع التجارة وأمت هولاندا وغيرها وأصبحت سيد الهند و بلاد الشرق وقطعت طريقها على من عداك . ورد على ذلك أنك تنال أجرا كبيرا عند الله وعند الناس اذ تخلص هذه البقعة المباركة من أيدي المسلمين الذين لا يليق بالامم المسيحية أن تسكت على بقائها في أيديهم وان غزوة مصر لا تكلفك شيئاً ولا توجب لك عناء فالسفر اليها سهل للغاية والدولة العثمانية بعيدة عنها وفي امكانك أن تسبقها اليها وتأخذها عنوة بدون مقاومة تذكر لعدم تحصنها وللفوضى السائدة في أمورها وان جميع الامم المسيحية عدوك وصديقك منها يحمدك على هذه الحرب الدينية ويصوبون رأيك ويتمنون لك النصر والتأييد بخلاف ما اذا حاربت

هولاندا في بلادها فترى الناس مسفهين رأيك مخطئين عملك ويحملونه على الطمع والجشع وان هولاندا لا تستطيع أن تحاربك من أجل مصر مخافة أن تجر اليها سخط العموم الذين ينكرون عليها انتصارها لامة اسلامية واذا أخفقت بفرض المستحيل في حملتك لا يصيبك أذى اذ تكون دوخت هؤلاء المسلمين وجزاء ما ارتكبوه من آثام سابقة وأطال في رسم خطة الحرب وتوضيح البلاد التي يتعقبها ويستولى عليها وقال لو أخذ البرتغاليون مصر لرسخت أقدامهم في الشرق ولبقيت لهم السيادة في التجارة ولكنهم أهملوها فسبقهم الهولانديون والانكليز الى آخر ما جاء بالتقرير المذكور ويقولون ان لويس الرابع عشر لما تلا هذا التقرير أجاب صاحبه بان زمان الحروب الصليبية قد فات وأمر بحفظ التقرير وحارب هولاندا كما أراد غير مفكر في عواقب فعله ولا الحروب التي ترتبت عليه

ولئن فات فرنسا أن تنفذ وصية ليبنتز في الحال فلم يفتها في مستقبل الايام أن تجعلها برنامج السياستها الاقتصادية في الشرق بنشر نفوذها على مصر وما أمكنها من البلاد الاخرى فحاولت أن تحل محل هولاندا في الهند فاخفقت وأخذها الانكليز فعملت هي على معاكستهم في طريقهم اليها ولكن الانكليز ليسوا ممن ينامون عن مصلحتهم. وفي سنة ١٧٧١ ظهرت مراكبهم بالسويس وأفرغت فيها بضائعها وكان محرما على كل سفن الفرنج تجاوز جدة فتوجس السلطان اذ ذاك خيفة من ذلك وخشى أن يصيب بلاده ما أصاب بلاد الهند من تداخل الاجانب فيها فاصدر فرمانا في سنة ١٧٧٤ لوالي مصر بعدم السماح لاي مركب أجنبية بالدنو من السويس و بالقبض على كل مخالف وسجنه ومصادرة بضائعه.

وفي سنة ١٧٧٩ أعاد الانكليز الكرة وعقدوا اتفاقاً مع محمد بك أبو الذهب الشهير مضمونه السماح لمراكب الانكليزية بالمرسي بمنياء السويس وتفريغ البضائع بها نظير رسوم حددوها والتزام الحكومة المصرية بحمل هذه البضائع الى القاهرة على مسؤليتها. ولكن السلطان حينما بلغه هذا الخبر أمر

الصدر الاعظم بالشخوص في الحال الى مصر وعزل الموظفين الذين وقعوا على هذه المعاهدة ومعاقبة كل من تظهر ادانتهم في هذه الحالة .

حاول الفرنساويون بعد ذلك أن ينالوا بعض امتيازات تجارية من المماليك الذين كان لهم الحول والطول في ذلك العهد وفعلاً عقدوا اتفاقية مع بعضهم في في سنة ١٧٨٥ بأن ترسو مراكبهم في السويس وان تعامل معاملة المراكب المصرية تماماً وان تتقاضى مصر رسوما بواقع ثلاثة في المائة من ثمن البضائع وان تضمن مصر عدم تعدي العرب عليها واذا نهب شيء منها كانت مصر المسئولة عنه وكان هذا العهد بمصر عهد الدسائس فالفرنساويون يحاولون التنكيل بالانجليز والقضاء على تجارتهم بالهند ببسط نفوذهم على مصر أو امتلاكها . والروسيون لما بينهم وبين الدوله العلية من العداوة يشجعون المماليك على شق عصا الطاعة وعلى الخروج على السلطان ذريعة الى تجزئة الدولة واضعافها وانكلترا تقضي سياستها عليها أن لاتدع لفرنسا أو أي دولة أخرى قوية نفوذا على مصر يضر بها وبمستقبل تجارتها وأملاكها بالهند فكان دأبها دس المكائد لفرنسا وتقليص نفوذها عنها والعمل على عدم سلخ مصر عن الدولة مخافة أن تقع في يد غيرها ولذلك بلغت الباب العالي خبر هذه الاتفاقية فارسل أسطولا لمياه المصرية طرد مركبا فرنسوية كانت بالسويس وألغى الاتفاقية ثم فاجأت فرنسا ثورتها في سنة ١٧٨٩ وتغير شكل حكومتها بأوروبا واستحكمت حلقات البغضاء بين فرنسا وانكلترا اذ أرادت الثانية أن تنتهز فرصة هذه الثورة للاجهاز على فرنسا كما أراد الفرنساويون ان ينتقموا من انكلترا بحصرها وسد البحر في وجهها بجعل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر فرنساويين فلا تستطيع سفنها ذهابا لبلادها أو جيئة منها بضرب انكلترا الضربة النهائية القاضية عليها وعلى تجارتها في الهند بالاستيلاء على مصر والشام وفتح ترعة السويس والتخطي للهند ونزعها من أيدي الانكليز أرسلت فرنسا نابوليون

بونابارت الى مصر لينفذ ذلك وأمرته بأن يحفر برزخ السويس ويتخذ جميع التدابير التي تضمن لفرنسا أن يكون البحر الاحمر ملكا حرًا لها دون غيرها [١]

فلما جاء مصر كانت أول ما فكر فيه اخراج هذه الفكرة الى حيز العمل فسافر الى السويس ومعه بعض القواد والعلماء الفرنساويين [٢] فعاينوا جميعا صحراء البرزخ وشاهد أثر الخليج القديم وكلف أحدهم المهندس لوبير Le Pere بان يتم درس المشروع من جميع وجوهه ويضع له عنه تقريرا وافياً يبحث فيه عما اذا كان اتصال البحرين ممكنا وطريقة ذلك وعن مقدار النفقات التي تلزم له فصدع لوبير بالامر وقام بمهمته خير قيام ووضع تقريرا فصل فيه كل وجوه المسألة علمياً وعملياً ومالياً وتاريخياً وذهب فيه الى وجوب اتصال البحرين كما كان ذلك في قديم الزمان وقال بوجود طريقتين احداهما ان يكون الاتصال بفتح خليج طوالى من جوار مدينة الطينة الى السويس في ذات البرزخ وهذه الطريقة أسهل وأوفر من جميع الوجوه والثانية تكون بحفر خليج

---

(١) انظر أمر الديريكتوار المؤرخ في ١٢ ابريل سنة ١٧٩١

(٢) مهما يكن من مجاوزة الفرنساويين فى حملتهم الى مصر حدود المصافاة المعقودة بينهم وبين الدولة العلية وماخدع به الموسيو تيلران الباب العالي من التصريحات الخالية عن الاخلاص والصدق التي صرح بها يوم دخول نابوليون فى الاسكندرية إذ قال بان تجريدة نابوليون ليس الغرض منها فتحاً لمصر انما هو انتقام من الاهانة التي لحقته ... مهما يكن ذلك فانه يجب علينا ان نذكر ان فتح نابوليون لمصر كان مصحوباً باعمال افادت العلم لانه أتى ومعه جيش جرار من العلماء طبيعيين وفلكيين ومؤرخين وأطباء وأدباء وغيرهم وقد خدم فى المدة القليلة التي أقامتها العساكر الفرنساوية بمصر العلم والمعارف أحسن خدمة وأسس دار معارف تسمى Inslitut d'Egypte أعضاؤه من جهابذة رجال العلم بفرنسا فبحثوا كل شيء ونقبوا على كل أمر ولم يدعوا كبيرة ولاصغيرة مما بارض مصر وما فوقها وماتحتها الا بحثوها ودققوا فيها وأودعوها كتاباً نفيساً فى جملة مجلدات زينوها باحسن الخريطات واللوحات والنقوش والرسوم وقد طبع الكتاب بفرنسا فى سنة ١٨٠٩ بأمر الامبراطور نابوليون الاول واسمه وصف مصر أو مجموع المشاهدات والمباحث التي عملت أثناء وجود التجريدة الفرنساوية بمصر

يتغذى بمياه النيل ويسلك طريق خليج الخلفاء حتى القاهرة ويعمل له توصيلة الى فرع دمياط وأخرى لترعة الفرعونية وترعة الرحمانية وفرع رشيد فالبحر الابيض . وبذلك تنتفع أراضي الدلتا الزراعية وتزداد خصوبتها وترجع الى اسكندرية حضارتها ونضرتها القديمتان وقال انه لذلك ولصعوبة ايجاد موقع مناسب لعمل مينا بجوار الطينة يفضل الطريقة الثانية على الاولى لفائدة مصر الزراعية وان كان هذا الطريق أكثر طولا وأعظم كلفة وقدر لنفقات ذلك ٣٠ مليوناً من الفرنكات وحدد للعمل أربع سنوات يستخدم فيها عشرة آلاف عامل اقترح ان يؤخذوا من مدينة القاهرة وحدها أو من الاقاليم ويستعاضون فيها بأهل البطالة الذين يزحمون القاهرة ولا هم لهم الا الكسل والبطالة في حين ان أشغال الزراعة أحوج لهم وقد أسف نابليون لعدم مساعدة الظروف له على اتمام هذا العمل الجليل وقال للوبير لما قدم اليه تقريره « ان الامر جليل وجدير بالعناية ولكن الظروف قضت ان لايكون هذا الفتح العظيم على يديّ وعسى ان يأتي يوم تتجلى الحقيقة فيه للدولة العثمانية فترى في فتح القنال خيرًا كثيرًا لها ومجدًا دائمًا »

ولزيادة أسفه على ضياع الفرصة التي ربما لا يأتي من بعده من يقدرها قدرها أوحي الى قيصر الروسيا في سنة ١٨٠١ أن يقوم بهذا العمل ولم يقم به .

أخرج الانكليز الفرنساويين من مصر بعد أن حطموا أسطولهم وساعدوا الاتراك على اعادة ملكهم لهم ولم يكن هذا الدرس كافيا لاقناع الفرنساويين بأن انكلترا مادامت لها قوة وتجارة ولها أملاك بالهند ومصالح لاتسمح لاي دولة قوية غيرها أن تحتل وادي النيل أو ان يكون لها نفوذ به يعلو على نفوذها

نسيت فرنسا أو تناست كل ذلك اذ رجعت مرة أخرى لبسط نفوذها على مصر في عهد محمد علي باشا فساعدته على التخلص من المماليك وعلى مقاومة

النفوذ الانكليزي وأصبحت الادارة المصرية كلها على النمط الفرنساوي وظل عهد محمد علي باشا حربا بين النفوذين كانت من أسباب الحروب بين محمد علي باشا ومتبوعه وانتهى الامر فيها بفوز انكلترا سياسيا على فرنسا بأن أوقفت تيارها وأحبطت آمالها بالشرق وقضت على تقدم محمد علي باشا ومطامعه وحصرت سلطته في مصر وأرجعته عن الشام . وكذلك فازت انكلترا على الروسيا بان حبست سفنها في البحر الاسود وسدت في وجهها بوغازي الدردنيل والبوسفور . ولم يدع الفرنساويون فرصة تودد محمد علي باشا اليهم دون ان يفاتحوه في فتح ترعة السويس وكان في ذلك العهد بفرنسا جماعة السان سيمونيين وهم جماعة من كبار المفكرين والعلماء اتحدت مبادئهم على القول بمذهب الكونت سان سيمون من اسعاد النوع الانساني بالعمل والشغل وترقية شؤون العالم بتقريب المواصلات بين الامم وادخال أنواع الحضارة والمدنية الحقة اليها ودرج في سلك هذه الجماعة الفلاسفة أوجست كونت وأوجوستين تيري وغيرهما من المهندسين والكتاب وينسبون لهذه الطائفة أو لهذا الحزب الفضل في انشاء السكك الحديدية الاولى بفرنسا وكثير من طرقها . ولما مات الكونت سان سيمون في سنة ١٨٢٥ خلفه في الترأس على هذا الحزب الاب انفانتين وأخذ في العمل على تنفيذ وصية سلفه من نشر المعارف بمصر وفتح ترعة السويس حتى لا يبقى حائل بين آسيا وأوروبا وفتح برزخ بناما لما يؤمله من الفائدة العامة للعالم وبوجه أخص لفرنسا التي زيادة على ما تجنيه من الفوائد تفتح أيضا لكثير من أبنائها بابا لزيادة الارتزاق يلهيهم عن التشويش على أعمال حكومتها الداخلية

وجاء الى مصر جماعة منهم في سنة ١٨٣٣ ومعهم رئيسهم ولبثوا الى سنة ١٨٣٧ يفكرون في طرق تقريبها من فرنسا ببث العلوم وتنظيم طرق الري وغير ذلك وبفتح ترعة السويس .... ولكن تعدد مشروعاتهم وخلطهم اياها بالدين أحبطا سعيهم ومات كثير منهم فرجع رئيسهم انفانتين الى أوروبا آسفا لعدم نجاحه

مؤملا ان يأتي يوم تتحقق فيه هذه الآمال ·

ولما عرض اقتراح فتح ترعة السويس على محمد علي باشا تردد أولا وخاف وخامة العاقبة ومما يؤثر عنه قوله : اني لو فتحت القنال لخلقت لمصر بوسفوراً كبوسفور الدولة العلية وكما ان البوسفور سبب في مشا كلها تصبح بلادي المطموع فيها من الاصل بسبب القنال مرسحا للمطامع السيئة »

ولكن محمد علي بقي بين نارين ففرنسا تريد ان تنال كل شئ وتحصل على فتح القنال بمعرفتها لتغيظ الانكليز والانكليز يريدون ان لا يفتح الا اذا كان احتكاراً لهم ولمنافعهم ومحمد علي كان يرى في كلتا الطريقتين خطراً عظيما على مصر والدولة

وهذا سر المشاكل التي حصلت بين الدولتين لمناسبة فتح القنال كما سنبينه بعد.

استشار محمد علي باشا في سنة ١٨٣٨ البرنس دي مترنيخ كبير وزراء النمسا بل كبير سياسيي أوروبا في ذلك العهد عن أسلم طريقة يتخذها فيما لو فتح القنال فاجابه بانه يجب ان يضمن حيادته بمعاهدة دولية. وفي سنة ١٨٤ قدم الى مصر في مأمورية خاصة الكونت والويسكي الذي صار ناظراً للخارجية الفرنساوية فيما بعد وتشاور مع محمد علي في الامر وعهد الى موجيل بك المهندس الفرنساوي الشهير ان يسافر الى اوروبا لتمهيد الافكار الى قبول هذا المشروع الذي يراه سهلاً وممكنا ولما وضعت معاهدة البوغازات وهي المعاهدة التي وقعت عليها انكلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا والروسيا وتركيا في يوم ١٣ يوليو سنة ١٨٤٠ بلوندره وقضت بتحريم دخول أي مركب حربي أجنبي في بوغازي الدردنيل والبوسفور وجه البرنس دي مترنيخ نظر محمد علي باشا الى هذه المعاهدة وقال له ان الذي يلزم القنال معاهدة مثلها فكان ذلك سببا لتأجيله التصريح بفتح القنال الى ان تتفق الدول على معاهدة دولية تضمن عدم المشاكل واحترام الحيادة وراجت هذه الفكرة بفرنسا في ذلك العهد حتى قدم بعضهم طلبا لمجلس النواب الفرنساوي بتكليف الحكومة بعقد معاهدة بهذا المعنى ونشروا

النشرات وأيدتها الجرائد ولكن بلا فائدة لحوائل سياسية أهمها معارضة انكلترا .
وحاول جيزو وزير خارجية فرنسا في ذلك العهد أن يضع بنداً في معاهدة البوغازات يجعل طريق برزخ السويس وطريق بين النهرين حرين لتجارة عموم الامم على السواء لا تمتاز فيهما دولة على الاخرى ومغلقين في وجه جيوش أية دولة كانت ولكنه لم يفلح لمعارضة انكلترا وعدم رغبتها في مساس الحالة الراهنة أعني الى ان تأذن الفرص بجعلهما انكليزيين. وعلاوة على المناسبات السياسية كانت توجد مشكلة فنية لتنفيذ المشروع

كان الفكر السائد من قديم الزمان ان مياه البحر الاحمر أعلى من البحر الابيض بعدة أمتار ولكن المهندس الفرنساوي لينان الذي كان في خدمة مصر من أوائل حكم محمد علي باشا عمل الحساب وسلسل الميزانيات ورأى ان البحرين بمستو واحد تقريباً وكان العالمان لابلاس وفوربيه قالا بذلك من قبل ولم يلتفت لقولهما فاحدثت هذه الفكرة رجة كبيرة في العالم لأنها تنقض ما قاله المهندس لوبير الشهير وتصدم مكانه من الثقة فكلف مهندسون كثيرون من بينهم مصريون لعمل الميزانيات فأقروا رأي لينان . على أن لوبير نفسه لم يكن قاطعاً بصحة حسابه بل كان عنده بعض الريب فيه لقصر الوقت الذي أمضاه فيه ومعاكسة العرب له في وقت العمل كما بسطه في تقريره

وفي سنة ١٨٤١ أراد لينان أن يؤسس مع المستر اندرسون مدير قومبانية البنسولار الشرقية شركة لحفر ترعة السويس بصحراء البرزخ وفي سنة ١٨٤٥ كاشف الدوق مونبانسييه في هذا الامر أثناء زيارته لمصر

وفي سنة ١٨٤٦ رأى الاب انفانتين الفرصة ملائمة للرجوع للمشروع فوجد ان أحسن وسيلة عملية للنجاح في هذه المرة أن يجرده من كل صبغة دينية ويجعله دولياً باشراك جميع الدول فيه فاسس شركة تحضيرية لشركة نهائية تنفذ المشروع وتألفت هذه الشركة التحضيرية من رجال تابعين للدول الثلاث

الكبرى فرنسا وانكلترا والنمسا ومعها المانيا ليسهل نيل تصديق دولهم على المشروع عند الحاجة برأس مال قدره ١٥٠ الف فرنك اختص فريق كل دولة بثلثها وناب عن الفريق الاول في عقد الشركة الاب انفانتين والموسيو ارليس ديفور والمهندسون اخوان تلابوت وعن الفريق الثاني المهندس ستفنسن بن جورج ستفنسن مخترع السكك الحديدية بانكلترا والمستر ستابورك وعن الفريق الثالث المهندس الشهير نجريللي وفيرونسس ديفور وسيللير

والغرض من هذه الشركة درس مشروع توصيل البحرين ومراجعة رأي لينان وتجهيز كل ما يجعل المشروع صالحا للتنفيذ . واتفق الشركاء على انتداب ثلاثة مهندسين عن كل فريق واحد وعهدوا لكل واحد منهم عملا. فاختاروا المهندس تلابوت عن الفرنساويين والمهندس نجريللي عن النمساويين والالمانيين والمهندس ستفنسن عن الانكليز واستحضروا العالم الشهير بوردالو لمراجعة حساب المناسيب وانضم لهذه الشركة بعد تأسيسها بعض شركات ذات مصالح في التجارة مع الشرق وتبرعت غرف تجارة مارسيليا وليون وفينسيا وتريستا وشركة اللويد النمساوية بأعانات لها . كما اشترك فيها البآرون دي بروك سفير النمسا بالاستانة ومؤسس شركة اللويد النمساوية وهو الذي صار فيما بعد ناظرا لمالية حكومته وأصبح للشركة أنصار كثيرون بفرنسا روجوا هذه الفكرة وسعوا في حمل فرنسا على طلب عقد مؤتمر لتقرير مبدأ حيادة القنال المزمع فتحه وحريته لمرور جميع الدول وعمل معاهدة شبيهة بمعاهدة البوغازات التي أشار البرنس دي مترنيخ على محمد علي باشا بلزوم الحصول عليها قبل التصريح بفتح القنال . وقدموا في سنة ١٨٤٧ عريضة لمجلس نواب فرنسا عمموا نشرها في البلاد يوضحون فيها مزايا هذا المشروع وضرورة تنفيذه لمصلحة العالم أجمع ويطلبون من المجلس تكليف الحكومة بالاتفاق مع الدول على المعاهدة المطلوبة ولم يكن في هذه الحركة بركة كسابقاتها لمعاكسة انكلترا وموت محمد علي باشا وتولية عباس

باشا الذي كان اميل للانكليزمنه للفرنساويين وبدل التصريح للفرنساويين بفتح القنال صرح للانكليز بانشاء سكة حديدية من اسكندرية للقاهرة كانوا طلبوها مرارا من محمد علي لنقل بريدهم فرفض الطلب وان صرح لهم بمرور البريد من السويس فالقاهرة برا ومنها للاسكندرية عن طريق النيل كما صرح لمركب من مراكب الشركة الشرقيه ان تأتي بالبريد والطرود الخفيفة الى السويس ويكون بانتظارها باسكندرية مراكب أخرى تنقل البريد لاوروبا . ومنح عباس باشا امتياز انشاء السكة الحديدية التي صرح بها للقاهرة الى المهندس ستفنسن سالف الذكر فضحى بذلك زملاءه وشركته تأييدا لسياسة دولته فغاظ هذا العمل شركاءه وهالهم الامر وعدوه خيانة منه لهم كما عدوا هذا العمل من الانكليز مكرا وخدعة واحتجت الروسيا بالاستانة على حل مسألة القنال بهذه الكيفية لأن في عمل السكة الحديدية دون القنال ترويجاً لمصالح انكلترا دون باقي الدول والروسيا تطمح للهند هي أيضا وتزاحمها في آسيا فلا يروقها فوز السياسة الانكليزية وأراد رجال الشركة أن يحملوا النمسا وفرنسا على تعضيد الروسيا ولكن البارون دي بروك سفير النمسا بالاستانة وأحد أعضاء الشركة نصحهم بخطاب في شهر مارس سنة ١٨٥٤ بان يناموا عن المشروع موقتا بدون أن يحلوا الشركة لانه على يقين من أن السكة الحديدية التي تنشأ ستكون من أسباب التعجيل بفتح القنال وتظهر بأجلى بيان منافعه ومزاياه فعملوا بنصيحته وسكتوا عن المشروع الى ان وفق دولسبس الى عمله كما سيأتي بيانه .

وبينما كان الانكليز يعارضون في فتح القنال وفي تقرير مبدأ حرية المرور فيه اذاهم يعقدون مع حكومة الولايات المتحدة معاهدة بهذا المعنى بشأن قنال بناما والعالمون بحقائق سياسة الانكليز لا يجهلون ان انكلترا لم تقف في سبيل مشروع القنال جهلا منها بفوائده وبأهميته لتجارتها ومصالحها ولكنها كانت كما قلنا ترى

أن القنال اذا عمل يجب ان يكون انكليزياً محضاً ولمصلحتها و بأموالها خاصة[1]

فردينان دولسبس وعلاقته بسعيد باشا

واستمالته لفتح القنال

دون دولسبس في مذكراته ورسائله جميع ما جريات حوادث القنال و بين كيف اختمرت هذه الفكرة في رأسه فنلخص منها مايأتي :

هو فردينان دولسبس ابن الكونت ماتيو دولسبس الذي تقلد جملة وظائف سياسية فكان قنصلا جنرالا لفرنسا بمصر في عهد نابوليون الاول وعلاقته بالعائلة الخديوية ترجع الى ذلك العهد . فقد روى فردينان عن أبيه أن نابوليون لما عينه كلفه بان يسعى في بث نفوذ فرنسا بين الاهالي و بأن يتفرس في وجوه ضباط الترك الموجودين بمصر و يتخير من بينهم واحدا يكون ذكيا قوي الارادة يستخلصه لنفسه ويستخدمه في مصالح فرنسا فتعضد ترشيحه لدي الحاجة لباشاوية القاهرة : فاهتدى الى محمد علي فاصطفاه من بين زملائه وبث فيه كراهة المماليك — أصدقاء الانكليز — ومقاومة نفوذهم ففهمها محمد علي و زها أمام عينه المستقبل اللائح له من الركون الى دولة كفرنسا واشتد ساعده بمساعدتها له وأصبحت له كلمة على أقرانه ومكانة بين قومه سهلت للكولونيل سباستياني سفير فرنسا بالاستانة أن يعضده لدي السلطان حتى اسندت اليه ولاية مصر . و ربما كان هذا هو السر في حب محمد علي لفرنسا وانصياعه طول حياته لرأيها وايصائه ذريته بحبها بعد موته . ولما كان حب الآباء ينتقل

---

(١) صرحت المجلة البريطانية في عددها الصادر في فبراير سنة ١٨٥٢ ان الكابتين جس و بتيش من رجال أركان حرب الجيش الانكليزي درس هذا المشروع وقال ان أموال الانكليز وايديهم هي التي يمكنها دون غيرها ان توصل البحرين بطريقة مستديمة ومعنى ذلك ان كل مشروع يمس الانكليز ولو من بعض الوجوه ولا يكون اليد الفعالة فيه لهم لايتم وان تم لايدوم لان انكلترا تقاومه بكل قواها حتى يفشل

للابناء فلا عجب أن رأينا فردينان دولسبس بن ماتيو الصديق الحميم لسعيد ابن محمد علي

ولد فردينان دولسبس بمدينة فرساي بفرنسا في سنة ١٨٠٥ ولا يزال المنزل الذي ولد فيه باقيا وفيه حجر منقوش عليه اسمه تخليدا لذكره . وتعلم بمدرسة نابوليون التي عرفت فيما بعد باسم مدرسة هنري الرابع

ولما كان أبوه قنصلا بتونس تعين فردينان مساعدا للقونصلاتو بها وبقي الى أن مات أبوه في سنة ١٨٣٢ فنقل الى قنصلاتو اسكندريه وكان القنصل اذ ذاك المسيو ميمو قال دولسبس عنه : « انه من أعظم رجال فرنسا السياسيين ولا أنسى مطلقاً انه هو الذي ولد في فكرة اتصال البحرين وكان ذهني خاليا بالمرة منها واستحثني وبيمينه كتاب وصف مصر الذي وضعه علماء فرنسا مدة التجريدة الفرنساوية على درس الموضوع والاهتمام به »

ولما جاء فردينان اسكندريه وقابله محمد علي باشا قال له : « أني مدين لابيك بكل ما أنا فيه فاذا أعوزك شيء فاناله . » وكان يعامله معاملة الاب لابنه ولا يسمح لابنه سعيد أن يختلط الا به فشب صديقا لدي لسبس صداقة خالية عن الكلفة ولوعا بكل شيء فرنساوي فكان ذلك من أقوى أسباب نجاح دولسبس .

وكان محمد علي باشا يلزم ولده سعيدا بالرياضة الشاقة والغذاء الخفيف حتى لا يفرط في السمن فكان سعيد يجهد نفسه في تسلق صواري المراكب والتجديف في الزوارق والوثوب على الحبال وكثيرًا ما كان يستريح بعد تعبه في بيت دولسبس وفي بعض الاحيان يطلب الطعام منه . ودامت هذه العلاقات طول وجود دولسبس بالديار المصرية وتجددت بباريس حين وفد اليها سعيد باشا مبعدًا عن مصر في عهد عباس باشا .

وكم من مرة كان دولسبس خير شفيع لسعيد لدى أبيه يطفئ من حدة

غضبه عليه في بعض الاحيان فكانت له بذلك دالة علية ومكانة خصيصة لديه.

وبقي دولسبس بمصر الى سنة ١٨٣٩ ثم نقل الى وظائف سياسية أخرى بمادريد وغيرها وآخر وظيفة شغلها كانت وظيفة وزير مفوض لدولته بروما واستقال أو فصل منها لخلاف بينه وبين حكومته في الرأي وفي الخطة لان الثورة كانت قائمة في روما بين الامة والايكليروس فظن دولسبس ان سياسة حكومته الحرة — وكانت وقتها جمهورية يرأسها البرنس لويس نابوليون الذي أصبح الامبراطور نابوليون الثالث — تقضي مساعدة حزب الاحرار على حزب التقهقر ولم يدر ان رئيس جمهوريته يضمر تلك الحركة التي رفعته للامبراطورية وأن من مصلحته في تدبيراته أن يساعد الايكليروس بروما ويقضي على الاحرار فيها فلامت فرنسا دولسبس على خطته وأنكرتها عليه فاعتذر بانه انما اتبع نص أوامر حكومته وتعليماتها فاجابوه بما معناه انهم كانوا يظنونه يعلم مافي الصدور ويقرأ مابين السطور. على ذلك اعتزل الاعمال من سنة ١٨٤٩ ولزم بيته. وكان دولسبس ذا رأي راجح علمته التجارب ان من يزرع الورد لايجني الشوك فكان لا يبخل طول حياته السياسية بمعونته لكل من استعان به فكم زرع من الجميل في مصر ومادريد وروما وغيرها مدة توظفه فيها ماقد حصد جناه في عمله الاخير وكان لبيباً يدور مع الهوى حتى يفوز بمأربه. عاشر الشرقيين مدة أكسبته الخبرة بامورهم وعرف من أين تؤكل الكتف في بلادهم. قال: «كنت قبل ان أعرف الشرق وعاداته أتساءل كلما قرأت في التوراة حديث فرعون وموسى عن السبب في تحمل فرعون له وعدم اقصائه من بيته وطرده من بلاده وهو الحاكم المطلق. فلما عرفت الشرق وعاشرت سعيد باشا علمت السبب وعذرت فرعون فبطل العجب عرفت ان الشرقي يعد من عرفه صغيراً أو نشأ معه واحداً من أهله محسوبا عليه فكل مايعمله محمول منه: مرت أيام اشتد فيها حرج مركز سعيد باشا بسببي فكان يكدر

ذكر القنال صفوه ويلعن القنال ويومه ويود لو أنه لم يكن عرفني ويأمر بأقصائي ولكنه لا يلبث أن يحن اليّ ويرسل لي بمن يطيب خاطري ويعدني خيراً ! »

وكان دولسبس بليغاً قوي الحجة يفحم مجادليه دمث الاخلاق طلق المحيا علمته السياسة تحين الفرص والاحتيال على الوصول للغرض — وكان ذا عزيمة لاتكل قوى الارادة قلما لا يدرك غايته ويدير دفة عمله بنفسه يتولى هو جميع أمره خشية افساده بكثرة الايدي التي تعمل فيه ذاكرًا لمحمد علي باشا انه قال له مرة : « اذا عرض لك يابني أمر هام في هذه الحياة الدنيا فلا تعول فيه الا على نفسك وان كنتما اثنين فيه فواحد منكما زيادة »

ولما اعتزل دولسبس الاعمال ولزم بيته كما ذكرنا رجع الى دفاتره القديمة وذكر مصر ومشروع ترعة السويس وخطر بباله أن يسعى في انفاذ هذه الفكرة فكتب مذكرة لخص فيها الموضوع وعربها بواسطة مترجم بفرنسا وأرسلها الى المسيو رويسترس قنصل جنرال هولاندا [١] مع خطاب منه تاريخه ٨ يوليه سنة ١٨٥٢ يرجوه فيه ان يستطلع رأي عباس باشا الاول في هذا الشأن حتى اذا آنس منه ارتياحاً للموضوع قدم له المذكرة وسعى سعيه المتواصل للحصول على التصريح بتنفيذ هذا العمل الجليل ولما جاءه الرد برفض عباس باشا عرض المشروع على صديق له بنكير كانت له أعمال بالاستانة فاقتنع بأهمية الموضوع ورأى ان يدرجه ضمن الامتيازات المزمع طلب التصريح بها من الدولة ولكن حبط هذا السعي أيضاً لرفض الدولة الاعتداء على حقوق والي مصر بالمفاوضة في أمر خاص به بدون طلبه. فكتب دولسبس في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٢ خطابا آخر قنصل جنرال هولانده يشرح له فيه ذلك ويقول له لم يبق الا ان نام عن

---

(١) المسيو رويسترس المذكور كان صديقاً لدولسبس منذ كان بمصر وكان يعتمد عليه كثيراً وساعده كل المساعدة في مسألة القنال حتى أنه كان النائب عنه فيه عند غيابه ومن ضمن الاعضاء المؤسسين للشركة ومن أعضاء مجلس الادارة الاول .

المشروع وننتظر فرصة أخرى نكون فيها أسعد حظاً منا الآن . وهكذا كان فلم تكن مدة انتظاره طويلة حتى كان فى أواخر سنة ١٨٥٤ يلاحظ عمارة في منزل حماته بقرية من قرى فرنسا اذ جاءه ساعي البريد بخطابات له وجرائد ففضها فوجد فيها خبر وفاة المرحوم عباس باشا الاول وتولية صديقه سعيد باشا مكانه وانه سيسافر للاستانة لاستلام الفرمان والشكر فطارت نفسه فرحاً وعدا نحو مكتبه وكتب في الحال خطابا لسعيد باشا يهنئه فيه ويذكره بماضيه ويخبره بأن له من وقته فسحة تمكنه من الحضور لمصر لتهنئته بنفسه متى عزف وقت رجوعه من الاستانة فجاء الرد من سعيد باشا بتحديد وقت لمقابلته بالاسكندرية في أوائل نوفمبر سنة ١٨٥٤ فكتب الى صديقه قنصل جنرال هولاندا في ١٥ ستمبر سنة ١٨٥٤ يخبره بذلك و بأنه سيكون في الموعد المضروب بمصر ويرجوه بأن لايبوح بشيء ما يختص بمسألة القنال .

وقابل حين استعداده للسفر الى مصر المسيو ارليس ديفور والاب انفانتين وتلابوت وتكلموا في موضوع شركتهم واعطوه ما عندهم من الاوراق والمعلومات واتفقوا على ان دولسبس يخبر ارليس ديفور بما يحصل ويكاتبه مما عده المذكور وعدا من دولسبس بأن الشركة التي سيسعي في تأسيسها تكون متممة للشركة الاولى وانكره دولسبس حيث قال أنه لم يرتبط مع أحد ولم يعد بشيء وان الشركة الاولى انحلت من ذاتها من عهد طويل وأصبحت كأن لم تكن وان وعده بمراسلة ارليس ديفور لم يكن الا بقصد اشراكه شخصياً في العمل الجديد لا بصفته شريكا في شركة سابقة ليس لها أقل علاقة بشركته وزاد في تمسك دولسبس برأيه انسحاب ستفنسن من الشركة ومحاربته المشروع بكل قواه حتى لا ينجح

وفي يوم ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وصل الاسكندرية وكان بانتظاره صديقه المسيو رويسنرس المذكور وحافظ باشا ناظر البحرية موفدا من قبل سعيد باشا

فتوجه مباشرة لقنصلاتو فرنسا حيث قابل القنصل المسيو ساباتييه وسلمه خطابات كانت برسمه معه ولم يذكر له شيئا عن القنال مع انه لم يكن يفكر الا فيه مستعيناً على قضاء حاجته بالكتمان ثم قصد المنزل الذي أعد لنزوله وقد علم من أخصاء سعيد باشا الذين جاؤوا لتحيته ان سعيد باشا كثيرا ما ذكره بخير أمامهم وقال عنه انه صديق حميم له وانه أخر سفره للعاصمة الى أن يحضر ليرافقه في السفر اليها برا عن طريق جبال ليبيه في عشرة آلاف جندي وفي ظهر ذلك اليوم استقبله سعيد باشا بسراي القباري مقابلة ودية استغرقت مدة ذكر له فيها الماضي وما كان بينهما من صلات الود ومواساته له مدة وجوده بمصر وما قاساه في عهد عباس باشا من الاضطهاد الشديد وأفاض فيما ينويه من خير لمصر وأهلها فهنأه دولسبس وشجعه على نية فعل الخير وقال له ان الاضطهاد الذي لاقاه ربما كان لحكمة ربانية لكي يذوق طعم الظلم فلا يظلم . ثم انفضت أول جلسة على ذلك وعلى الاتفاق بأن يرافقه في عودته الى العاصمة واستمر على مقابلته يومياً دون مفاتحته في أمر القنال ردحا من الزمن حيث أراد أن لا يتكلم الا اذا صادف اذنا صاغية لقبول مقترحه خصوصا وقد أخبره صديقه رويسنرس انه سمع من سعيد باشا مرة قبل توليته ان أباه رفض التصريح بعمل القنال للعراقيل التي ربما يلقاها من انكلترا وانه لو تولى أمر مصر حذا حذو أبيه . وظل كذلك حتى قاموا للقاهرة في صباح ١٣ نوفمبر خلا دولسبس بذي الفقار باشا أثناء الطريق وحادثه في مسألة القنال وقد كان يعرفه من زمن بعيد لانه كان زميلا من الصغر لسعيد باشا فوعده ذو الفقار بأن يساعده جهد استطاعته في مشروعه المفيد ويمهد له طريق الكلام فيه ويسعى بماله من الدالة على سعيد باشا في استمالته اليه وبقي دولسبس ملازما طول الطريق لسعيد باشا في حله وترحاله يسامره ويناجيه بما في نفسه الى أن كان يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ صحا دولسبس فجراً وفي الساعة الخامسة صباحا كان

خارج خيمته و بينما هو كذلك يستنشق عليل النسيم و يتمتع بجمال الطبيعة اذ رأى في الافق قوس قزح زاهي الالوان طرف منه بالمغرب وآخر بالمشرق نخفق قلبه خفقاناً شديدا ونفاءل خيرا وقال ان هذا دليل قرب اتصال الشرق بالغرب وعلامة نجاحي في مشروعي . وصمم على مفاتحة سعيد باشا في أمره ليومهُ وكأن شيئاً في نفسه يحدثه بأنه اذا أخفق اليوم فلن ينجح أبدًا — عزم على ذلك ورجع الى خيمته ولبس ملابسه وذهب لملاقاة سعيد باشا وهو غريق في بحار الافكار تجسم في عينه مشروعه فلا يرى الا اياه ولا يفكر الا فيه فقطع سعيد باشا عليه هواجسه باستدعائه اياه في الصحراء للصيد والقنص وفي الطريق أراد دولسبس ان يظهر اليه قوة الجواد الذي يركبه فعدا به وقفز من على حاجز كبير كان امامه فبهت الموجودون من حاشية الامير وصادف أيضا ان سعيد باشا في أثناء السير أراد ان تعمل جنوده بين يديه تمريناً على ضرب النار فنصب غرضاً على بعد خمسمائة متر وأمر بالضرب عليه فأخطأ العسكر إصابته فتقدم دولسبس وتناول من جندي بندقيته وعلمه كيف يسدد الرماية فناوله سعيد باشا بندقيته الخاصة فضرب بها طلقة أصابت الهدف فزاد اعجاب الحاضرين والقواد بفروسيته النادرة وعظم في عيونهم دولسبس وزاد احترامه في نفوسهم وانشرح سعيد باشا انشراحا عظيما ومن حسن طالع دولسبس ان هذين الحادثين البعيدين بالمرة عن مشروعه كان لهما تأثير في نجاحه فانه لما اختلى في المساء بسعيد باشا جرا الحديث الحديث الى ان جاء ذكر القنال وأدرك ان ذا الفقار مهد له السبيل اليه فقص له الامر وشرح وأطنب وحسن له المشروع وأفاض في فوائده ومزاياه وما يحرزه سعيد باشا من المجد والفخر اذا صرح به وماينال مصر من الخير الجزيل والفضل العميم بما يدره عليها من الذهب والخيرات ومازال به حتى رضي وقال له « لقد اقتنعت وقبلت مشروعك وسنتفاوض في الطريق على كيفية تنفيذه ومن الآن اعتقد ان المسألة انتهت واعتمد عليّ » ثم دعا كبار حاشيته وقص عليهم الخبر وشاورهم في

الامر ولم يكن اعجابهم بمهارته صبحا قد فارقهم لارتسام تلك الصورة العجيبة في مخيلتهم فظنوا ان الاصابة في الرمي تستلزم الاصالة في الرأي وان احكام الوثب بالحصان أعظم دليل وأقوى برهان فأشاروا اشارة الاستحسان وحبذوا المشروع وصاحبه فتهلل دولسبس فرحا واعتقد ان السعد خدمه وسيخدمه ولم ينم ليلته اذ قضاها في تحبير مذكرة (١) أجمل فيها الموضوع وشرح فوائده ليقدمها لسعيد باشا بصفة رسمية تلاها عليه في الطريق في يوم ٢١ نوفمبر كما تلا عليه الصورة التي أعدها للفرمان القاضي بتكليفه بتأسيس شركة يمنحها امتياز فتح القنال (٢) فوافق عليهما سعيد باشا وسأله عن المهندس الذي يريد أن يعهد اليه بالعمل التحضيري للمشروع فأجاب بأنه لينان بك وموجيل بك ثم يحال درس تقريرهما على لجنة يرأسها هو مؤلفة من علماء من سائر الدول فتبدي رأيها وتختار أحسن الطرق ويكون قولها فصل الخطاب في الموضوع من الوجهة الفنية. وفي يوم ٢٤ وصلوا القاهرة ونزل دولسبس فيها بالمنزل الذي كان معدا للعلماء الفرنساويين الذين رافقوا الحملة الفرنساوية ومن بينهم من بحث مشروع القنال ودون فيه التقارير والمذكرات وكان سعيد باشا أوعز الى دولسبس أن يقابل بمجرد وصوله القاهرة المسيو بروس Bruce قنصل جنرال انكلترا ليخبره بما عزم عليه سعيد باشا من فتح القنال وتكليفه اياه بتأسيس شركة لذلك ولاستطلاع فكر بروس حتى يعرف وجوه الاعتراض ان كان ثمت شيء منها فقابله ولما باغته بهذا الخبر حار في أمره ولم يكن استطلع رأي حكومته في ذلك فاقتصر على الكلام عن شخصه بأنه لا يرى ما نعافيه ولكنه سيبلغ دولته الامر ويفيده بجوابها فأكد له دولسبس ان المسألة تجردت من شوائب السياسة التي كانت تشوبها لحد هذا التاريخ أيام كانت سياسة الجفاء سائدة بين فرنسا وانكلترا أما الآن ولم يصبح بينهما الا علائق الود والصفاء

(١ و ٢) أنظر الملحق نمرة ١ ونمرة ٢

فالمخاوف التي كانت تحوم حول هذا المشروع الجليل في الماضي قد انقشعت وحل محلها الوئام والطمأنينة وأصبحت المسألة منحصرة في امكان اتمام هذا العمل من عدمه وفي ايجاد المال . أما الامكان فقد قال به العلماء الفنيون وسيؤخذ رأى أهل الفن من جميع الدول فيه فاذا قالوا برأي من سبقهم من الجهة الفنية فلن يبقى محل للتوقف . وأما المال فأربابه كثيرون والعمل في حد ذاته يبشر بربح عظيم على أقل التقديرات ولن يستأثر بالامر جماعة مخصوصون بل يكون مشاعا لعموم البلاد ولما عاد أخبر سعيد باشا بما دار بينه و بين قنصل انكلترا فأمر كنيج بك كاتم أسراره بترجمة المذكرة والفرمان الى التركية وفي يوم ٢٥ نوفمبر جرت تشريفات بالقلعة لمناسبة عودة الامير لمصر ولما جاء دور القناصل واستقر بهم المجلس وكانوا جميعا حاضرين الا قنصل فرنسا لانه كان باسكندريه محتفلا بقرانه فاجاءهم سعيد باشا بأنه عزم على فتح برزخ السويس وانه كلف دولسبس بأن يؤسس شركة عمومية تتكون من أرباب الاموال بجميع البلاد يمنحها امتياز هذا العمل الجليل ثم وجه الكلام الى دولسبس فشرح قول الامير ونسب اليه كل الفضل في التفكير في هذا المشروع ونفى جميع ما ربما يتخوف منه ولما اتم حديثه التفت سعيد باشا لقنصل الولايات المتحدة وقال له ماقولك يامسيو ليون وها نحن سننافسكم في قنال بناما وسنسبقكم بقنالنا فاشار اشارة الموافقة وأمن جميع السامعين على هذه الفكرة وهذا العزم الا قنصل انكلترا فانه لم يكن حاسبا لهذه المباغتة حسابا فلم ينبس ببنت شفة و بعد انصراف القناصل بقي سعيد باشا ودولسبس يتحادثان فيما حصل فهنأه دولسبس على فكرته وقال انها أليق بالمقام واقصر طريق لمنع الدسائس فجاوبه بانه لايدري كيف جاءته وانها كالهام الهي و بذلك وصلت المسألة الى دور خطير خرجت به من حيز القول فلم يبق الا الشروع في العمل والتفكير في التدبيرات اللازمة له .

وفي يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع سعيد باشا على فرمان الامتياز

ومضمونه انه فوض الى صديقه المسيو فردينان أن يؤلف ويدير شركة عمومية لحفر برزخ السويس واستعمال القنال الذي يصل بين البحرين وجعله صالحاً لمرور السفن الكبيرة بشروط منها :

أن يكون تعيين مدير الشركة من حق الحكومة المصرية وانتخابه من بين حملة الاسهم الذين لهم الفائدة الكبرى من المشروع على قدر الامكان وان تكون مدة الامتياز ٩٩ سنة من يوم افتتاح القنال وان تكون جميع الاعمال على مصاريف الشركة وان الاراضي التي تلزم وتكون غير مملوكة للافراد تعطي لها مجاناً . وان تأخذ الحكومة المصرية ١٥ في المائة سنوياً من صافي الارباح بدون أدنى ضمانة من قبل الحكومة لا لتنفيذ الاشغال ولا لاعمال الشركة (٦) وان من باقي الارباح ١٠ في المائة للاعضاء المؤسسين وهم الاشخاص الذين يعاونون في انشاء القنال سواء بأعمالهم أو بعلومهم أو بعنايتهم أو بأموالهم قبل تأسيس الشركة تتقدم لسعيد باشا قائمة بأسمائهم للتصديق عليها كما يعرض عليه قانون الشركة وكل تعديل في هذه الشروط وأن تكون رسوم المرور من القنال المتفق عليها بين الشركة ووالي مصر دائماً واحدة لكل الامم دون أن تمتاز واحدة منهن باتفاق خصوصي عن غيرها وانه اذا رؤي ضرورة عمل ترعة نيلية توصل المياه الحلوه للقنال البحري فيكون للشركة عملها على مصاريفها وأن تترك الحكومة المصرية للشركة أطيان الميري غير المزروعة لترويها الشركة وتزرعها على مصاريفها ولحسابها ويكون للشركة الحق في الانتفاع بها بدون ضرائب مدة ١٠ سنوات ابتداء من يوم افتتاح القنال ثم تدفع العشر الى نهاية مدة الامتياز وبعد ذلك لا يكون لها حق في الانتفاع بها الا اذا دفعت ضريبة المثل (٧) . وأنه من تاريخ هذا الفرمان يمنع كل تصرف في اراضي الميري التي ستعطي للشركة حسب الرسم الذي سيعمله لينان بك وان الاراضي المملوكة للاهالي التي يريد اصحابها ريها بمياه الترعة الحلوه يدفعون عنها اجرة تتفق الحكومة المصرية مع الشركة عليها

وان للشركة الحق في استخراج جميع مايلزمها لاشغال القنال والابنية المتعلقة به من مناجم ومحاجر الحكومة بغير أن تدفع ضرائب على ذلك كما أن لها الحق في ادخال واخراج جميع العدد والآلات التي ستجلبها من الخارج لهذا الغرض بدون رسوم وانه عند انتهاء مدة الامتياز تحل الحكومة محل الشركة فتؤول الى الحكومة وتؤول لها الملكية التامة للقنال وجميع الابنية التابعة له . أما أدوات الشركة وأثاثاتها فتدفع الحكومة عنها تعويضا للشركة حبيا أو بمقتضى تحكيم

هذه هي أهم الشروط التي فوض الى دي لسبس ان يؤسس شركة على حسبها وقد ختمت بأن وعد سعيد باشا عنه وعن جميع موظفي الحكومة المصرية بان يساعدوا مساعدة حقة في تسهيل تنفيذ واستعمال الحقوق المدونة في هذا الفرمان

ويلاحظ القارئ من تلاوة هذا الفرمان انه قاصر على منح دي لسبس تفويضاً بتأليف شركة يصدر لها الامتياز ولو أراد دي لسبس أن يمنح له الامتياز شخصياً لسهل حصوله عليه لان الفرمان صنع يده وهو واضعه واليه أمر تنفيذه ولكنه لحاجة في نفسه أراد ان يعمل تحت الستار باسم والي مصر حتى اذا قامت عقبات سهل تذليلها باسمه فلا يناله منها اي خسارة ولا تلحقه تبعة من جراء هذا المشروع ولا تحتج عليه الشركات التي تألفت قبله ولا يلحق دولته أي اعتراض أو اتهام بأنها صاحبة المشروع فيزحزح عنه صبغته السياسية و يملك حرية الكلام والفعل بصفته نائباً عن والي مصر في ايجاد الشركة .

وكذلك لم يذكر شئ عن وجوب تصديق الدولة العلية صاحبة السيادة عليه ولا دول أوروبا لان دولسبس كان يحاول اقناع سعيد باشا بأن هذا غير واجب ولا يدخل ضمن المسائل المهمة التي قضي الفرمان الصادر في سنة

١٨٤١ بتولية محمد علي باشا بوجوب الحصول على تصريح من الباب العالي عليها قبل عملها ولكن سعيد باشا أبى الا أن يعرض الامر على الباب العالي ويحصل على تصديقه قائلا ان لم تكن مسألة القنال ووصل البحرين والتغيير الكلي الذي يحدثه في علاقات الدول والامم من اخطر المسائل المهمة التي يتحتم عرضها على الدولة بموجب هذا الفرمان فما هي اذا تلك المسائل التي عناها ؟ وكان دي لسبس تريد جعلها مسألة داخلية صرفة ينتهي الامر فيها ما بينه وبين والي مصر ولا يخرج من يده فتدخل في يدي آخرين بالاستانة الله أعلم بما يعملون فيها وما يتأثرون به وربما يكون ذلك سببا لدفن المشروع وعدم اتمامه ولكن سعيد باشا صمم على رأيه رغما عن كل الحيل التي أتاها دولسبس لارجاعه عنه وكان يسهل على دي لسبس الامر بقوله : أنه لا يفهم سببا لافتراض عدم تصديق الدولة على مشروع كله منفعة وخير عليها خصوصا وانه من عهد توليته لم يعمل مطلقا ما يوجب لها قلقاً بل أمدها بالجند والمال في جميع وقائعها التي حصلت وعلى ذلك لا يتصور الا أن تقابل عمله بالمثل وتحترم كلمة أعطاها وتصدق على الفرمان . ولما أخفق دولسبس في اقناع سعيد باشا ووجد أن لامناص من دخول المسألة في دور المناقشات الدولية فكر في ضرورة ايجاد حزب له باوروبا من الرجال ذوي الجاه والنفوذ يعتمد عليهم وقت الحاجة ويساعدونه وخصوصاً بانكلترا نفسها لانه لم يكن يتوقع المعاكسة الا منها فالتفت يمنة ويسرة واستخلص من بين أعضاء شركة التحضير من توسم فيهم سعة النفوذ وقوة العارضة ومناهم باشراكهم في منافع المشروع الجديد وكان من بين من استخلصهم البارون دي بروك وكان في ذلك الوقت سفيرًا للنمسا بالاستانة ثم صار وزيرًا ماليتها ونجريللي المهندس الشهير النمساوي ليتحصن برأيه فنياً كما يتحصن برأي الاول سياسياً وأرليس ديفور الفرنساوي وكان سكرتيرًا عاماً لمعرض باريس الدولي الذي أقيم سنة

١٨٥٦ وكانت له علاقة وارتباط بعلية القوم من انكليز وغيرهم . ثم ارجع البصر الى غير أعضاء هذه الشركة من رجال السياسة وأصحاب الكلمة العالية فاستمال منهم عدداً غير قليل في أولهم ذات امبراطور فرنسا نابليون الثالث والامبراطورة أوجيني وله بها صلة القربى والكونت والويسكي وكان وقتئذ سفيراً لفرنسا بانكلترا وجنرو و بارتليمي سان هلبير وتيير الذي صار رئيسا لجمهورية فرنسا والبرنس دي مترنيخ كبير سياسيي النمسا والسير ريشار كوبدن من أعضاء برلمان انكلترا وذوي الرأي والكلمة فيها . ولم يضع دواسبس وقته فانه بمجرد صدور الفرمان كتب من فوره الى هذا الاخير كتابا افتتحه بان زف اليه بشرى الدخول في عهد سلام عام تظلل رايته جميع الانام ويلتقي فيه البحران ويتصل بواسطته الخافقان و ينتشر بفضله على الدنيا الامان ويطلب منه المساعدة في هذا المشروع . كما كتب لغيرهم ممن فكر فيهم وأرسل لجميع القناصل بمصر اخطاراً بالمشروع مرفقا بهصورة من الفرمان والمذكرة وزاد على اخطار قنصل فرنسا خطابا برسم قنصل انكلترا يعيد فيه ماقاله له شفهيا ورجاه ان يوصله له بالطريقة الرسمية.

وأما سعيد باشا فبعد ان أخطر جميع القناصل بقصده بالكيفية السالفة وقع كما أسلفنا على الفرمان ولكنه لم يسلم دولسبس الاصل الموقع عليه بل أبقاه لديه خشية ان يجدّ في الامر شيء يستوجب سحب الفرمان فيكون تحت يده . وأرسل في ٢ ديسمبر للباب العالي كتابا كله أدب ومجاملة بسط فيه المشروع وأفاض في فوائده للبلادين ورجا ان لاتتأخر الدولة عن التصديق على انفاذ هذا العمل الجليل وكان قد وصله خطاب من الباب العالي بتبليغه أسف السلطان على غرق باخرتين مصريتين بالبحر الاسود في الحرب الروسية وعلى موت الاميرال حسن باشا المصري فكان جواب سعيد باشا : ان المهم في الامر حياة مولاه السلطان و بقاء الدولة ومتى تحقق ذلك فعلى الباقي العفاء وانه لايزال مستعداً لارسال مايمكنه من المدد الذي تدعو اليه الحاجة ثم

استطرد في الكلام الى ذكر الشؤون المصرية فقال. انه أمر بانشاء الخط الحديدي بين القاهرة والسويس الذي طالما طلبته إنكلترا في عهد محمد علي باشا وعباس باشا وما زالت تلح في طلبه ثم أبان سوء الحالة المالية التي ترك مصر عليها عباس باشا وأمل تحسينها وزيادة موارد الثروة للبلاد وانه تحقيقا لذلك يفكر في وسائل استجلاب الاموال من أوروبا لعمل مشروعات مفيدة للبلاد وللدولة طبعا ومن هذه الاعمال مشروع اتصال البحرين الاحمر والابيض وقص قصته وطلب التصديق على الفرمان الذي أعطاه لدولسبس كما سلف القول وأول خبر رسمي وصل فرنسا كان في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٥٤ بتلغراف من مارسليا الى وزير الخارجية وبمجرد وصول هذا الخبر بلغه المسيو توفينيل مدير السياسة بالنظارة الى أخي فردينان دولسبس وقال له : « هذا خبر خطير فاحببت أن أبلغك اياه » وطير البرق طبعا هذا الخبر لجميع البلاد الاوربية فذعر منه رجال السياسة بانكلترا ونزل عليهم كالصاعقة فقابل سفيرهم بباريس وزير الخارجية الفرنساوية في يوم ١٤ ديسمبر وعلائم الدهشة والارتباك بادية عليه وسأله عما اذا كان لديه سبق علم بذلك أو اتفاق عليه فقال له الوزير انه لا يعلم من المسألة أكثر مما بالتلغراف الذي وصله وانه لم يسبق له كلام في هذا الموضوع مع دولسبس الذي اعتزل الوظائف والسياسة من أيام استقالته من روما كما هو مشهور ومعلوم وبذلك لم يبق له أدنى علاقة رسمية أو شبيهة بها بالحكومة أو بالامبراطور ولكنه اذا تحقق الامر الذي جاء بالتلغراف كان أول من يفرح به شخصيا ويساعد عليه . فلم يكتف السفير بذلك و قابل الامبراطور شخصيا وكلمه في الموضوع فأجابه بجواب مبهم اعتبره السفير تطمينا لانكلترا حتى ان بعض الحاضرين توجس خيفة وظن ان الامبراطور خاذل المشروع ودي لسبس اذا احتاج لتعضيده ولكن الامبراطورة اوجيني لقرابتها بدي لسبس واهتمامها طبعا بنجاحه ما زالت بالامبراطور حتى فاه لها بما في ضميره وطمنها

بان المشروع لابد وان يتم فهدأ بالها وأمرت بان يعرض عليها كل ما يتعلق بهذا الموضوع لتقف على جميع ما جرياته مما يدل على كبير عنايتها به وبعد انصراف السفير بقي الامبراطور مع مدير السياسة المسو توفينل وتكلم في هذا المشروع بما يفيد استحسانه له وعزمه الاكيد على أن يعيره التفاته ويعمل على تحقيقه وأمره بان يكلف سفيره بلوندره المسيو والويسكي — وهو الذي كان زار مصر في عهد محمد علي ووافق على الفكرة كما سبق بأن يكاشف الحكومة الانكليزية بالامر ويعرب لها عن اهتمام الامبراطور شخصيا به واعدا بالتكلم بهذا الخصوص مع ذوي الحل والعقد بانكلترا حين وفوده اليها قريبا مع الامبراطورة لزيارة الملكة وكان الامبراطور مغرما بمثل هذه المشروعات فقد كان له مثلها حينما كان مسجونا بقلعة الهام من أعمال فرنسا (١)

وقد كان مركز انكلترا وفرنسا في هذا الموضوع من أحرج المراكز لانه جاء في وقت كانتا متفقتين فيه وزالت في الظاهر على الاقل وجوه الخلاف بينهما وكانت جنودهما تحارب كتفا لكتف في القرم ضد الروسيا فكان من

---

(١) لما كان البرنس لويس نابوليون قبل ان يصير رئيس جمهورية فرنسا وامبرطورها مسجونا بقلعة الهام اشتغل في سنة ١٨٤٢ بمسألة توصيل المحيطين ببعضهما بامريكا بقنال بحري يفصل امريكا الشمالية من امريكا الجنوبية ويمر ببحيرة نيكاراجوا وصادف أن مربه ضابط بحري كان متوجها لامريكا الوسطى فكلفه بدرس هذا المشروع فدرسه وقدم له البيانات اللازمة له فوضع لويس نابوليون مذكرة يوضح فيها اهمية الموضوع وفي سنة ١٨٤٦ ورد له خطاب من وزير خارجية حكومة نيكاراجوا يفيد ان حكومته اصدرت قرارا فى ٨ يناير سنة ١٨٤٦ بمنح البرنس تفويضا مطلقا لتأسيس شركة باوروبا تتولى هذا العمل وتسمية القنال الذي سيعمل قنال نابوليون . فطلب البرنس من الحكومة الفرنساوية ان تسمح له بالسفر لامريكا للقيام بهذه المهمة ولما لم تجبه تمكن من الانحدار لانكلترا على نية التفرغ لتنفيذ هذا المشروع والتوجه لامريكا لولا أن حدثت ثورة سنة ١٨٤٨ بفرنسا فقلبت شكل حكومتها ورفعت البرنس لويز نابوليون لرئاسة الجمهورية ثم للامبراطورية وشغله الملك عن التجارة ولكن لم يصرفه عن تعضيد كل مشروع من هذا القبيل ومن حسن حظ دولسبس ان كان الحاكم بفرنسا رصيفاً سابقاً له فى مثل هذه الاعمال

صالحهما ان لايحصل بينهما مايوجب الفتور في العلاقات أو يكدر صفاءهما الودي فكان كل منهما يجتهد ما استطاع في ان لايكون من جهته فصم عرى الوداد ولكن مصلحة انكلترا الحقيقية تأبى عليها ان تنخدع بمثل هذه الظواهر وتتمسك بالعرض وتترك الجوهر وقد بنت سياستها منذ امتلكت الهند وورثت سيادة البحار والتجارة في العالم على ان لاتدع نفوذاً لغيرها في طريقها فلم يكن من المعقول مع كل ذلك أن تسكت وتترك الامر يتم ضد مصلحتها لمجرد المحافظة على ظواهر مودة لا تربح منها بقدر ماتخسره اذا نفذ المشروع فعولت على أن تعمل سرا لاحباط المشروع بالاستانة وبالقاهرة وتحافظ في الظاهر على مودتها مع فرنسا حتى اذا نفد كل ما في وسعها من الحيل لاحباط المشروع بالطريقة السرية لاتجد بدًّا من الظهور في الميدان والمجاهرة بالعدوان فأوحت الى سفيرها بالاستانة اللورد ستراتفورد بان يستعمل نفوذه لدى الباب العالي ورجال الدولة لاسقاط المشروع ورفضه و بأن يجعل الكلام من عندياته لا باسم دولته وكان استراتفورد المذكور ذا سلطان قوي على الصدر الاعظم مصطفى رشيد باشا حتى ان أهل الاستانة كانوا يلقبونه بالسلطان ستراتفورد وكانت الدولة العلية في ذلك الوقت مشغولة بحربها مع الروس في القرم وكان الانكليز والفرنساويون يظاهرونها على الروس وكانت تعرف المنافسة بين الدولتين بخصوص هذه المسألة ورغبات كل منهما فيها وهي لا تود اغضاب احداهما فعولت على سياسة التسويف. ولكن دولسبس كان يتقد نارًا و يتعجل بكل ما في وسعه ولا يطيق الصبر على التطويل . و بنى خطته على ما اكتسبه من التجارب السياسية من أن الشئ اذا عرض على الدول بصفة نظرية يكون عرضة للاخذ والرد وقلما يتم في أمره رأي نهائي قبل فوات السنين الطويلة أما اذا قدم للنظر بصفة عملية كان اقرب الى التصديق وأدعى الى الموافقة لان الدول تعده أمرًا مقضيا وما التصديق عليه الا ليكون عملا قانونيا فقط وعلى

ذلك عول دولسبس على اتباع هذه الخطة واقنع سعيد باشا بها ودأب على الاخذ في العمل والسير فيـه الى الامام بصفة انه يحضر المقايسـات ويعمل التجـارب وقـد أفلح في هـذه الخطـة التي كانت ولا تزال السر في النجاح

فسافر الى صحراء السويس مع لينان وموجبل بك لاستلام موضع القنال وعمل التصميمات والمقايسات وتقدير النفقات ولما عاد الى مصر قدم لسعيد باشا لائحة بالتعليمات التي رأى اصدارها للمهنـدسين المذكورين للسير عليها في عملهما المذكور ومما قاله لهما انهما اذا اختلفا في أمر يبدي كل منهما رأيه والاسباب التي يستند عليها . ثم استأذن سعيد باشا في السفر للاستانة ليستعجل التصديق على الفرمان فوافق سعيد باشا وسلمه كتاباً للصدر يقدم له فيه دولسبس ويرجوه ان لا يؤخره . وأفهمه ان ذلك لانه سيحتفل بعد قليل بأول عيد ميلاد له بعد توليته و يود ان يراه في ذلك العيد وعلى ذلك أبحر دولسبس للاستانة في ٢٧ يناير سنة ١٨٥٥ وكان في غضون المدة التي مضت بعد صـدور الفرمان يسعى قنصل الانـكليز بطرق غير محسوسة في ارجاع سعيد باشا عن رأيه في القنال . ولـكن سعيد باشا أراد ان يقطع الالسنة وكان يطلب من كل من يعـترض على المشروع ان يقدم اعتراضه له بالـكتابة حتى يعرضه على محكمة الرأى العام المتمدن وكان القنصل لا يمكنه ذلك للتعليمات الصادرة اليـه من دولته بان لا تـكون معارضته رسمية ولا باسم دولته وكلم مرة بعض القناصل سعيد باشا في هذا الموضوع وقال باستحالة ايجاد المـال اللازم للمشروع فاستشاط غضباً وقال اذا أعوزنا المال ولم نجده في البـلاد الاخرى صرفت على المشروع من مالي فعندي والحمد لله نحو ٥٠٠ الف ريال متوفرة في خزائني غير ما يتوفر في المستقبل وغير ما تقدمه لى امتي وقت الطلب مساعـدة على انجاز المشروع وليس هـذا بالقليل .

وكان قنصل فرنسا بعكس ذلك يشجع سعيد باشا على عمله ويهنئه به وكذلك قناصل باقي الدول وصادف أن أهدي امبراطور فرنسا نيشانا الى سعيد باشا فأرسل له خطاب شكر على هديته ذكر له فيه العلاقات التي تجمع البلادين ببعضهما من قديم الزمان وانه توثيقاً لما قد عهد الى رجل من أبناء فرنسا أن يؤلف شركة تصل بين البحرين وتدني ما بين الخافقين وأمل منه مساعدته على اتمام هذا العمل الجليل الجزيل الفوائد على جميع البلدان

وكان دي لسبس قذى في أعين رجال انكلترا بمصر فلم يدعوا وسيلة لتغيير سعيد باشا عليه الا استعملوها حتى أنهم طلبوا من سعيد باشا مرة أن يقابل المستر موري الذي كان قنصلا جنرالا بمصر في عهد عباس باشا الاول ثم نقل الى بلاد العجم وكان عدوا لدودا لسعيد باشا ومعينا لعباس باشا عليه حتى استحكمت حلقات الكراهة بينهما وكان لا يطيق أن يراه فتردد سعيد باشا في اجابة الطلب فاوهموه بأن حكومة انكلترا تعد عدم السماح بمقابلته مع ما يلاقيه دي لسبس من الاكرام والحفاوة اهانة لها لا تصبر عليها (١)

---

(١) ولقد قص حكاية هذه الحادثة دي لسبس فى مذكراته فجاء فيها.. ان قنصل انكلترا طلب من سعيد باشا ان يقابل الموسيو موري فحاول سعيد باشا ان يتخلص من هذه الزيارة لشدة كراهته له وقال لدي لسبس لاأدري بأي وجه يطلب هذا الرجل ان يقابلني فما زال دي لسبس يرجوه ان لايجرح احساس القنصل برفضه مقابلة موري فاجابه سعيد باشا انك لاتدرى ماذا فعلوا ليحملوني على قبوله فانهم لم يدعوا بابا للايهام والتعريض الا قرعوه حتى انهم وصلوا لتفهيمي بان حكومة انكلترا تعتبر رفض مقابلته مع ما أبديه لك من الحفاوة إهانة لها فاجبتهم بان حفاوتي لك ليست لكونك فرنساويا أو بصفتك قنصلا بل بصفتك أصدق صديق لي من قديم واني لم أبالغ فى الحفاوة بك بل لو كان بالقلعة محل فسيح لائق بك لاسكنتك بجواري وشاطرتك السكنى بدلا من سكناك منفرداً . فاجابه دي لسبس ان ماقاله مولاي سبب لان أرجوه بان لايرفض المقابلة التي يطلبها قنصل انكلترا لان في ذلك خدمة للمشروع الذي يهمني واذا كان لدى مولاي ضغينة ضده فلا أطلب منه إلاان ينساها ومن فى منصب عال كمولاي لا ينبغي ان يظهر حقده

وقدفات حكومة انكلترا ان الفرق بين الرجلين كالفرق بين العدو والصديق أو بعبارة أخرى بين السماء والارض وهذا مثل من أمثال كثيرة مما كانوا يستعملونه لتغييره عليه ولكنه كان لا يعبأ بها بل كان يزداد تمسكا بدي لسبس ويريهم انه مقصر في حقه وانه لو استطاع اسكانه معه في سرايه لفعل لانه أصدق صديق له من الصغر

وصل دولسبس الاستانة فوجد ان وزراء الدولة موافقون مبدئياً على المشروع ولكنهم في حيرة كما قلنا لان اللورد ستراتفو رد سفير انكلترا أظهر استياءه الشخصي من الموافقة عليه و بذل مالديه من الوسع لحملهم على رفضه فقابل دولسبس الصدر الاعظم بواسطة سفير فرنسا و بلغه رسالة سعيد باشا وسلمه كتابه فتقبله منه قبولا حسناً و وعده خيرا وأسره حقيقة الامر فجاوبه دي لسبس بأنه لم يأت الاستانة كفرنساوي ولا يتكلم عن حكومة فرنسا ولكنه رسول سعيد باشا و ينطق بلسانه ويؤدي مأمورية كلفه بها ولم يخطر ببال سعيد باشا أن يكون العمل فرنساويا ولا نمساويا ولا تابعاً لاي دولة أجنبية ولكنه عمل مصري عثماني بحت وقد سبق ان انكلترا طلبت من والي مصر انشاء خط حديدي بين مصر واسكندريه بدون توقف على تصديق الدولة فأجابها الى طلبها وقد كان في استطاعة والي مصر الآن أن يعمل هذا العمل الجديد بدون استشارة الدولة قياساً على السابقة ولكنه لزيادة احترامه للدولة وشدة تعلقه

لاحد فربما كان هذا الاظهار مدعاة لتعطيل مصالح كثيرة ولست اطلب من مولاي ان يحب مستر موري أويصفح عنه فسكت سعيد باشا وغير الحديث كعادته حينما يصادره أحد بما يخالف رأيه ولكنه كان كثيرا مايرجع بعد ذلك للتفكير في الامر وللصواب وحصل ذلك فعلا في هذه المرة وقابل موري في ١٧ دسمبر سنة ١٨٥٤ قال دي لسبس ورأيته بعد المقابلة فقال لي لاتعطني يدك فاني لاأضع اليوم يدي في يد صديق بعد ان كانت في يد عدو وقال مارأيك وقد قابلته وخاطبته بكلام لم يمله القلب ولا نصيب له من الحقيقة فما أشبهني اليوم برجال السياسة ! »

بعرش متبوعه أبى الا أن يعرضه عليه وهو يؤمل أن يقدر رجال الدولة احساسه هـذا وشعوره حق قدرهما ويصدقوا علي الفرمان خصوصاً اذا روعيت الفوائد الجمة التي تعود على مصر والدولة من اتمام هذا العمل الجليل لاسيما ولم يبد من حكومة انكلترا أي اعتراض على هـذا المشروع بصفة رسمية وكلُّ ما يبديه سفيرها هو من عندياته لانه من الناس الذين تسلطن عليهم كره كل شيء ينسب الى فرنسا فيقاومون كل مشروع لا نزاع في فائدته لا بسبب غير ان القائم به فرنساوي . ولا يخفى مافي الانصياع لرأي مثل هذا السفير من الحط بكرامة الدولة والمساس بشرفها واذا وضع ارضاء سفير انكلترا في كفة وارضاء والي مصر الساعد الامين للدولة في كفة أخرى فأيهما يرجح ؟ ولماذا تكون اشارة سفير دولة أجنبية أمرا يجب اتباعه بينما لا يعبأ بنصائح سفير دولة أخرى قد عرفت الدولة أن امبراطورها يود تحقيق المشروع للفوائد التي تعود على تجارة بلاده منه ولكنه أبى أن يتداخل رسميا في المسألة حتى لا تخرج من طورها الطبيعي الذي لا يصح أن تتعداه أى اعتبارها مسألة داخلية صرفة بين التابع والمتبوع لاحق لدولة أجنبية أن تتداخل فيها . فكما راعى جلالته الحيادة في ذلك أليس من الانصاف أن يسلك غيره مسلكه ويترك لرجال الدولة حرية العمل بدون مؤثرات خارجية . وقد وافق الصدر الاعظم على هذا القول غير انه لاحظ أن قياس مسألة القنال على السكة الحديدية قياس مع الفارق ووعده بأن الامر سيتم كما يرغبه سعيد باشا الذي يعترف بجليل خدماته للدولة ونال دي لسبس شرف المثول بين يدي السلطان فأعاد على مسامعه ماقاله للصدر فنال منه كل رعاية والتفات وأمر بدرس المشروع وسرعة نهو هذه المسألة . وفي يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٥٥ أرسل دي لسبس الى الصدر الاعظم خطابا ومذكرة لعرضها على مجلس الوكلاء يعيد فيها مزايا المشروع وانه يأسف أن يكون العائق الوحيد لتصديق الدولة بعض اعتراضات شخصية أبداها

سفير دولة أجنبية من شأنها الحط من كرامة الدولة وسمعتها لو انصاعت لها لانها تدل على تداخل فعلي في شؤن السلطنة وان له من غيرة رجال الدولة على شرف أمتهم ومصالحها أن لا تؤثر هذه الملاحظات على آمال والى مصر المملوء حمية لملته واخلاصه لدولته وسلطانه

وفي يوم ٢٣ فبراير انعقد مجلس الوكلاء وكانوا مستعدين للموافقة على الفرمان لولا ان انقض عليهم اللورد ستراتفورد وأخرج لهم من حقيبته صورة كتاب قال ان حكومته أرسلته لقنصلها بمصر تأمره فيه ان يبلغ واليها أن هذا العمل قد لا يمكن تنفيذه فالاولى ان يرجئ التصريح به الى ان يعرف رأي الدول التي من بينهن من يمس هذا المشروع مصالحهن .

فلما اطلع الوزراء على هذه الافادة اضطربوا وتغلب عليهم ستراتفورد بنفوذه وقرروا الاستعلام من سعيد باشا عن ذلك وعن بعض أشياء أخر تفيد في درس المشروع وكانت سياسة التسويف والتطويل هي التي عول عليها اللورد ستراتفورد بعد ان عجز عن حمل الوزراء على رفض المشروع بالمرة ولم يكن رجال الدولة يطلبون غير ذلك وكان دي لسبس معتقداً ان في هذه الجلسة تتم المسألة وينال التصديق ويرجع به الى مصر ولكنه لما قابل الصدر الاعظم وقص عليه ماحصل أجل سفرة وفي يوم ٢٤ فبراير كتب الى الصدر الاعظم كتاب احتجاج يقول فيه انه لا يفهم معنى لهذا التطويل وللاستعلام من مصر عن أمور في امكانه ان يبديها وهو بالاستانة وأعاد ذكر جميع ماحصل من الاول للآخر وتساءل عما هي تلك المسائل الغامضة على رجال الدولة فيجيب عنها وهو لم يحضر الا لمثل هذه الغاية وهو أدرى بالمسألة وكل مايتعلق بها ممن عداه ووجوده يغني عن الاستعلام من مصر وتضييع الوقت بدون فائدة وطلب منه ان يعرض كتابه على مجلس الوكلاء ليعيدوا النظر في المسألة وأيد سفيرا فرنسا والنمسا طلب دي لسبس وكلما الصدر وعالي باشا وزير الخارجية في الامر وفي ذات

الليلة كان دولسبس مدعوا عند اللورد ستراتفورد نفسه فكلمه في هذا الشأن فقال له اللورد ان ما تقوله عظيم جدًّا ولا شك انك لو نجحت في مشروعك تحرز فخرًا كبيرًا ولكن لا أظن انه يمكن تنفيذه قبل جيل وأما الآن فالوقت غير مناسب لهذا العمل فاجابه دي لسبس بأنك ترى الوقت غير مناسب لانك لا تريد ان يتم هذا العمل الجليل وأما أنا فأرى الوقت أنسب زمن لي لاني أريد اتمام هذا العمل الذي يحرزني مجدًا كبيرًا على ماتقول وليس لي فائدة من ارجائه الى مابعد مائة سنة أكون مت في أثنائها ولا أنتفع بثمرة عمل اعتقد تمام الاعتقاد امكان اتمامه وتحقيق أملي فيه . فلذلك أعذر اذا تلهفت على نهوه وكان يجب ان تكونوا أكثر تلهفاً مني عليه وما زال يكلمه واللورد استراتفورد يظهر له انه لايعرف الموضوع الا بوجه عام ولم يقف على كل التفصيلات وادعى ان قنصل دولته بمصر لم يبلغه صور المستندات المتعلقة بهذا الشأن وانه لايبغي سوى ان يستفيد ويعرف الحقائق وطلب من دي لسبس ان يرسل له هذه الاوراق ليطالعها ويردها اليه وعرض له في أثناء الحديث ان الاليق لخطارة المسألة ولعلاقتها بمصلحة انكلترا ان تنقل المفاوضة فيها الى لندره فكتب له دي لسبس في ٢٦ فبراير كتاباً ومعه صور المستندات التي اطلع عليها قنصل انكلترا بمصر قبل كل انسان حتى قنصل فرنسا نفسه بسط له فيه المسألة ومزايا المشروع وما أراده سعيد باشا من جعل المشروع مصرياً محضا فكما انه لم يرض ان يصبغه بأي صبغة سياسية أو ينسبه لاي دولة أجنبية كذلك لا يرضى البتة بأن يجعله انكليزيا بنقل المخابرة فيه الى لوندره هذه هي ارادته التي يجب ان يحترمها كل انسان ويعذره عليها كل من يعرف معنى حب الوطن وكرامة النفس وان سعيد باشا يعلم علم اليقين علائق الود الاكيد الذي بين فرنسا وانكلترا الآن فلم يخطر بباله مطلقا وقت تفكره في هذا المشروع ان يفتح باباً سبق سده للخلاف بين الامتين ولذلك يسوءه ان يرى عمله مثيرًا للتنافر وهو لا يريد

ان يصدق ان انكلترا التي تظاهر الترك ضد الروسيا في حربها الحالية انتصاراً للحق وحفظاً للموازنة بين الدول ومحافظة علي كيان الدولة العلية تقف الآن في سبيل عمل نافع لجميع الامم وتناقض بعملها كل هذه المبادىء الشريفة التي تحارب لاجلها وختم كتابه بشكره على انه فتح له مجال الكلام معه في هذا الموضوع ووعده بان يمر عليه في غده لمعاودة الكلام فيه وأكد له ان قنصل انكلترا لم يقدم لغاية ١٧ فبراير أي اعتراض من قبل حكومته على المشروع كما جاء في خطاب وصله من مصر — فاجابه اللورد استراتفورد يوم ٢٧ فبراير بانه يشكره على خطابه والاوراق المرسلة معه ويرجوه ان يؤجل ليوم آخر زيارته التي وعده بها لان عنده من الاشغال مالا يسمح له بمقابلته في الموعد المضروب وكرر له ان المسألة لخطارتها محتاجة للبحث ولذلك طلب الاستنارة فيها كما هي عادته فى جميع المسائل الهامة التي لها علاقة بمصالح اكثر من دولة وتخلب العقول بفوائدها النظرية وتتشعب الآراء فيها من وجهتها العملية وطلب منه أن يعذره اذا لم تسمح له وظيفته السياسية بالافاضة بأكثر من ذلك فان حريته الشخصية محدودة بواجبات وظيفته الرسمية . ولاعتقاد دي لسبس ان الغرض الوحيد لستراتفورد هو التسويف والتطويل وأنه مارفض مقابلته في اليوم الذي قال له عليه الا لهذا الغرض كتب له كتابا آخر في ٢٨ فبراير يفصل فيه ماتجنيه فرنسا وانكلترا من سياسة الوفاق وان الخلاف لاينتج سوى تغيير القلوب ولا مصلحة لاحداهما فيه وان المسألة على أي وجه قلبتها ليس فيها مايوجب ان يختلفا عليه لان انكلترا لاغرض لها على ماتقول الا ان تضمن طريقها للهند وفرنسا يهمها ان مصر لاتمتلكها دولة أخرى فبفتح قنال السويس وجعله عاماً لجميع الدول و بضمان حيادته يحسم كل اشكال وتضمن انكلترا طريقها وتأمن فرنسا تطلع الغير لمصر واحتمال الاغارة عليها وما زال يسهب في هذا المعنى ولكنها السياسة تعمي وتصم .

وفي يوم ٢٧ منه اجتمع مجلس الوكلاء وعرض عليهم الصدر خطاب دي لسبس وصورة الخطاب الذي أرسله الى اللورد ستراتفورد فاجمع رأيهم على ان لا لزوم لطلب معلومات جديدة من مصر وتحقق لهم ان ستراتفورد لا يبغي سوى التسويف وان دولته لم تعترض رسميا على هذا المشروع المعلوم لديها من قبل توقيع سعيد باشا على الفرمان وكادوا يصدرون قرارهم بالتصديق لولا ان اللورد ستراتفورد طلب اليهم ان لا يعجلوا بالتصديق قبل ان يأتيه رد الخطاب الذي أرسله مستعجلاً لدولته

وفي صباح يوم ٢٨ اختلى السفير المذكور بالصدر الاعظم نحو ثلاث ساعات وحاول الاثنان اقناع باقي الوكلاء بوجوب رفض التصديق رفضا باتا فلم يوافقوهما وبعد أخذ ورد طويلين استقر الرأي على تشكيل لجنة من ثلاثة من كبار رجال الدولة يبحثون مع دي لسبس في تحوير شروط الفرمان فلم يقبل دي لسبس الدخول في هذا الفخ لانه متأكد ان الغرض منه دفن المشروع واضاعة الوقت في الجدال وفتح باب هو في غنى عنه ولا يعلم غير الله ما يضمرونه من الحيل السياسية واحتج بان الشروط وضعها صاحب الشأن وعرضها على ديوانه بمصر فاقرها وبلغها الوكلاء الدول فلن يبقى هناك وجه لمناقشة فيها خصوصا وان ذلك خارج عن دائرة مأموريته فوافقه الصدر الاعظم ظاهرا على الفكرة ورمى على زملائه انهم هم الذين اقترحوا ذلك فقال له دي لسبس انه لا يكفي أن ترمي المسئولية على غيرك لتتخلى عنها وهي في الحقيقة واقعة عليك أمام دولتي فرنسا والنمسا اللتين تعرف ميلهما لاتمام هذا العمل الجليل وامام سعيد باشا الذي لا يزال خادما أمينا للدولة والملة . وختم قوله بانه لا يمكنه الانتظار بالاستانة زيادة عما مضى ولديه بمصر من الاشغال ما يستدعي رجوعه اليها وانه على كل حال مسرور من انه أتيح له أن يفهم المسألة لرجال الدولة على حقيقتها وانه يؤمل سرعة نهوها على ما يحب سعيد باشا فطيب الصدر الاعظم خاطره ووعده

بان المسألة تتم قريباً . ولما يئس دي لسبس من الحصول على التصديق ووجد انه ليس من مصلحته زيادة الاقامة فضل أن يترك الامور تجري في أعنتها.واكتفى بجواب حصل عليه من الصدر برسم سعيد باشا اعتبره مقدمة للتصديق يقول له فيه ان رسوله دي لسبس حضر ووجده كما وصفه وزيادة أهلا لكل حفاوة واكرام وانه قابله عدة مرات وفاوضه فيما جاء من أجله وسهل له المثول بين يدى جلالة السلطان ونال منه الحظوى وحسن الالتفات وان مسألة القنال كثيرةالفائدة ولها من الاهمية ما يستدعى التأمل فيها وهي موضوع بحث مجلس الوكلاء طبقالاشارة جلالة السلطان ويؤمل انه عماقليل تنتهي مفاوضةالمجلس ويصيرتبليغ النتيجةاليه.وأبحردولسبس الى مصر معلقاالآمال بقرب الفوز ولكنه لم يكن يعلم مايخبيه له خصمه العنيد اللورد ستراتفورد فانه ماصدق ان دي لسبس سافر وخلا له الجو حتى دبر حيلةجديدة باتفاقه مع الصدر فاوحيا الى كامل باشا — من وجوه رجال الدولة وصهر سعيد باشا — أن يكتب له كتابا خصوصيايهول له في الامر ويلقي في قلبه الرعب من هول ما يحيق به من انكلترا لو تم المشروع الذي يطلبه مع ما فيه من فتح باب الكيد وتخويل الاجانب حق ملكية اجزاء من أرض الدولة خلافا لقوانينها ويناشده أواصر القربى وأواخي المصاهرة والوطنية الصادقة وما عليه من واجب الطاعة لمولاه السلطان أن يعدل عن ذلك ويصرف دي لسبس بالتي هي أحسن ومازال يخوفه بالعواقب الوخيمةالتي تنجم عن عدم قبول مشورته للدولة ولمصر مماتأباه وطنيته عليه الى غير ذلك من مثل هذا الكلام المؤثر والايهام الكبير وظنوا ان كتابا مثل هذا من صهر لصهره كاف للتأثير على سعيد باشا ولم يكن يخيل لهم ان دي لسبس أصبح ظلاً لسعيد باشا وشخصه الثاني ومستودع أسراره ولا يخفى عنه شيئاً فلما جاء الكتاب استشاط سعيد باشا غضبا وأطلع دي لسبس عليه وعرف سر المسئلة وأراد ان يجاوب على هذا الكتاب بما يمليه عليه غضبه .

ودهاء دي لسبس وأن يحمل دي لسبس الرد بنفسه

ولكن جاء كتاب آخر من كامل باشا يضرب فيه على نفس النغمة ويعزز ما قاله في الاول وزاد عليه أن قوة انكلترا لا يستخف بها وماذا يعمل لو وجهت عليه أسطولها بعد انسحابه من البحر الاسود فاولى به حفظاً لبلاده وخدمة لسلطانه ان لا يغضبها ولا يلقي بنفسه في أحضان دولة فرنسا التي دلت سوابقها على طيشها وخفتها ولا تستقر على حال لحكومتها على الدوام كريشة في مهب الريح كل يوم هي في شأن ورجالها في تغيير مستمر وامبراطورها الحالى تحت رحمة رصاصة واحدة يطلقها بعض الثائرين عليه فينتهي عهد الامبراطورية ويثل عرشها فيصبح اذ ذاك ولا عاصم له من غضب الانكليز ولا من شفيع

فلما ورد هذا الكتاب واطلع عليه دي لسبس اخذته الغيرة على بلاده وكبر عليه أن يسمع عنها مثل هذا الطعن وكان يبلغ في كل يوم جميع ما يحصل لاصدقائه ولسفير فرنسا بالاستانة ولحاشية الامبراطور ورجال حكومته ليكونوا على علم تام يومياً بماجريات الحوادث فلما وصلهم خبر هذه المساعي السرية وعلموا بفحوى هذه الكتب الخصوصية قام سفير فرنسا بالاستانة وقعد وكلم السلطان بما حصل وبان الامبراطور لا يصبر على اهانته بهذه الصفة وعلى أن يعاب في حقه وحق بلاده بمثل هذه العبارات الجارحة وطلب تحقيقا وترضية وظهر من التحقيق ان ستراتفورد هو الموحي والصدر المملي للجواب فعزل الصدر ترضية لفرنسا وعين بدله عالي باشا ولم يبق كامل باشا بوظيفته الا اكراما لخاطر صهره سعيد باشا

وهذا ثاني فوز لدي لسبس بعد فوزه الاول بنيل الفرمان — ولما بلغه خبر عزل الصدر قال مازحاً هذا أول غريق في مياه القنال وكان سعيد باشا في اثناء ذلك ساخطا كل السخط على صهره وعلى مصطفى رشيد باشا الذي يتهمه بأنه سلب أباه كثيرًا من الاموال حينما كان سفيرًا بباريس وكان يعمل

دائماً ضده وصادف ان جاء مصر ضابط من قبل وزير الحربية العثمانية ليطلب اعانة وخيولا للجيش العثماني وغلالاً فقال له سعيد باشا لو كنت جئتني من قبل الصدارة ما قبلت حتى مقابلتك ولكنك وقد جئت من قبل وزير الحربية الذي كان موافقاً لرأيي فى فتح قنال السويس فانه لا يسعني الا تلبية الطلب وتسهيل مأموريتك . وما تطلبه لله الحمد جاهز واني مستعد لتقديمه وتقديم اكثر منه فسافر بسلام الى بلادك واقرئ حكومتك مني السلام وقل لهم اني متفان فى حب بلادي وسلطاني وفي مرضاته ابيع لحد طربوشي . واني منتظر وصول المركب التي يرد عليها التصديق على فتح القنال لاشحن عليها الاشياء المطلوبة . وأملى على كاتب سره بحضور الضابط العثماني جواباً لكامل باشا قال له فيه :.. انك كالمصاب بالحمى فكما لا يجوز أن يعطى دواء للمحموم في اثناء نوبته فانا لا آلام اذا لم اجاوبك وانت في غليانك ونوبتك ثم ذكر له انه قبل كل شيء عثماني مصرى لا يلقي بنفسه في احضان فرنسا ولا غيرها وكان يود أن يكونوا بالاستانة كمثله وانه لم يرد فتح القنال الا للفوائد التي تعود منه على مصر وما تحوزه الدولة من المجد والفخر ولم يأذن به بتأثيرات اى دولة اجنبية كما يتوهمون وانه يعتقد أن القنال مفتوح لا محالة ان لم يكن في هذا الوقت ففى غيره في القريب العاجل وربما اكرهت الدولة او مصر على فتحه فلماذا لا تفتحه هي من الآن بشروط تضعها قبل ان تكره على عمله بدون شرط ولا يكون بيدها من الامر شيء . ولا أقول شيئاً عما خوفتني به من اساطيل انكلترا فهذا ناتج من حماك عافاك الله منها وأما ما تذكر من ان عملي يسخط السلطان عليّ فلا اصدقه ولو كان صحيحاً لفوضت أمرى الى الله وآثرت اتمام هذا العمل الجليل مؤملاً ان يفيء السلطان الى الحق بعد برهة من الزمن ويرجع لنفسه فيجدني من أطوع ولاته واخلصهم لعرشه فيعفو عني . وختم الكتاب بانه لو استمر على مكاتبته بهذه الصفة يكون مضطراً لقطع العلائق معه

ولما حصل المقصود وفاز دي لسبس بعزل رشيد باشا صنيعة ستراتفورد وكان موجيل ولينان قد جاسا خلال صحراء البرزخ واتما تصميمات والمقايسة وقدرا للنفقات ١٦٦ من الفرنكات ولنهو العمل ست سنوات وقدم دي لسبس تقريرا الى سعيد باشا فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٥٥ بالاعمال التحضيرية المقتضي تكليف موجيل ولينان بها وطلب منه أن يسلمه أصل الفرمان الموقع عليه منه وكان بقى تحت يد سعيد باشا كما أسلفنا ليسافر لى فرنسا لطبع هذه المستندات وتقارير المهندسين واتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة الرأي العام بأوروبا لانفاذ المشروع

ومن ضمن ما في التقرير انه تم الاتفاق بين سعيد باشا ودى لسبس على ان عدد حصص التأسيس لا يزيد على مائة وانه تقدمت قائمه بستين ذاتا يمنحون ستين حصة منها اعتمدها سعيد باشا وصرح لدى لسبس ان يتصرف في الباقي لمن يخدمون المشروع ويؤيدونه ويقدم له قائمة بأسمائهم لاعتمادها

فوافق سعيد باشا على هذا التقرير في ٣ رمضان سنة ١٢٧١ واعتمد التعليمات التي تضمنها للسير في العمل وسلم دى لسبس في اليوم المذكور أصل الفرمان وكتب عليه حاشية تعريبها :

« بما ان الامتياز الذي أعطى لشركة قنال السويس العامة يجب أن »
« يصدق عليه جلالة السلطان فها أنا أرسل اليك هذه الصورة لتحفظها »
« لذيك أما عن الاعمال المتعلقة بحفر قنال السويس فلا يبتدأ فيها الا بعد »
« تصريح الباب العالي »

ولكي يقطع حجة انكلترا بخصوص السكة الحديدية التي كانت تلح في طلبها بين القاهرة والسويس وكانت ترميه بانه يسوف انجازها تأثرا بايعازات فرنساوية أمر سعيد باشا بانشائها على نفقة مصر وعقد اتفاقا مع محل بريجس وشركاه الانكليزى على توريد القضبان اللازمة وكلف المسيو موشليه المهندس بملاحظة

انشاء الخط المذكور . وأبحر دى لسبس لفرنسا فى ١٩ مايو سنة ١٨٥٥ وقابل قبل سفره قنصل انكلترا وتكلما طبعاً في مسألة القنال فأكد له انه لم يصله من دولته أى رد بخصوص هذه المسألة مع انه بلغها ذلك من مدة وأمل ان سفره لاورربا يفيد في ازالة الاوهام التي تحوم حول هذا المشروع خصوصاً وقد صدر الامر بعمل الخط الحديدى فلم يبق لانكلترا حق فى التخوف والاعتراض وكان هذا الكلام بحضور اللورد هادو Haddo نجل اللورد ابردين الشهير .

سافر دى لسبس ومن حسن حظه ان وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت كان الموسيو والويسكي وانتصاره للشروع لا يخفى . وان الامبراطور على ما رأينا من الميل لتعضيده والامبراطورة تود تحقيقه وان الموسيو توفنيل الذى كان مدير السياسة بوزارة الخارجية تعين سفيراً بالاستانة وهو أعرف الناس بأفكار حكومته وأمبراطوره وزد على ذلك ان كثيرين من كبار الرجال ذوى الرأى والنفوذ استمالهم دى لسبس ووعدوه بنصرته ومساعدته ما استطاعوا و بواسطة هوءلاء الرجال قد وصل لمعرفة آخرين بالبلاد الاخرى لم يضنوا عليه بالمساعدات النافعة الممهدة لنجاحه .

وصل دى لسبس الى باريس في اوائل يونيه سنة ١٨٥٥ وقابل الامبراطور فشجعه وطمنه واتفقا على أن يزود السفير الجديد بالاستانة بالأوامر اللازمة لان يلزم الحياد ما دام زميله الانكليزى ملازماً له والا فهو حر في العمل لنيل تصديق الباب العالي . ثم اشار الأمبراطور على دلسبس بالسفر للوندرة لاكتساب الرأى العام بها وليبدأ بالتعرف بجريدة التيمس لتكون من انصاره اوعلى الاقل لا له ولا عليه . وليفاوض رجال الحل والعقد شخصياً ويعتمد عليه في جميع الاحوال فسار على ما رسمه له الامبراطور تماماً وبانت طلائع النجاح من قبل ان يبرح باريز فانه قابل مراسل التيمس بها وكان له به سابقة

معرفة ايام كان دى‌لسبس وكيلا لفرنسا بمادريد وخدمه إبان ثورة برشلونة واتفق معه على نصرة مشروعه

وقابل دي لسبس بباريس البارون روتشلد وكان خدمه ايضاً بمادريد وسأله عن مشروعه فقصه عليه فاستحسنه وسلمه كتاباً لمحله بلوندره يوصيهم به وبمشروعه الذي لا يشك في اهميته وفائدته . وقد عرّفه الموسيو تيير باللورد اشبورتون Ashburton أخي المالي الشهير بارنج فارسل لعائلته بلوندره خطاباً لطيفاً عن القنال ودي لسبس

وبينما كان دي لسبس يستعد للسفر الى لوندره اذ قابل اللورد كولي سفير انكلترا بباريس وزير الخارجية الفرنساوية وبلغه تلغرافاً من ناظر خارجية دولته — اللورد كلارندون Clarendon — يكلفه فيه باخطار حكومة فرنسا بأن انكلترا ترى مضار كبيرة في ترك مسألة القنال تسوى بين مصر وتركيا لان ذلك يفتح باباً لوكلاء فرنسا وانكلترا وانصار كل من الفريقين لدس الدسائس بالاستانة ومصر ولاتيان أمور من شأنها أن تعيد سياسة الجفاء والخصام التي لا يجب أن يكون لها أثر الآن ولهذا ترى انكلترا تبليغ حكومة فرنسا اعتراضاتها على المشروع لتقف عليها وتوافقها على عدم تنفيذه . وهذه هي الاعتراضات :

اولاً ان قنال السويس يستحيل عمله مادياً واذا فرض وكان ذلك في الامكان فلا يمكن أن يكون عملاً تجارياً ذا ايراد للقائمين به لما يستوجبه من النفقات الطائلة وعلى ذلك يكون فتحه لغاية سياسية

ثانياً ان مشروع القنال الذي يستلزم عمله وقتاً طويلاً يؤخر ان لم يكن يمنع اتمام الخط الحديدي الذي طلبته انكلترا من القاهرة للسويس ولا يخفى ان ذلك مضر بمصالح انكلترا في الهند على ان انكلترا لا غرض لها مطلقاً في مصر الا أن يكون لها فيها طريق سهل لبوستة الهند والطرود الخفيفة

ورجالها الذين يسافرون للهند أو يأتون منها وهذان شرطان متوفران بعمل السكة الحديدية وتبعية مصر للدولة العثمانية وتكتفي انكلترا بهما

ثالثاً ان انكلترا ترى في تعضيد هذا المشروع رجوعاً من فرنسا لسياسة الجفاء التي لم تحد عنها بشأن المسألة المصرية والتي ظنت انكلترا واملت ان يسود محلها الوئام والوفاق السائدان الآن بين الدولتين وأن لا تعود أيامها. نعم قد كان لرجال فرنسا بعض العذر فى العمل على سلخ مصر عن تركيا وبناء سياستها فى مصر على الاستعداد لذلك أيام كان رجال كل من دولتي فرنسا وانكلترا لا يرون طريقة يخدمون بها بلادهم احسن من وقوف كل فريق منهما فى وجه كل مشروع يقدمه الفريق الآخر والسعي لاحباط مساعيه وعرقلة كل اعماله وما بناء استحكامات اسكندرية بمعرفة مهندسين فرنساويين طبقاً لتصميمات وضعت فى نظارة بحرية فرنسا الا من نتائج هذه السياسة لضرب سفن تركيا اذا حملت على مصر بحراً. وما عمل القناطر الخيرية بمعرفة مهندسين فرنساويين الا لتستعمل حصناً تتقى به مهاجمتها براً وهذه فكرة عمل القنال لم تأت إلاّ لتجعل حائلاً بين بلاد الدولة وبعضها (أي بين مصر والشام) تبني على جانبيه الاستحكامات والطوابي لصد كل قوّة تركية تأتي من هذه الجهة وتجعله في يد شركة من الأجانب يكونون حكومة داخل الحكومة ولا يعلم الا الله مقدار المشاكل التي تقوم بين مصر وحملة أسهم هذه الشركة بسبب ذلك ولكن هذا الزمان الذي كانت تجوز فيه هذه الافكار قد فات وأصبحت فرنسا وانكلترا في وفاق وصفاء متفقتين على المحافظة على املاك الدولة العلية فلا محل لهذه السياسة الآن ولذلك لا تريد انكلترا ان تنظر للمسألة من هذه الوجهة وانما تبحث في المشروع من حيث هو. فمن رأيها ان فتح القنال نظرا لرداءة مدخل البحر وحالة الارض التي على جانبه يصادف صعوبات جمة ويستلزم نفقات طائلة لعمله ولابقائه صالحاً للمرور فيه وانكلترا متقدة

تمام الاعتقاد أن هذا العمل بهذه الصفة يكلف القائمين به ما لا طاقة لهم به واذا تم لا يمكن ان يكون عملا تجارياً ذا ايراد يقوم بسد نفقاته . وكان جواب الحكومة الفرنساوية انها لم تتعرض لحد وقتها هذا رسمياً للمسألة وانها أمرت سفيرها بان يلزم الحياد في مسألة تراها داخلية صرفة بين تابع ومتبوع وأنها لم تحد عن سياسة الود والوفاق ازاء انكلترا وأملت ان تحذو انكلترا حذوها وان تخوف انكلترا من الوجهة الفنية سيزيله أو يؤيده رأى أهل الفن الذين ينتدبون للنظر فيه من رجال جميع الدول وأن الاعتراض الثاني ساقط من ذاته لان التصريح بعمل السكة الحديدية من القاهرة للسويس صدر بل وبدئ في انشائها فعلا. وتم الاتفاق ظاهرياً على أن سفيري الدولتين يلتزمان الحياد ولا يؤثران على الباب العالي لا للمشروع ولا عليه

سافر دى لسبس الى لوندره وقابل وجوه القوم وعليتهم وارباب الحل والعقد وخطب في الجموع ونشرت الصحف كتباً مفتوحة منه لجميع من يهمهم تجارة الشرق من شركات وجمعيات وافراد ولجميع رجال السياسة موضحاً لهم مزايا مشروعه وما يقرب من مسافة ويوفر من نفقات ويقي من مهالك واخطار

وطبع مذكرة بالانكليزية ومثلها بالفرنساوية عن المشروع ارفق بها جميع المستندات واقوال المهندسين ومقايساتهم ووزعها على جميع كبار الرجال باوروبا كلها فجاءته الخطابات تترى من جميع أطراف البلاد الانكليزية ومن شركات التجارة والملاحة وفي مقدمتها شركة الهند وشركة الملاحة الشرقية باستحسان المشروع والاستعداد لتعضيده متى كان تنفيذه ممكنا

اما رجال الحكومة الرسمية وفي طليعتهم بالمرستون كبير الوزراء — والذي ورث عن اللورد شاتام بغض الفرنسويين والتخوف من كل شيء يأتي من جهتهم — واللورد كلاراندون وزير الخارجية صرحوا لدولسبس بأنه من المحال ماديا اتمام العمل القائم به وأعادوا تلك الاعتراضات السابقة فردعليها بما وسعه

المقام لكن عنادهم كان ظاهرا فاراد دولسبس ان يدعو ائمة اهل الذكر باوروبا للفصل في الخلاف الفني حتى اذا حكموا بامكان العمل كان قولهم فصل الخطاب وسقطت حجة خصومه ولن تبقى للامة الانكليزية شبهة في المشروع من وجهته الفنية خصوصاً وقد اوجد عندهم بعض الشك فيه قول مهندسهم ستفنسن من ان توصيل البحرين بالطريقة التي يفكرها دولسبس محال وقيام المهندس الفرنساوي تلابوت الذي كان زميلا لستفنسن يقول ان الطريق الاسهل والاوفق هو عن الاسكندرية فالقناطر بالنيل والمحمودية ثم للسويس عن وادي الطميلات . ولا يخفى ان هذين المهندسين كانا اثنين من ثلاثة مهندسين انتدبتهم شركة انفانتين لدرس المشروع فلا عجب ان أوجد قولهما بعض الشك في الافكار وهذا الذي اراد دولسبس ان يزيله فكتب الى حكومات الدول الاوروبية فرنسا وانكلترا والنمسا والمانيا وايتاليا واسبانيا وهولاندا والروسيا ليطلب منها ان تنتدب بعضا من كبار مهندسيها ورجال بحريتها ليؤلفوا لجنة علمية دولية ويدرسوا جميع المشروعات ويفحصوها فحصا دقيقا ويقولوا فيها القول الاخير فأجابته الى طلبه وعينت من يوثق برأيهم من عظماء رجالها الفنيين

اجتمع دولسبس بهؤلاء المندوبين واتفقوا على خطة سيرهم وعينوا من بينهم جماعة يحضرون مصر لدرس المشروع في محل العمل :

قدموا مصر وقوبلوا بكل حفاوة وتكريم وقاموا بمهمتهم بعد فحص دقيق ودرس عميق فوافقوا على مشروع لنيان وموجيل وقالوا ان لا وسيلة لتوصيل البحرين اوفق واسهل منها وقدروا للنفقات ٢٠٠ مليون من الفرنكات بما فيها فوائد المبالغ التي يدفعها المساهمون من رأس المال طول مدة العمل بواقع المائة خمسة وقالوا ان هذا الطريق يقرب المسافة للشرق الاقصي بنحو النصف وحددوا لنهو العمل مدة ست سنوات ما لم تطرأ حوادث قهرية واشاروا بعمل ترعة للمياه الحلوة تبتدى من القاهرة وقدروا الايرادات بما لا يقل عن ٣٠ مليونا .

من الفرنكات سنويًا وقدموا خلاصة بحثهم الى سعيد باشا في اول ينـاير سنة ١٨٥٦ وطير البرق بشرى هذه النتيجة لجميع انحاء اوروبا والجريدة التيمس فارتجت لها البلاد وكان لها اعظم وقع وتأثير ولمـا كان دولسبس بنى سياسته على التعجيل وعلى التقدم دائمًا للامام ليسبق خصومه بالعمل فتكون اعتراضاتهم نظرية صرفة تسقط طبعا من ذاتها امام تمام العمل لم يضع وقته ولم ينتظر أن تتم اللجنة الدولية وضع تقريرها النهائي فقدم الى سعيد باشا قانون الشركة وكان أعده وهو باوروبا فاعتمده في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ كما أصدر سعيد باشا فرمانًا في اليوم ذاته بتثبيت الفرمان الاول و بالتصريح لدولسبس بتأليف الشركة التي تتولى العمل بعد التصديق من الباب العالي

جاء هذا الفرمان مفصلا ومفسرا للفرمان السابق لان الموسيو دولسبس (عرض على سعيد باشا أنه لاجل تأسيس الشركة على حسب الاصول والشروط) (المقررة للشركات التي من هـذا النوع يجب ان يحرر عقد اكثر من العقد) (الاول تفصيلا وأتم منه شرحا تبين فيه من جهة شروطها وواجباتها والمبالغ) (التي عليها ان تدفعها ومن جهة أخرى امتيازاتها والضرائب التي رفعت عن) (عاتقها والمنافع التي خول لها أن تجنيها والتسهيلات التي منحت لها توصلا الى) (حسن ادارتها)

وتوضح غرض الشركة بانه يقضي بعمل قنال يصلح للملاحة الكبرى البحرية بين مدينة السويس وخليج الطينة . وعمل ترعة للري وصالحة للملاحة نهر النيل واصـلة بين النيل والقنال البحري المار ذكره وعمل فرعين للترعة المذكورة معدين للري ومتجهين في اتجاهي السويس وخليج الطينة . وتحددت مدة نهو هذه الاعمال كلها في ست سنوات الا اذا حالت دون ذلك قوة قاهرة .

واشـترط أن يحفر القنال المخصص للملاحة البحرية الكبرى بحيث يكون عمقه وعرضه على حسب ما هو مقرر في بروجرام اللجنة العلمية الدوليـة .. وجعل

للشركة الخيار في ان تقوم بهــذه الاعمال بنفسها أو ان تعهد بهـا الى مقاولين وعلى كل حال فأربعة أخماس الفعلة يكونون من المصريين .

وحفظ للحكومة المصرية الحق في انتداب موظف خاص تدفع الشركة مرتبه ويقيم في مركز الشركة ليمثل في ادارتها حقوق الحكومة ومصالحها في تنفيذ الشروط المدونة في هذا العقد وقبلت الحكومة أن تترك للشركة الأراضي التي يمر منها القنال أو الترع الحلوة بدون ضريبة ولا مقابل بشرط أن لا تكون مملوكة للأهالي. كما تترك لها — تحت هذا الشرط أيضاً— الإطيان التي ترويها الشركة من الترع الحلوة سالفة الذكر وتزرعها على مصاريفها وبشرط دفع الضرائب الواضحة بالفرمان الاول . وأرفق بالفرمان خريطتان وضحت فيها هذه المنطقة وهذه الاطيان .

وجاء في المادة الرابعة عشرة من الفرمان :

(نصرح علناً عنا وعن خلفائنا — مع ابقاء الحق لجلالة السلطان في)
(التصديق على هذا التصريح — بان القنال البحري والثغور التابعة له كلها)
(تبقى مفتوحة دائماً وبعبارة أخرى ممراً حراً لكل سفينة تجارية تريد المرور)
(من بحر لآخر بدون أدنى امتياز ولا استثناء لجنسية على أخرى أو لشخص)
(على آخر وانما يكون المرور في نظير دفع الرسوم المقررة وعلى شرط اتباع)
(القواعد التي تضعها الشركة العامة صاحبة الامتياز للمرور من القنال وتوابعه)

وجاء في المادة خمسة عشرة ما يأتي :

(عملاً بالمبدأ المقرر في المادة السالفة ليس للشركة العامة صاحبة الامتياز)
(بحال من الأحوال أن تفضل سفينة على أخرى أو شركة على شركة أو)
(شخصاً على شخص . وليس لها كذلك أن تمنح امتيازات لا تتساوى فيها)
(جميع السفن والشركات والافراد متى تساوت الظروف والاحوال .)

وجعلت مدة الشركة ٩٩ سنة من يوم فتح القنال البحري للملاحة الكبرى.

وبعد انتهائها تستلم الحكومة المصرية القنال وتدفع قيمة الآلات والأدوات المعدة له بحسب تقديرهاحبياً أو بمعرفة خبراء. واذا استبقت الشركة الامتيازمددا متوالية كلا منها ٩٩ سنة لحصة الحكومة المصرية تكون في المدة الثانية ٢٠ في المائة وفي المدة الثالثة ٢٥ وهكذا بزيادة ٥ في المائة لكل مدة بدون أن تتجاوز هذه الزيادة بحال من الاحوال ٣٥ في المائة من أرباح الشركة الصافية من القنال والترع الحلوة وصرح للشركة بان تتقاضى من السفن التي تمر من القنال والترع الحلوة رسوماً على الملاحة وادارة حركات السفن وتسيير المراكب أو السفن التجارية ورسو السفن : وحفظ للشركة الحق أن تعدل هذه الرسوم في كل وقت بشرط أن يكون تحصيلها بدون أدنى استثناء أو امتياز بالنسبة لجميع السفن . وان تعلق الشركة تعريفة الرسوم في العواصم والثغور التجارية للبلاد التي تنتفع من القنال قبل سريانها بثلاثة شهور وأن لا يزيد رسم الملاحة في النهاية العظمى عن عشرة فرنكات على الطن (١) أو على الشخص — كما صرح للشركة أن تتقاضى أجرة عن ري الاطيان التي ترويها للاهالي من الترع الحلوة بحسب تعريفة تضعها لذلك .

وخصص من صافي الارباح ١٥ في المائة للحكومة و١٠ في المائة للمؤسسين وهم الذين ساعدوا باعمالهم ومعارفهم وأموالهم في انجاح المشروع قبل تأسيس الشركة

ونص في المادة العشرين أنه من بعد انتهاء الاعمال كلها يبقى « صديقنا ووكيلنا » موسيو دو لسبس رئيساً ومديراً للشركة بصفته أول موسس لها مدة عشر سنوات من يوم الابتداء في الملاحة .

---

(١) ذكر في الاصل الفرنساوي بجوار لفظة طن كلمة de capacité أي مما تسعه المركب وكان لتفسير هذه العبارة اشكال كبير انتهى بعقد مؤتمر الاستانة الذى سيأتي ذكره فيما بعد

وذكر في المادة الثالثة والعشرين أنه صار التصديق على قوانين شركة قنال السويس العامة الملحقة بالفرمان وان هذا التصديق يعتبر في قوة تصريح بانشاء الشركة المذكورة على مثال شركات المساهمة من اليوم الذي يكتتب فيه برأس مالها كله .

وختم الفرمان بالوعد بمساعدة الحكومة للشركة مساعدة شريفة وبجعل لنيان وموجيل بك تحت تصرف الشركة لادارة الاعمال ومراقبة الفعلة وتنفيذ اللوائح المتعلقة بالقيام بالاشغال

وسلم سعيد باشا في اليوم ذاته صورة رسمية من هذا الفرمان الى صديقه المخلص الكريم المولد الرفيع المنزلة فردنيان دو لسبس ومعها خطاب يردد له فيه ان الامتياز يجب التصديق عليه من جلالة السلطان وان أعمال حفر البرزخ يمكن للشركة أن تبتدىء فيها بنفسها متى جاء التصديق المذكور

يتلخص من ذلك أن سعيد باشا علق العمل على تصديق الباب العالي كما علق عليه جعل القنال ممرا حرا للعموم — وأخذ على عهدته توريد أربعة اخماس الفعلة اللازمين للعمل وجعل الشركة حرة في تقدير رسوم المرور من القنالات بدون أخذ رأي الحكومة المصرية بشرط ان لا تزيد هذه الرسوم عن عشرة فرنكات الطن أو الشخص وضمن لدولسبس التربع في دست الرئاسة طول مدة العمل وعشر سنوات بعدها وصدق على قانون الشركة الذى يقضي بأن رأس مال الشركة ٢٠٠ مليونا فرنكا مقسما الى ٤٠٠ الف سهم قيمة كل سهم ٥٠٠ فرنكا .

وأن يديرها مجلس ادارة مركب من ٣٢ عضوا ينتخبون من رعايا الدول المستفيدة من هذا العمل (استثنى أول مجلس ادارة الذى يتألف من . . . . . وترك بياض يملأ بعد الاكتتاب بالأسماء التي يصير اختيارها لذلك .) واشترط ان أول مجلس ادارة يبقى بدون تغيير طول مدة العمل وخمس سنوات

بعـــد ذلك . وتضمن القانون لائحة لاجرا آت الشركة الداخلية وتأليف لجان وتوضيح اختصاص كل منها واختصاص مجلس الادارة والجمعية العمومية السنوية وتوضيح كيفيـة مسك محسابات الشركة وجاء فيــه ان الابرادات السنوية تستعمل فيما يأتي بالترتيب الآتي :

أولاً — دفع المصاريف العمومية أى مصاريف الحفظ والصيانه والادارة

ثانياً — دفع أقساط السلفيات التي تعقد

ثالثاً — دفع أرباح أولية بواقع ٥ في المابة على المدفوع من رأس المال أربعة أجزاء من واحد من مابة من الايراد

رابعاً — اربعة اجزاء من واحد من مائة لتكوين حاصل لاستهلاك راس المال بالطريقة الموضحة بالجدول المرفق بالقانون . والاستهلاك يكون بطريق السحب ويضم الى هذا الحاصل قيمة ما يخص السهام التي تستهلك من أرباح ٥ في المابة الواضحة بالفقرة السابقة وهذه السهام المستهلكة تستعوض بسهام انتفاع لها كامل ما للسهام الاصلية من الحقوق ما عدا الخمسة في المابة الاولية .

خامساً — ٥ في المابة مما يبقى بعد ذلك من الايرادات لتكوين حاصل احتياطي لما عساه يطرأ من الطوارىء .

وما زاد عن ذلك يقسم بالكفية الآتية :

٥ في المايه للحكومة المصرية

١٠ في المابة لحصص التأسيس

٠٣ في المابة لمجلس الادراة

٠٢ في المابة لتكوين حاصل لماشات المستخدمين ومكافآتهم وغيرها مما يكون محل الادارة اعانات وخلافه . والسبعون فى المابة الباقية للمساهمين .

هذه هي أهم الشروط التي يتضمنها القانون الاساسي للشركة التي فوض

لدولسبس ان يؤلف شركة على حسبها .

وهذا فوز آخر لدولسبس يضاف لسابقه اذ أزال أعظم شبهة يمكن ايرادها على المشروع ويؤثرون بها على الرأى العام . وهي القول باستحالة العمل(فنياً).

بقى على دولسبس السعي في تأليف الشركة وجمع الاموال اللازمة لها ولا يكون ذلك الا بكسب الرأى العام باوروبا لجانبة فأوحى الى اصدقائه وانصاره وقد اصبحوا كثيرين في كل البلاد بان يعدوا الافكار لقبول الاكتتاب في هذه الشركة عظيمة الفوائد ويستكتبوا الصحف الكبرى في صالح المشروع واتفق مع سعيد باشا على أن لا يغفلوا عن السير الامام وعلى أن يبدأوا بعمل الترعة الحلوة على مصاريف مصر الى أن تتكون الشركة فتحاسبها على نفقاتها ووقع سعيد باشا على اتفاق تاريخه ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بتحديد أجور الفعلة الذين تعهدت مصر بتوريدهم وعددهم وكيفية شغلهم والعناية بهم وبصحتهم أبان دولسبس فوائد هذه الاتفاقية للشركة لانها توفر عليها ثلثاى الاجر فيما لو اضطرت لاحضارهم من أوروبا وزد على ذلك ضمان وجود الانفار وتشغيلهم فلا يتعطل العمل ووجه فائدته للاهالي ان الاجر التي تحددت لهم تزيد الثلث عما يتعاطونه عادة

اسس دولسبس جريدة تصدر مرتين في الشهر تكون لسان حال الشركة لترويج أفكارها ينشر فيها ما يهم القنال وما جرياته وما تكتبه الجرائد الاخرى عنه وما يقال فيه الى غير ذلك وسماها جريدة « برزخ السويس » وهي لا تزال موجودة وانما استبدل اسمها باسم جريدة « قنال السويس » وتصدر الآن في أيام ٢ و١٢ و٢٢ من كل شهر .

أثر قول اللجنة العلمية الدولية في كل الحكومات فاخذ كل بلد في الاستعداد لليوم الذي تتحقق فيه هذه الفكرة ويتغير طريق الشرق فأخذ بعض الدول في توسيع ثغورها التي على البحر الابيض وأخرى في تأليف لجنات رسمية لعرض ما

يلزم عمله ازاء هذا الحادث المنتظر

اما انكلترا فارسلت مركباً من مراكبها وضباطا بحريين يراجعون حساب المناسيب ويدرسون خليج الطينه والسويس ومدخلي البحر الابيض والأحمر رجاء أن تجد خلافاً أو فرقاً في الحساب تحاج به ولما لم تجد وكان لابد من أن تنتحل سببا لمعارضتها قال رجالها السياسيون ان في هذا العمل اعتداء على الدولة ومساسا بسيادتها وضربت على هذه النغمة التي طبل بها سفيرها بالاستانة وزمر وزادوا عليه أن العمل لو فرض امكانه لا يأتي بفائدة لعدم انتظام الملاحة بالبحر الاحمر وشدة الأنواء به مما يجعل السفن ترجح طريق رأس الرجا الصالح على قنال السويس وأوعزوا الى بعض الجرائد بالحملة على المشروع وتأييد هذا القول للتأثير على الافكار . ولكنها من جهة أخرى أرادت أن تأخذ لكل زمان عدته وتفرض عدم تمكنها من منع فتح القنال وكانت حرب القرم انتهت فارادت أن تحتل النقط المهمة التي تجعل مدخل البحر الاحمر من طريق بحر الهند في يدها فاتفقت مع الدولة على احتلال عدن ثم ثنت باحتلال بريم فصار بوغاز باب المندب انكليزيا وأصبحت السفن التي تمر به تحت رحمتها وطلبت من الباب العالي امتيازًا بعمل سكة حديدية من أحد ثغور الشام أو بلاد الاناطول الى نهر الفرات لتضمن لها طريقا للهند خصيصا بها فضلا عن انها اتخذت ذلك حيلة لتفهيم رجال الدولة بأنه مادام الغرض تقصير المسافة للهند فبالتصريح بهذه السكة الحديدية يستغنى عن عمل غيرها.

طلبت شركة انكليزية هذا الامتياز بشروط ثقيلة .منها أن الحكومة العثمانية تضمن للشركة فائدة ٦ بالمائة سنويا عن رأس مالها المقدر بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون فرنك طول مدة الامتياز وقدرها ٩٩ سنة وان الحكومة العثمانية تدفع ثمن الاراضي التي تلزم لهذا الغرض وتتقاضى ثمنها من الشركة مما يزيد من الارباح عن المائة ستة حتى اذا ما استولت على جميع ثمن هذه الاطيان تصبح

كل الارباح للشركة وهذه قسمة ضيزى لامناسبة بينها و بين شروط القنال .
ولكن دي لسبس عوضا عن السعي في احباط ذلك كان يساعد عليه و يقول
انه لا يعارض فكرة القنال بل يساعده ولا يعطل عليه لان طول هذا الخط
الحديدي ١٥٠٠ كيلو واجرة نقل الطن عن طريق السكة الحديد لاتقل عن
١٠ سنتيم عن كل كيلو أي ١٥٠ فرنك عن كل الطريق ومهما كان هذا الطريق
قريبا فان فرقا عظيما في الاجرة كالذي بين ١٥٠ فرنك والعشرة فرنكات
التي تقرر أن لا تتجاوزها اجرة الطن عن طريق قنال السويس ليس مما يستهان
به ولا مما يقبله ارباب التجارة قضية مسلمة خصوصا وان المسافة لبومباي عن
طريق السكة الحديد لاتقل الا ٥٠٠ ميلا عن المسافة عن طريق السويس

وطلبت انكلترا ايضا امتياز الشركة انكليزية بمد خط تلغرافي في وسط
املاك الدولة الى عدن فالهند كما طلبت من مصر امتيازا مثله لمد خط من
السويس لعدن

احتفل سعيد باشا بختان نجله ودعا كبار رجال الدولة فجاء رشيد باشا
الذي كان صدرا اعظم زائرًا واهدى السلطان سيفا مرصعا لسعيد باشا بعثه مع
رسول خاص يبلغه تحياته وشكره الخالص على المساعدة التي ساعده بها في
الحرب ويهنئه على افراحه

انتهز دي لسبس فرصة وجود رشيد باشا بمصر فكلمه في مسألة القنال
واستوثق منه أنه اذا عاد لوظيفته ساعد على نهوها واستصدار الفرمان
بالتصديق عليها

سافر سعيد باشا الى السودان واستصحب معه دي لسبس وكانت فكرة
فتح القنال قد راجت رواجا عظيما باوروبا خصوصا منذ ظهر تقرير اللجنة
العلمية الدولية واخذت الجرائد في مناقشته والبحث فيه وتنائجه وصار موضوع
حديث العموم انساهم جميعا الحرب وتنائجها

عقد مؤتمر باريس لعقد معاهدة الصلح وحضر عن الدولة عالي باشا الصدر الاعظم وكان ذات ليلة عند الامبراطور في حفلة ففاتحه عن رأيه في مسألة القنال فاعرب له الامبراطور بانه يود نموها لما فيها من الفوائد الجمة فوافقه على ذلك عالي باشا وقال انه سيخبر السلطان بذلك وهو لا يشك أنه يتأخر عن اصدار الارادة بالتصديق على الفرمان

ترك الامبراطور عالي باشا واختلى باللورد كلارندون — وزير خارجية انكلترا وكان نائبا عن دولته في المؤتمر — وسأله رأيه في القنال فاجاب بان الذي يمنع انكلترا من تعضيد هذه المسألة ومن الموافقة عليها انما هو استحالة عمله من الوجهة الفنية

فاجابه الامبراطور بان أهل الذكر الذين انتدبوا من جميع الحكومات حلوا هذه النقطة فلم يبق وجه للاعتراض بها ومع ذلك فهي خارجة عن اختصاص السياسيين وهب ان هذا الاعتراض زال وتحقق امكان العمل فهل هناك مايمنع انكلترا من الموافقة عليه فاجاب أنها ترى بالمشروع مساسا بحقوق الدولة العلية فلما أخبره بما قاله له عالي باشا سقط في يده وقال ان هذه مسألة عويصة ولا يمكني أن اقول شيئا فيها قبل معرفة رأي زملائي —

حاولت فرنسا أن تضع بندا في معاهدة الصلح تفيد حيادة القنال فابت انكلترا أن يذكر شيء يشم منه رائحة لوجود هذا القنال

سافر دي لسبس الى أوروبا فطاف بلدانها وخطب في مجتمعاتها ونواديها وكتب واستكتب وجاهد جهاد الابطال خصوصاً في لوندره حيث خطب نحو العشرين خطبة ولقي حفاوة لم يكن ليحلم بها ولكنه وجد الحكومة الرسمية هي هي على ماعهده فيها من المعارضة الشديدة . وكأنه هالها ما رأته من تأثير دي لسبس على الرأي العام فقام كبيرهم بالمرستون يعرض بدي لسبس ويقول ان ما يفكر به أضغاث أحلام وان عمل القنال محال وانه انما جاء انكلترا ليخدع أهلها

ويسلبهم أموالهم بالوهم والتمويه وما هذا المشروع الا شرك لاقتناص أموال السذج والبسطاء الذين يغوونهم بمثل هذه الوعود الخلابة وبسحر البيان وقال انه مضى عليه ١٥ سنة يعارض هذه الفكرة ويعمل في الاستانة على عدم التصريح بفتح القنال فلن يعدل عن ذلك لان فيه المصلحة الكبرى لدولته وأيده في قوله ستفنسن وقال انه ليس في الامكان مهما قيل في الموضوع أن يتم المشروع أو يعمل القنال ويكون ذا فائدة وايراد فرد عليه غلادستون وغيره أحسن رد ومما قالوه ان الفائدة من عمل القنال واضحة وقال أهل العلم بامكانه ومصلحة انكلترا التجارية تقتضي المساعدة على انفاذه والاشتراك فيه وأنه يخشى ان يقال ان انكلترا لانانيتها وحباً في محافظتها على الهند تضحي مصلحة العالم أجمع. اعتبر دي لسبس قول بالمرستون وستفنسن اهانة عظمى لشخصه فنشر على صفحات الجرائد رداً كله حجج دامغة دافع فيه عن شرفه الذي حاولا تلويثه وعن المشروع وأرسل شهوده الى ستفنسن فأنكر انه وافق بالمرستون على جميع ماقاله ولكنه أيده في ملحوظاته على المشروع من الوجهة الفنية وأوري انه لم يقصد البتة الطعن عليه شخصيا فاعتبر دي لسبس ذلك ترضية وجعل يناقش في الموضوع

وانبرى لمناقشة ستفنسن كثيرون من أعضاء اللجنة الدولية حتى أفحموه وأثبتوا انه يفتي على غير علم وانه لم يعاين موقع القنال ولم ينظر الا مدخل السويس ولم يرافق رفقاءه في أعمالهم فلا يصح له رأي

زار امبراطور فرنسا ووزير خارجيته ملك الانكليز وتكلموا في المسائل السياسية التي تهم الدولتين ومنها مسألة القنال واتفقوا على التزام خطة الحياد في الاستانة ولكي يرضى بالمرستون فرنسا ويظهر لها انه غير خطته السابقة استدعي من الاستانة اللورد ستراتفورد ومن القاهرة المستر بروس

قامت ثورة بالهند الجأت انكلترا لان ترسل جنوداً وذخائر لها ولبعد المسافة من طريق رأس الرجا طلبت من سعيد باشا ان يصرح لها بمرور عساكرها عن الاسكندرية فالسويس وما ذلك الا اعتراف منها بان هذا الطريق هو الاوفق لها فصرح لها بذلك وعبت الجيوش وقمعت الفتنة وحلت حكومة انكلترا محل شركة الهند ونادوا بملكة الانكليز امبراطورة الهند

بعد ان مهد دي لسبس السبل باوروبا ووثق من مساعدة كل البلاد مساعدة فعلية الا انكلترا فانه لم يتغير اعتقاده فيها سافر الى الاستانة .

استفتى سعيد باشا البرنس دي مترنيخ كبير وزراء النمسا في هذه المادة فأجابه ان التصريح بعمل القنال من مرخصات والي مصر خصوصا بعد الفرمان الذي صدر في مارس سنة ١٨٥٦ من السلطان عبد المجيد لجميع ولاة الدولة يحثهم فيه على تسهيل المواصلات وفتح الطرق والمسالك والترع وما أشبه ذلك وما قنال السويس الا ترعة تفتح في أرض مصرية وقد رأى سعيد باشا احتراما للسلطان أن يعرض عليه الامر ويطلب تصديقه ولم يرفض الباب العالي بل أظهر بالكتاب الذي رد به على سعيد باشا ان هذه المسألة مهمة جداً ونافعة للبلاد ولكنه تباطأ في اصدار فرمان التصديق بناء على مساعي خفية من بعض الدول .. فذلك كله لايؤثر على الحق الاصلي الذي يخول لسعيد باشا ان يعطي الامتياز ولا يمنع من تنفيذ العمل .

تحصن دي لسبس بهذه الفتوى الصادرة من كبير سياسيي أوروبا وبلغ صورتها في سنة ١٨٥٧ الى الصدر الاعظم والى حكومات أوروبا ليرجع اليها لدى الحاجة

كان سفره في أول مرة الى الاستانة بصفته وكيلاً عن سعيد باشا أما هذه الدفعة فذهب اليها كصاحب امتياز يتفاوض في مسألة تهم عموم الدول متحصنا بأقوال أكابر المهندسين وبموافقة جميع البلدان على مشروعه وكتب قبل سفره

الى وكلاء هذه الدول بباريس يخبرهم بعزمه على السفر للاستانة ويطلب منهم ان يستصدروا من حكوماتهم التعليمات اللازمة لسفرائها بالاستانة بتعضيده في هذا المشروع اذا مست الحاجة الى ذلك . وأمر امبراطور فرنسا سفيره بأن يفهم الباب العالي والسلطان مقدار اهتمامه بهذا المشروع وعنايته به .

وصل الاستانة وكان رشيد باشا عاد للصدارة فذكره بوعده بمصر وطلب منه تحقيقه فطيب خاطره وتداول مع مجلس الوكلاء وقبل أن يتم شيء مات رشيد باشا فجأة وخلفه عالي باشا فبلغه دي لسبس ماحصل وما كان ينويه رشيد باشا فوعد هو أيضا خيرًا ولكن الوزارة الانكليزية كانت سقطت وخلف اللورد دربي اللورد بالمرستون فأراد عالي باشا ان لايبت أمرًا في غفلتها فكلف سفير تركيا بلوندره أن يبلغ انكلترا بما عزمت عليه تركيا ليكون في علمها فاجاب اللورد دربي بان سياسة دولته في هذه المسألة لم تتغير وان انكلترا لازالت تعارض في فتح القنال وزاد بانه يشكر الصدر على أنه رأى عدم بت رأي بدون رضا انكلترا . فلما اطلع الصدر على هذا الجواب ساءته هذه المغالطة وكلف سفيره بلوندره بان يبلغ اللورد دربي انه لم يقصد بالمرة أن يجعل رأي تركيا مقيدًا برضا انكلترا أو غيرها وان تركيا حرة في كل ماتعمل

ساء ذلك انكلترا طبعا وعملت في دس الدسا س لدى السلطان ضد سعيد باشا وتشويه أعماله وتصويره للسلطان بصورة الطامع للاستقلال وذكرته بما فعل ابوه محمد علي وما فعلت فرنسا وقتها من نصرته على تركيا وانه لولا انكلترا لزال — (لاقدرالله) — ملك آل عثمان ولا يبعد أن تكون في سياق سرد منتها على الدولة واقامة الادلة على أنها اخلص المخلصين للسلطان عرضت بأنها رفضت اقتراحا لامبراطور فرنسا في اوائل سنة ١٨٥٦ يقضي بتقسيم شمال افريقيا بين فرنسا وانكلترا وساردينيا فتأخذ فرنسا مراكش لمجاورتها للجزائر وتأخذ ساردينيا تونس وطرابلس فأبت مروءة انكلترا ان تجارى فرنسا على ذلك وأوضح اللورد

بالمرستون الاسباب التي تدعوه لهذا الرفض في كتاب بعثه الى اللورد كلارندون وزير الخارجية الانكليزية اذ ذاك في أول مارس سنة ١٨٥٦ — نشر لاول مرة في مذكرات اللورد بالمرستون — يقول فيه ان ذلك لا يحصل في عهد يزعمون انه عهد الشرف خصوصا وان انكلترا لا مطمح لها في اخذ مصر وامتلا كما يل يكفيها أن تأمن وقوعها في يد دولة اجنبية مزاحمة لها وهي تري هذه الشروط متوفرة في بقاء مصر على حالتها الراهنة تحت سيادة الدولة العثمانية المضمونة باتفاق الدول فهي لذلك لا ترغب مطلقا أن تغير هذه الحالة بامتلا كها مصر الامر المغاير لشرف الدول اللواتي ضمن سلامة أملاك الدولة ولمبدأ نصرة الضعيف .. » مهما يكن من الامر فان الباب العالي لم يبت رأياً في الامر وطلب التأني الى ما بعد أول يونيه سنة ١٨٥٨ حيث تعلم نتيجة المناقشة التي تحصل في مجلس نواب انكلترا في اليوم المذكور بخصوصها —

حصلت المناقشة وقام بعض النواب وطلب من المجلس الموافقة على قرار بتكليف الحكومة بالاقلاع عن سياسة الضغط على الباب العالي لرفض التصديق فقام اللورد بالمرستون — ولم يكن وزيرًا في ذلك الوقت — ودافع عن سياسته وقال ان انكلترا لم تكره الباب العالي على رفض المشروع ولكن الدولة العلية رأت ذلك من تلقاء نفسها وحمل على المشروع وصاحبه واطنب في سرد المخاوف السياسية التي تحوم حوله وتكلم عن علاقة مصر بالدولة العلية ووجوب المحافظة على سلامة املاكها . وأطال في نوايا مصر ازاء الدولة صاحبة السيادة وانها من مدة تعمل على انسلاخها عنها فانشأت الاستحكامات باسكندرية لتصد بها القوة التركية التي تأتي من الخارج بحراً وبنت القناطر لتدفع بها غائلتها اذا أتت من الداخل وهي الآن تريد أن تجعل فاصلاً بينها وبين الشام حتى لا يتيسر للقوة التي تأتي من هذه الجهة أن تخترقه وستحصنه بالمدافع والاستحكامات . نعم ان بين فرنسا وانكلترا الآن وفاقاً وصداقة ولكن

هل يدومان . واذا اشتبكت انكلترا في حرب أو حدثت ثورة في الهند ألا يكون هذا القنال خطرًا على انكلترا لاستعماله في نقل الجنود الى الهند وتصدير الذخائر والاسلحة الى الاعداء

فرد عليه غلادستون بخطبة قوية الحجة والبرهان فند فيها كل ما قاله بالمرستون وسخر من قوله ان ايجاد فاصل بين مصر والشام يخرج مصر من سيادة الدولة العلية وقال انما يضمن سيادة الدولة على مصر اتفاق الدول على ذلك وان انكلترا هي التي تستفيد اكثر من غيرها من فتح القنال ولو كان مفتوحا في العام الماضي لسهل نقل الجنود والمهمات للهند ولانتهت بسرعة الحرب الهندية — أما التخوف من ان الدول المعادية لنا يمكنها وقت انتشاب حرب أن تعين علينا العدو وتمده بالاسلحة والذخائر والجنود بواسطة القنال فلا محل له لانه ما الذي يمنعها من ان تجري ذلك بواسطة السكة الحديدية وقد ثبت لنا من تجربة العام الماضي امكان عمل ذلك — فعلى انكلترا أن لاتظهر للامم الاخرى بمظهر المحب لذاته الذي يضحي مصالح العموم والانسانية لمصلحته الخصوصية على أن مصلحته المجردة عن التعصب الاعمى لاتبرر هذا العمل

تكلم بعده ديسرائيلي وزير المالية ودافع عن سياسة دولته وقال انه لو ثبت له ان العمل ممكن وان منفعته كما يقولون ماصح له ولا لحكومته أن ترجح عليه مصلحتها الخصوصية في الهند ولكنه لم يقم دليل على ذلك فلا محل لتغيير وجه السياسة . على انه لم يأت أحد ببرهان على ان انكلترا ضغطت على تركيا أو أكرهتها على عمل كالذي يذكرون ومن أين جاء للخطباء أن الدول الاخرى اظهرت الموافقة على المشروع فلحد هذه الساعة لم يأته نبأ رسمي بمثل ذلك وأعاد ما قاله اللورد بالمرستون ولكن في قالب آخر وأسلوب أرق —

رد عليه اللورد روسل فقال اذا كان العمل غير ممكن وليس بذي منفعة فما خوف انكلترا منه ولماذا تظهر بمظهر المتوقف المتعنت واذا كانت محافظتها

على الهند لاتكون الا بسد الطرق ومنع حرية المرور وهي التي بنت سياستها على هذه الحرية فعلى انكلترا السلام اذ قوة انكلترا في بقائها سيدة البحار وهي اذا بقيت كذلك فلامحل لتخوفها فتح القنال أو لم يفتح لأنه ماذا يعمل الاعداء بجنوذ وذخائر ينقلونها بواسطة القنال اذا كان البحر الاحمر وبحر الهند في يد انكلترا . اما اذا فقدت انكلترا هذه السيادة وخرج ملك البحر من يدها فسواء كان القنال مفتوحا أو غير مفتوح لان الدول التي تخلفها في القوة تقطع عليها طريقها اياً كان . وقال نائب آخر ان وزير المالية قال انه لم يقم دليل على أن انكلترا ضغطت على الباب العالي وأي دليل اعظم من اعتراف اللورد بالمرستون نفسه في العام الماضي أنه لبث خمسة عشرة سنة يستعمل نفوذه بالاستانةضد هذا المشروع — وطلب نائب آخر استحضار اوراق المخابرات التي دارت بين الحكومة وسفيرها بهذا الخصوص حتى يعرف المجلس ماهية التعليمات الصادرة اليه فرد وزير المالية عليه وناشد اعضاء المجلس وطنيتهم أن لايحكموا الوجدان في مثل هذه الامور الخطيرة فقد ترى الحكومة في بعض المسائل مالا يراه العموم وليس كل ما يعلم يقال واذا كانت الحكومة سارت على خطة مدة طويلة كالتي تقولون عنها فلا بد وان يكون لديها اسباب قوية فلا تحرجوا موقفها واتركوها حرة فلن تعمل الا الصالح لانكلترا وبعد أخذ ورد طويلين وجدال عنيف طال الى الليل رفض الطلب الذي كان قدم الى المجلس بتكليف الحكومة بعدم الضغط على تركيا باغلبية ٢٢٨ صوتا ضد ٦٢ وترك المجلس الحكومة حرة في ماتعمله —

لم يثبط هذا القرار من همة دولسبس بل سار على مبدئه من الثبات والتقدم على الدوام الى الامام . أقام الجرائد والرأي العام بكل البلدان وأقعدها لصالح مشروعه وفاتهم يكتبون ويستكتبون ويحملون على حكومة انكلترا حملة شعواء وهي على لسان جرائدها ترد لهم الصاع صاعين وجاء مصر حيث

قابل سعيد باشا وعاين الاعمال واتفق على طرح الاسهم في الاكتتاب العام حتي اذا ماتم (وهو مايؤمله) وجدت الشركة فعلا وأصبح للفرنسا بين مصالح مادية توجب على حكومتهم التداخل فعلا للدفاع عنها اذا اعتدي عليها اما تداخلها قبل ذلك فلا يكون له التأثير العملي اللازم . أقنع سعيد باشا بذلك كما أقنعه بأن الاسهم التي تبقى من الاكتتاب العام يأخذها سعيد باشا لحكومته

سافر من مصر الى الاستانة ليسعى السعي الاخير رجاء أن يحصل في هذه الدفعة على الفرمان أو يشهد العالم أجمع على الحالة وعلى أنه أفرغ جهده لحفظ كرامة الباب العالي فلا لوم عليه في المستقبل اذا هو استغنى عن تصديق الدولة وأسس الشركة وشرع رسمياً في العمل و« مكره أخاك لا بطل »

قابل الصدر الاعظم وسفير انكلترا الجديد وعرض عليهما وعلى غيرهم جلية الامر وانه انما جاء هذه الدفعة ليسعى السعي الاخير فاذا اخفق استغنى وطرح الاسهم في الاكتتاب العام . وكانت نتيجة هذه الزيارة كسابقاتها فكتب الى وكلاء الدول بالاستانة يفصل لهم الحالة ويخبرهم بما عزم عليه و بارح الاستانة ونشر النشرات وطرح الاكتتاب في الاربعمائة الف سهم على العموم وجعل الاكتتاب مفتوحا من يوم ١٥ الى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨ ولم يجعل الاكتتاب في بنك من البنوك لانهم طلبوا عمولة فادحة أقلها ما طلبها محل روتشيلد وهو عشرة ملايين فرنك بواقع المائة ٥ ولذلك رجح دى لسبس أن يجعل الاكتتاب في جميع البلدان لدى وكلاء عينهم للشركة وان يحصر الكل في مكتب الشركة بباريس.

قامت قيامة أصحاب المصارف من جهة ضد الاكتتاب وقامت جرائد انكلترا من جهة اخرى تشوه المشروع وتناشد ابناءها الوطنية بأن لا يخاطروا بأموالهم في مسألة غير ناجحة ومشروع غير ناضج و بأن لا يقعوا في الشرك الذي ينصبه لهم بعض

المحتالين الطامعين . نجحت انكلترا في منع الانكليز عن الاكتتاب كما نجحت في منع أغلب ممالك ايطاليا والنمسا والروسيا من الاشتراك فيه . اقاموا العثرات في سبيل الاكتتاب وحثوا بعض من كان لهم مشروعات سابقة على رفع القضايا على دولسبس رجاء ان يؤخروا الاكتتاب أو يقضوا عليه كل هذا لم يكن ليزعزع ثقة دي لسبس بمشروعه أو ليزحزحه عن ثباته وحزمه

تم الاكتتاب وكانت نتيجته ما يأتي :

عدد				
٢٠٧١١١	سهم	اكتتب	بها	الفرنساويون أي زيادة عن النصف
٣٢٤	«	«	«	البلجيكيون
٧	«	«	«	الدانمركيون
٩٦٥١٧	«	«	«	العثمانيون منها ٩٢١٣٦ اكتتب بها سعيد باشا
٤٠٤٦	«	«	«	الاسبانيوليون
٥٤	«	«	«	روما
٢٦١٥	«	«	«	هولاندا
٥	«	«	«	البرتغال
١٥	«	«	«	روسيا
١٧١٤	«	«	«	تونس
١٣٥٣	«	«	«	البيمون (ايتاليا)
٤٦٠	«	«	«	سويسرا
١٧٦	«	«	«	توسكانيا

وتبقى ٨٥٥٠٦ سهما كان خصصها دي لسبس لانكلترا والروسيا والنمسا والولايات المتحدة حتى تكون الشركة كاسمها عامة وكغرضها دولية ولما لم

تأخذها هذه الحكومات اضيفت الى حصةسعيد باشا كما اتفق معهدي لسبس فاصبحت حصة مصر ١٧٧٦٤٢ سهما —

وكان من شروط الا كتتاب ان يدفع المكتتب ٥٠ فرنكا عن كل سهم وقت الا كتتاب و١٥٠ فرنكا بعد الا كتتاب في المواعيد التي يحددها مجلس ادارة الشركة وان كل المبالغ التي تدفع من ثمن السهام يحسب عليها فائدة بواقع ٥ في المائة من يوم دفعها وأن الشركة لاتطالب زيادة عن المائتي فرنك عن كل سهم قبل مضي سنتين —

انتهت عملية التوزيع وانتخب أعضاء مجلس الادارة من كبار المؤسسين والمساهمين وجعلت الشركة تحت رعاية البرنس جيروم نابوليون. وسجلت الشركة بالمحا كم الفرنساوية وطلب من حكومة فرنسا التصديق على وجودها رسميا .واجتمع أول مجلس ادارة في يوم ٢٠ دسمبر سنة١٨٥٨ وقرر ان الشركة وجدت فعلا وان المائة وخمسين فرنكا اللازم طلبها بعد الا كتتاب تطلب في المواعيد الآتية

٥٠ فرنكا في شهر يناير سنة ١٨٥٩

٥٠ « « « يوليه سنة ١٨٥٩

٥٠ « « « يناير سنة ١٨٦٠

و بلغ دي لسبس سعيد باشا هذا القرار وان المهمة التي عهدها اليه انتهت بذلك وان مجلس الادارة هو النائب الرسمي من الآن عن الشركة

لما علمت نتيجة الا كتتاب قامت جرائد انكلترا تسخر من المشروع والا كتتاب فيه وتقول انما الاموال التي جمعت هي من خدامي القهاوي والعتالين والشيالين الذين امكن التأثير عليهم وسلب اموالهم بكل طرق الحيل والخداع والتمويه لانه من المحقق الذي لا شك فيه أن هذا المال ضائع ولا ينتج أي ربح لان القنال لن يعمل .

رد عليها دي لسبس بنشر صفات المكتتبين بفرنسا وحيثياتهم فكانوا :

عدد				
٢٤٩	سهم	اكتتب	بها	مهندسون
٣٦٩	«	«		اصحاب مصارف وسماسرة
٢٦٧	«	«		قضاة
٤٣٣	«	«		اطباء
٤٣٤	«	«		معلمون ومدرسون
٤٨٠	«	«		رجال الدين
٨٠٩	«	«		محامون
٩١٠	«	«		صناع وميكانيكيون
٩١٠	«	«		رجال العسكرية والبحرية
١٣٠٩	«	«		موظفون عموميون
٢١٩٥	«	«		مستخدمون
٤٧٦٣	«	«		تجار

وخلاصة القول ان الشركة وجدت رسميا . ويكفي الاطلاع على أسماء الاشخاص الذين ألف منهم مجلس الادارة للحكم على نية دي لسبس من ذلك الوقت في حصر كل السلطة في يده ونزعها من يد صاحبها الشرعي الذي لولاه ما وصل دي لسبس الى ما وصل اليه بل لولا الصداقة التي كانت بينه وبين سعيد باشا والتي عرف كيف يستفيد منها ويستعملها ماوجدت شركة ولا فتح قنال للآن

كان أقل ما يجب أن يجعل في مجلس الادارة من المديرين المصريين مايتناسب مع عدد السهام التي لحكومتهم وحصتها في أرباح الشركة بواقع ١٥ ٪ كان أقل واجب أيضاً ان يجعل مأمور الحكومة في الشركة مصريا لا هولاندياً ولا فرنساوياً كما حصل . فما راعى دي لسبس لا هذا

ولا ذاك ولم يجامل صديقه كما جامله وسترى فيما يأتي كيف انه من هذا التاريخ غير لهجته معه وأصبح يخاطبه باسم الشركة و باسم مجلس الادارة و يناقشه الحساب لان زمن الصداقة فات وأصبحت الجامعة بينهما الرسميات من الاعمال ولكي يخلو له الجو في ادارة الشركة ويختص بها هو وأبناء جلدته جعل في قانون الشركة ما لا يجعل حقاً لحامل سهام أزيد من ثمانية أصوات في الجمعية العمومية مهما بلغ عدد سهامه فلم يبق لمصر رأي معدود وكأن هذه عادته مع كل من ساعدوه فقد رأينا كيف انه بعد ان استخدم السان سيمونيين لمصلحته قد قلب لهم ظهر المجن كما رأيناه بعد موت تجريللي ودي بروك اللذين لم ينكر فضلهما على القنال ومشروعه يحرم ورثتهما من حصص التأسيس التي كان اعطاهما بكتابات صريحة ! وقد رأيناه حرم كل المصريين من حصص التأسيس بتغيير القائمة الاولى التي عملت في مايو سنة ١٨٥٥ كما ثبت ذلك كله في القضايا التي رفعت بفرنسا و بمصر ولله في خلقه شؤون

الفصل الثانى

(القنال من عهد تأسيس الشركة الى يوم فتحه)

الاستمرار في العمل رغماً عن عدم تصديق الباب العالي — طلب الباب العالي ايقاف العمل — مركز مصر في هذه الظروف — اتفاق القناصل عا فيهم قنصل فرنسا على إجابة طلب الدولة وابطال العمل — احتجاج الشركة — توسط نابوليون الثالث — قبول الدولة العلية الدخول في المخابرة مع الدول لحل هذه المسألة — استمرار دي لسبس على العمل — مشترى الشركة لتفتيش الوادي — وفاة سعيد باشا وخطة اسماعيل باشا ازاء القنال — الاتفاق مع الشركة على عمل الترعة الحلوه للوادى بمعرفة الحكومة المصرية — تعليق الدولة تصديقها مبدئيا على منع السخرة واسترداد الاراضى الممنوحة للشركة وباقى الترعة الحلوه — عدم قبول الشركة ذلك — مهمة نوبار باشا بالاستانة وأوروبا — قيام الرأي العام بفرنسا ضد مصر — تحكيم نابوليون الثالث في الامر — حكم نابوليون — اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ — انتهاء الازمة — تسوية حساب الحكومة المصرية مع الشركة — اتمام العمل — احتياج الشركة للمال التصريح باصدار سندات بمائة مليون فرنك — تنازل الخديوي اسماعيل للشركة عن قبونات سهام الحكومة المصرية مدة ٢٥ سنة — الاتفاق مع الشركة على استغلال وبيع الاراضي التي تصلح للبناء وتأسيس ادارة مشتركة لذلك — انتهاء العمل وزيارة الخديوى للقنال — حفلة الافتتاح — اعلان فتح القنال لمرور العموم

رأت انكلترا أن دي لسبس يخطو كل يوم خطوات في طريق تنفيذ مشروعه ولم يجد صياحها ولا سعيها نفعاً فقابل قنصلها بمصر سعيد باشا واظهر له خطارة الامر ووخامة العاقبة ان هو ترك دي لسبس على خطته وعرض في اثناء حديثه بدولسبس وكيف أنه خدعه واحتال عليه حتى حصل منه على تفويض بتأليف شركة فاساء استعمال هذا التفويض باوروبا وجعله آلة للتأثير به على العوام حتى أوقعهم في شركه واختتم حديثه بنصيحة لسعيد باشا بأن يتبرا من دي لسبس وعمله حتى لا تلحقه تبعة ما يعمل باسمه فجاوبه سعيد باشا بأن دي لسبس لم يعمل شيئاً الا بامره وانه لا يرى في المشروع الا كل الخير والفائدة للعالم أجمع وعلى ذلك فهو يؤيد دولسبس لا ان يتبرأ منه . فهدده القنصل بغضب انكلترا

عليه ان هو إصر على ذلك واستأذنه في تبليغ دولته هـذا الحديث فإذن له وانصرف —

جاء دی‌لسبس مصر ومعه بعض من اعضاء مجلس الادارة وقدم تقريرًا لسعيد باشا يطلب منه فيه التصريح بالاعمال التحضيرية فتردد سعيد باشا أولا وكان استشار بعضاً من كبار المحامين بباريس منهم جول فافر واوديلون بارو فافتوه بان تأسيس الشركة بدون تصديق الباب العالي باطل ولكن دی‌لسبس مازال يهون عليه الامر ويقول له ان محامين غيرهم قالوا بعكس هذا الرأي وان هذا الرأي يطابق فتوى البرنس دي مترنيخ فلم يجد سعيد باشا مخلصاً سوى ان يجاري دی لسبس على طلبه واشار الى ثيابه وكانت اتسعت عن جسمه وقال له لقد اذاقني الانكليز العذاب واورثوني الهم والفكر حتى أنحلوا جسمي وانظر الى ثيابي كيف اتسعت عليّ وتحملت كل ذلك لاجل خاطرك واني الآن مرضاة لك ادع جانبا مشورة محاميّ واعمل برأي انصارك

تلقف دی‌لسبس هذا الامر واسرع في العمل وعقد العقود مع المقاولين وبدئت الاشغال فعلا — وجهت انكلترا التفاتها للباب العالي وطلبت تداخلها لمنع ذلك فكتبت الدولة العلية الى مصر تطلب ايقاف العمل فارسل شريف باشا وزير الخارجية المصرية كتابا الى دی‌لسبس يحتج فيه على مايجريه تحت الستار باسم اعمال تحضيرية . فرد عليه دی‌لسبس ردا طويلا ينكر فيه من مصر وواليها التداخل في هـذا الامر وطلب توقيف اعمال لم يبدأ فيها الا بتصريح صريح من سعيد باشا وختم كتابه بانه يلقي على سعيد باشا كل تبعة وكل خسارة تلحق حملة الاسهم اذا ابطل العمل —

دخلت المسألة في دور خطير وتغير قنصل انكلترا بمصر وجاء آخر وقابل سعيد باشا وكلمه في القنال وامره فاسره سعيد باشا أن ماحدا به الى عمل القنال هو ما اعتقده من انه خدمة يؤديها للدول اجمع فتحفظ جميله وتشكر صنيعه

وتساعده على جعل ولاية مصر ارثا لاولاده فقال له دع القنال الذي يغيظ فتحه انكلترا وهي تضمن لك الوصول لغرضك وما درى سعيد باشا ان كلامه هذا يؤخذ عليه و يكبرونه بالاستانة و يبنون عليه العلالي والقصور فيغيرون صدرالسلطان عليه ويصورون سعيد باشا لعينه في صورة الطامح للاستقلال وحصر الملك في بنيه بمساعدة فرنسا و بالجملة أوغروا صدر السلطان على سعيد باشا وأوقعوا بين التابع والمتبوع حتى اذا ما انتشبت الحرب بين ايطاليا والنمسا ودخلت فيها فرنسا ارادت انكلترا أن تلعب العوبة سياسية توقف بها العمل في قنال السويس وتطرد العمال في غفلة فرنسا عن المشروع

اتفقت مع السلطان عبد المجيد على ان يجيء بيروت و يطلب من سعيد باشا موافاته بها حتى اذا جاء حجزه وعزله عن ولاية مصر وعين بدله وقضي الامر ويكون أسطول انكلترا بالاسكندرية متأهبا لدفع الطوارئ وتنفيذ أمر السلطان وايقاف عمل القنال

استعد السلطان للسفر وجاء الاسطول فعلاً متظاهرًا بانه انما حضر لاستقبال السلطان وتحيته. ولكن فاجاء انكلترا انتهاء حرب النمسا وحصول الصلح وتفرغ فرنسا لمصالحها فذهبت الفرصة وحبط التدبير ولم يحضر السلطان لبيروت ورجع الاسطول واوفدت تركيا الى القاهرة مختار بك ناظر مالية الدولة بأمر من الباب العالي يقضي بايقاف العمل فوقعت الحكومة المصرية في حيص بيص وجمع شريف باشا القناصل وعرض عليهم أمر الدولة صاحبة السيادة على مصر وأورى ان مصر لا يسعها إلا الطاعة وتنفيذ الامر وطلب منهم ان يأمروا رعاياهم الموجودين في محل العمل بالانسحاب منه فاجاب القناصل بالموافقة وفي طليعتهم قنصل فرنسا المسيو ساباتييه الذي كان ينتظر منه للتوقف وأصدر كل قنصل لرعاياه منشورًا يأمرهم فيه بترك محل العمل والا كانوا المسئولين عن نتيجة ما يحصل .

وصل منشور قنصل فرنسا الى محل العمل وكان دي‌لسبس غائباً بأوروبا فاحتج أعضاء مجلس الادارة وأبى العمال الفرنساويون الامتثال وبقوا يعملون رغماً عن تهديدهم باستعمال القوة القهرية .

طير البرق نبأ هذه الحوادث الى أوربا ففزع حملة الاسهم وهاجوا وماجوا وعقدوا الجمعيات واقترحوا أن يحلوا الشركة ويقبضوا من سعيد باشا قيمة مادفعوه وكان سعيد باشا مستعداً لقبول هذا الحل مفضلاً خسارته المادية على التطويح ببلاده باغضاب دولته ودولة انكلترا ولكن دي‌لسبس رأى ان يطرق باباً باقياً وهو الالتجاء للامبراطور وطلب مداخلته فعلاً ورسمياً في المسألة علها تحل على مايروم وكانت الحرب النمساوية قد انتهت لصالح فرنسا كما قلنا ورجع لفرنسا نفوذها فذهب دي لسبس ومعه بعض أعضاء مجلس الادارة لدى الامبراطور فاحسن استقبالهم وقال لدي لسبس لما رآه : ماذا فعلت حتى قامت عليك الدنيا بأكملها فاجابه دي لسبس لفوره : ظنوا يامولاي انك خاذلنا فاستخفوا بنا . فضحك الامبراطور وطيبه وزملاءه ووعدهم خيراً ولما انصرف الجميع استبقى دي‌لسبس وسأله ماذا يريد أن يعمله: فطلب منه أن يتداخل في الامر ليحافظ على مصالح رعاياه وأموالهم وأن ينقل القنصل الذي لم يدافع عن حقوق الفرنساويين وأسلم أمرهم لخصومهم . فقبل الامبراطور وأصدر الاوامر اللازمة لسفيره بالاستانة بان يطلب من الباب العالي ايقاف التعليمات التي أصدرها لمصر والمخابرة مع الدول على حل هذه المسألة. كما أصدر أمراً بنقل المسيو ساباتييه من مصر . وكان ما أراد نابوليون الثالث

رسخت قدم دي‌لسبس واستمر في العمل غير خائف ولا وجل حتى وصل الحفر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٠ الى بحيرة التمساح وجرت المياه وسارت المراكب فيها وعمل لذلك مهرجان حضره دي‌لسبس وجم غفير من القناصل وأمراء مصر وغيرهم من سائر الملل وفي وقت قطع الجسر الحاجز بين البحيرة

والترعة ودخول ماء البحر الابيض المتوسط في البحيرة خطب دي لسبس خطبة ختمها بقوله : بالنيابه عن سعيد باشا آمر بدخول مياه البحر الابيض المتوسط في بحيرة التمساح » فبهر العالم من هذا العمل الذي تم واستبشروا بالنجاح

اشترت الشركة سنة ١٨٦١ من تركة المرحوم الهامى باشا تفتيش الوادي المجاور للاطيان التي يملكها اياها الفرمان حتى لا يكون لها جار له حقوق في الري أو يعاكسها في الحدود أو غير ذلك وكانت مساحة التفتيش المذكور نحو ٩٠٠٠ هكتارًا أي ٢٢٥٠٠ فدانًا اشترته بمبلغ ١٩٩٧٠٠ فرنكًا أي بواقع ٢٠٠ فرنك الهكتار (الفدانان ونصف) وكلها قابلة للزراعة بل كانت مزروعة فعلًا واستلمها الشركة بمزروعاتها و بالمحصولات التي في المخازن وكان فيها نحو ٢٨٠٠ قنطارًا قطنًا وأجرت الشركة هذا التفتيش بمجرد شرائه بمبلغ ١٥٠ الف فرنك في السنة بعد ان كان يؤجر بثمانين الفًا

قضى المرحوم سعيد باشا في يناير سنة ١٨٦٣ وخلفه المرحوم اسماعيل باشا ومما يؤثر عنه قوله في أول توليته انه يود اتمام القنال « ولكن على شرط ان يكون القنال لمصر لا ان تكون مصر للقنال » بدأ عمله بأن عقد اتفاقا مع الشركة على أن تعمل الحكومة المصرية على حسابها ومصاريفها جزء الترعة الحلوة التي تبتدىء من القاهرة الى الوادي حتى لا يحصل اشكال بين الحكومة والشركة بهذا الخصوص وحتى تبقى الاطيان التي على ضفتي الترعة لمصر لا لشركة أجنبية . قبلت الشركة ذلك ولكن انكلترا لم تنم عن معاكستها فاوحت الى الباب العالي أن يعلق تصديقه على الغاء نصوص الامتياز الخاصة بتوريد العملة اللازمة للاشغال لمخالفة ذلك لمبدأ حرية الافراد و بتمليك الشركة الاجنبية أطيانا زيادة عن المقدار اللازم لمرور القنال لما في ذلك من المساس بحقوق مصر والدولة العلية وفعلا اوعزت الدولة العلية الى اسماعيل أنه لا يليق بها أن تصدق على الفرمان الا اذا تنازلت الشركة عن كامل الترعة الحلوة المصرية وعن الاراضي الزراعية وقصر

ما يعطى لهـا على المقدار اللازم للقنال فقط وطلبت رد تفتيش الوادي للحكومة وحذف تعهد مصر بتوريد الانفار للشركة فصدع اسماعيل باشا بالامر و بلغـه لدي لسبس فاضطرب سير العمل و بدأ النزاع بين الحـكومة والشركة وهال الشركة وازعجها توقف الحـكومة في تنفيذ بنـد الشروط المختص بالعملة والشـغالة وهو اساس العمل فاخـذ دي لسبس يخابر الحـكومة ويخوفها ويتهددها ويبدي لها انها ان استمرت على هـذا التوقف تكون مسئولة عن نتائجه وتلزم بما يترتب عليه من الخسائر مرتكناً على ماهو مدون بالاتفاق السالف ذكره وكانت حجـة اسماعيل باشا ان الحـكومة غير ملزمة بتنفيذ شروط اخلت الشركة نفسها بها لأنها لم تدفع الاجور المتفق عليها بتمامها ولان الدولة العلية صاحبة السيادة لم تصدق بعـد على هذه الشروط فلا قيمـة لها ومع كل هـذا لكل اشكال قبل اسماعيل مبدئيا ان ينقص عدد الانفار الى ٦٠٠٠ بدل عشرين الفا وان يدفع للشركة تعويضا عن الاطيان التى ترد للحكومة بناء على طلب الدولة وأن يعمل الترعة الحلوة علي مصاريف مصر والشركة تأخذ منها المياه اللازمة لهـا مجانا وان يشتري منها تفتيش الوادي

فـكبر على مجلس الشركة أن تطلب منه مصر ذلك وأعد من المذكرات ماشاء ودبرت الشركة وأنصارها حركة فكرية ضد مصر وأميرها والدولة ورجالها وأدبت المآدب وألقيت الخطب تنديدًا وتهديدًا . ومن آلمها وقعا الخطبة التي ألقاها البرنس جيروم في ١١ فبراير سنة ١٨٦٤ بقاعة سراي الصناعة بباريس على نحو ١٦٠٠ شخصا من جميع الحيثيات والدرجات كلها تهكم ووعيد وتقريع وان كان نصح في ختامها للشركة أن تطرق باب التصالح مع الحكومة على مبدأ منع السخرة ورد الاطيان ولـكن بعوض .وكان اسماعيـل باشا أوفد نو بار باشا لباريس ليفاوض رجال الحـكومة الفرنساوية والشركة في حل هذه المشاكل فـكان الطرفان يطعنان في بعضهما أشد الطعن واستأجر كلاهما فريقا

من الجرائد تدافع عن رأيه

وعملا بنصيحة البرنس جيروم قبل مجلس الادارة أن يدخل مع الحكومة في المفاوضة لحل المسائل المعلقة بينهما وكانت الشروط التي يعرضها ما يأتي :

حيث ان الاطيان الممنوحة تبلغ نحو ١٣٣٠٠٠ هكتارًا يبقى للشركة منها نحو ٣٣٠٠٠ والباقي أي نحو المائة الف ترد للحكومة بشرط أن تدفع لها عنها ٥٠ مليون فرنك أي بواقع ثمن الهكتار ٥٠٠ فرنك باعتبار مايساويه بعد التصليح مع أن الشركة دفعت في تفتيش الوادي المنزرع المؤجر ٢٠٠ فرنك عن كل هكتار بما فيه المهمات والمحصول . وحيث ان الحكومة كانت تعهدت بان تورد الانفار اللازمة وأقل عدد يلزم هو عشرين الف نفرا والآن تريد الحكومة أن تنقصها الى ستة آلاف ففي نظير تعجيز ١٤٠٠٠ يلزم أن تدفع ٤٠ مليون فرنك فرق الاجر بين ما كانت تدفعه الشركة للمصريين و بين ما تضطر لدفعه للاجانب وتسهيلا لدفع هذه المبالغ تسترد الشركة من الحكومة المصرية الاسهم التي اكتتبت بها بثمنها أي ٨٨٫٨٠١٫٠٠٠ فرنك والباقي وقدره ١٫١٧٩٫٠٠٠ فرنك تأخذ به بونات على الخزينة تخصمها في البنوك

وحيث ان الإطيان سترد للحكومة بهذه الكيفية فالحكومة تتنازل عن الخمسه عشر في المائة التي تخصها في الارباح حيث ان سبب تخصيصها لها هو ما منحته من الاطيان . اما الترعة الحلوة فلم تقبل الشركة أن تعطيها للحكومة

هذا ملخص ما عرضه دي لسبس على جمعية الشركة العمومية التي انعقدت بباريس في أول مارس سنة ١٨٦٤ ومن الغريب انه بعد ان انتهى من خطابه على الجمعية في اليوم المذكور — وكان كله محشوًا بالوعيد والتهديد — قال ان اسماعيل باشا صرح له بان يخبر الجمعية بأنه قابل تحكيم نابليون الثالث امبراطور فرنسا ليفصل فيما بين الحكومة والشركة من النزاع فهلل الكل فرحا واستبشارًا لعلمهم بما سيكون لان نابليون هو المدافع عن الشركة والآخذ

بناصرها رسمياً وسياسياً فلم يكن أحد يجهل الحكم الذي يصدره الا مصر .
ولكن قدر فكان

أسرع نابليون بقبول التحكيم وشكل لجنة من نخبة الرجال لدرس المسألة بحذافيرها ونقديم تقريرله عنها ففعلت اللجنة وكان من رأيها أن تدفع الحكومة للشركة ١٠٠ ملايين فرنك منها التعويض عن عدم توريد الانفار ٦٠ مليون وكانت الشركة تطلب ٤٠ مليون و ٥ مليون عن الاطيان التى ترد للحكومة باعتبار ١٠٠ الف هكتارفي ٥٠٠ فرنك الهكتار وان تتنازل الحكومة عن ١٥ ٪ التي لها في الارباح وتتنازل عن أسهمها بسعر الاكتتاب والباقي يتفق على تسديده للشركة والترعة الحلوة تبقى للاخيرة .

ولكن نابوليون الثالث لطف ذلك في حكمه الصادر في ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ اذ قضى بأن ترجع للحكومة الترعة الحلوة وأن الحكومة تدفع للشركة في نظير ذلك مبلغ ١٦ مليون فرنك منها ١٠ مليون نظير المصاريف التي صرفت والتي ستصرف لعمل الترعة و٦ ملايين نظير ماستخسره الشركة من استغلال الترعة .

و بان لا يبقى من الاراضي للشركة الا مايلزمها للقنال وتوابعه وملحقاته وحفظه وصيانته والاعمال التي تلزمه . وحيث ان من الاطيان السابق منحها ٦٣٠٠٠ هكتار زراعية يلزم منها للشركة نحو ٣٠٠٠ هكتارًا فالباقي يصير رده للحكومة في نظير مبلغ ٣٠ مليون فرنك أي باعتبار ٥٠٠ فرنك الهكتار .

وتعويضاً لعدم توريد الانفار للاشغال تدفع الحكومة للشركة ٣٨ مليون فرنك قيمة فرق الاجر ونظرًا لكون الشركة لم تراع حقيقة شروط الاتفاق بأن دفعت أجورًا أقل من المتفق عليها — وهذا لا يصح أن يكون سببا لفسخ الاتفاق حيث المتبادر انه لم يكن الا نتيجة سهو وغلط — فمن العدل ان يخصم من قيمة التعويض المذكور المبالغ التي نقصت من الاجور وحيث انها تبلغ ٥٠٠ر٤ فرنك فيكون مبلغ التعويض ٥٠٠ر٣٣ فرنك ولكن حيث

ان الشركة تطالب بتسعة ملايين فرنك نظير تعطيل الشغل وحيث ان هذا التعطيل لم يكن بسبب الحكومة المصرية بل كان بقوة قهرية لتشديد الدولة العلية عليها فمن العدل ان لا تتحمله الحكومة المصرية باكمله بل يقسم مناصفة وعلى ذلك بضم الاربعة ملايين ونصف قيمة نصف التسعة ملايين على الثلاثة وثلاثين مليون ونصف سالفة الذكر ترجع قيمة التعويض الى أصلها أي ٣٨ مليون .

فيكون مجموع مبالغ التعويض ٨٤ مليون وتسهيلا لدفعها قضى نابوليون بأن يكون ذلك بالكيفية الآتية

١ — مبلغ التعويض عن الانفار وقدره ٣٨ مليون يدفع على ستة أقساط الاربعة الاولى منها مقدار كل منها ٦ مليون ونصف والاثنان الآخيران ستة ملايين فقط وكل قسط يدفع على دفعتين في أول نوفمبر وأول مايو اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٨٦٤ وأول مايو سنة ١٨٦٥

٢ — مبلغ الثلاثين مليون قيمة تعويض رد الاطيان على عشرة أقساط سنوية كل قسط منها ٣ مليون فرنك يدفع في أول نوفمبر من كل سنة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٨٧٠

٣ — مبلغ الستة ملايين قيمة ماتخسره الشركة من استغلال الترعة الحلوة يدفع على عشرة أقساط سنوية في المواعيد السابقة تماماً وكل قسط قدره ٦٠٠ الف فرنك .

٤ — العشرة ملايين فرنك التعويض عن الترعة الحلوة تدفع في السنة التي تسلم فيها للحكومة تامة

وبقيت حصة الحكومة في الارباح لها ولكنها تبقى ضامنة لسداد هذه المبالغ في المواعيد الموضحة وبعد ان صدر الحكم وقبله الطرفان اشترت الحكومة تفتيش الوادي بعشرة مليون فرنك وعدلت مواعيد الدفع الموضحة

أعلاه بشروط أخرى بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ بان تعهدت الحكومة بدفع ثمن تفتيش الوادي وجميع المبالغ المحكوم بها على أقساط شهرية من أول يناير سنة ٨٦٥ لغاية أول دسمبر سنة ٨٦٩ أي على سته وثلاثين قسطا شهريا متساوية ولا ندري الحكمة في ذلك . ودارت المخابرة مع الدولة العلية لاستصدار فرمان التصديق فاقترحت الدولة عمل اتفاقية جديدة بما تقرر وتعرض عليها لاعتمادها . وفعلاً عملت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل باشا ودي لسبس بالنيابة عن الشركة وصدر الفرمان بالتصديق عليها في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ويجد القارئ نص هذين الفرمانين بآخر هذا الكتاب في باب الملحقات

ولما انعقدت جمعية الشركة العمومية في شهر مايو سنة ١٨٦٦ بشرها دولسبس بما تم وهنأها بما نالت وخصوصا بالاتفاقية التي عدلت بها الاقساط وجعلت نهاية الدفع سنة ١٨٦٩ بدل أول نوفمبر سنة ١٨٧٩

ثم عملت في ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ اتفاقية مع الشركة على أن ليس لها سوى استغلال القنال وصيانته وتوسيعه وليس لها ادنى امتياز أو استثناء في باقي الحقوق المدنية ولهذا للحكومة وحدها ان تقوم باعمال البوستة والتلغراف للشركة وغيرها مع حفظ الحق للشركة في ان تستعمل خطا تلغرافيا خصوصيا لاشغالها في القنال. وان حق الصيد في القنال والبحيرات التابعة له يكون للحكومة وعلى مراكب الصيد أن تخضع للوائح التي تعملها الشركة للملاحة ولا تدفع أي رسم للشركة ولكن لا تنقل ركابا ولا بضاعه خلاف السمك ونوه في هذه الاتفاقية الى أنه اتفق على أن تنشأ ادارة خاصة « تدعى ادارة الاملاك المشتركة » يديرها مأموران من الشركة وآخران من الحكومة ومهمتها تقسيم الاراضي المجاورة للمدن الجديدة التي تأسست والداخلة ضمن امتياز الشركة و بيعها لمن يريد البنا بقيود وشروط توضع في لائحة خاصة والمتحصل من بعد خصم المصاريف يقسم

مناصفة بين الحكومة صاحبة الرقبة والشركة صاحبة الانتفاع .

واتفق على أن المشترين يعاملون تماما معاملة باقي المصريين وتتنازل الشركة عن كل مطالبة لها أو للغير عما عساه يكون لهم من الحقوق قبل هذا الاتفاق وفي نظير كل ذلك قبلت الحكومة ان تدفع للشركة عشرين مليون فرنك

ثم تنازلت الشركة للحكومة ايضا في نظير مبلغ قدره عشرة مليون فرنك عن جميع الاسبتاليات التي بنتها الشركة في البرزخ وعن مشتملاتها . وعن جميع المنازل والمباني التي شيدتها بناحيــة رأس العش والقنطرة وبحيرة البلاح وفردان والجسر الخ وعن محجر وميناء المكس ومخازن ومحلات بولاق ودمياط التي كانت اعطيت للشركة ولما لم يكن لدى مصر في ذلك الوقت نقود متوفرة اتفق على أنه بدل تسديد المبلغ نقدًا تتنازل الحكومة للشركة في نظيره وفي نظير فوائده بواقع المائة عشرة عن قوبونات سهامها مدة ٢٥ سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٠ و باستلام هذه القوبونات تعطي الشركة مخالصة نهائية بمبلغ الثلاثين مليونا سالفة الذكر وتم ذلك فعلاً وكان سبق التصرف في ١٠٤٠ سهما وأصبح الباقي ١٧٦٦٠٢ هي التي سلبت قوبوناتها

واصدرت الشركة بقيمتها سندات عددها ١٢٠ الف بسعر ٢٧٠ فرنك السند الواحد وهـذه السندات تعطي لحاملها الحق في ٢٥ فرنكا قيمة الارباح الاولية المقررة لكل سهم سنويا وحصتها في الارباح التي توزع بعد ذلك وتستهلك في ٢٥ سنة بالسحب . (وقد تم استهلاك هذه السندات في سنة ١٨٩٤)

هذا وقد تقدمت الاشغال في القنال تقدما سريعا بعد زوال هذه العقبات كلها و بعـد تسوية جميع حسابات الحكومة مع الشركة ولكن المصاريف كانت زادت عن التقديرات الاولى فعملت الشركة سلفة بمائة مليون فرنك . صدرت بها سندات عددها ٣٣٣٣٣٣ قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك السند الواحد

والقيمة التي أصدرتها بها . ٣٠ فرنك بفائدة ٥ في المئة عن القيمة الاسمية

ومع فداحة هذه الشروط التي تقضي بان تدفع ٢٥ فرنكا فائدة على ثلثمائة فرنك و بان تستهلك بسعر خمسماية فرنك السند الذي لم تقبض فيه غير ثلثماية لم يكتتب في كل السندات في سنة ١٨٦٧ فاضطرت الشركة أن تستأذن من حكومة فرنسا بان تجعل لسندات هذه السلفة يانصيب بقدر مليون فرنك في كل سنة لعل ذلك يزيد في اقبال العموم على الاكتتاب ورغما عن هذا كله كان الاقبال قليلا . وما ذلك الا لما كان يذيعه اعداء الشركة السياسيين ضدها من الاراجيف

وفي سنة ١٨٦٩ زار الخديوي اسماعيل باشا الاشغال الجارية بالقنال وسر من تقدمها وسافر الى اوربا لدعوة ملوكها لحضور حفلة افتتاحه وفعلا حضرت الامبراطورة اوجيني عن فرنسا وامبراطور النمسا وكثيرون من الامراء والوزراء والكبراء وصرف نحو المليون ونصف من الجنيهات على هذه الحفلات من خزينة الحكومة المصرية وفتح القنال في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وهذا مبدأ التسعة وتسعين سنة المحددة للامتياز وكان في طليعة المهنئين لدولسبس بفتح القنال و بالنجاح اللورد كلارندون وزير خارجية انكلترا بعد أن كان له من ألد الخصام . ولكنها السياسة لا مبدأ لها ولا وجدان

و بذا انتهى هذا الدور بخسارة مصر الملايين من الجنيهات في حفلات وثمن سندات وفوائد نقود وتعويضات حكم عليها بها و بخسارتها قوبونات اسهمها ولم تجن ولا كلمة خير أو شكر لها أو رجالها الذين زهقت ارواحهم في الاعمال بل كل التهاني كانت لدولسبس ولامبراطور فرنسا وامبراطور مصر كأن كتب عليها من الاصل الغرم ولغيرها الغنم

الباب الثانى

دور الاستغلال

الفصل الاول

حالة الشركة في السنوات الاولى — الصعوبة المالية — تغيير طريقة تقدير الحمولة — خلاف مع ارباب السفن — مداعاة الشركه امام محاكم باريس — مؤتمر الاستانة — قراره — اكراه الشركة على قبوله — مبيع سهام مصر الى انكلترا — بيع حصتها في الارباح — احتلال انكلترا للقنال في الحوادث العرابية — الكلام في حيادة القنال — برنامج لوندره فى نوفمبر سنة ١٨٨٣ — مؤتمر باريس في سنة ١٨٨٥ — معاهدة سنة ١٨٨٨ — تصديق انكلترا عليها فى ابريل سنة ١٩٠٤

فتح القنال للملاحة وأصبح ذا ايراد ومر منه من مبدأ فتحه لنهاية سنة١٨٦٩ عشر مراكب حمولتها ١٦٩١٩ طن دفعت رسوما ٥٦،١٨٠ فرنك وكان هذا أول ايراد من هذا القبيل دخل للشركة

وفي نهاية سنة ١٨٦٩ صار تقفيل الحسابات وعمل حساب تكاليف القنال وما صرف عليه لغاية وقتها وجعل أصلا فبلغت ٤٣٢،٨٠٧،٨٨٢ فرنك منها نحو ٦٢ مليونا دفعت للمساهمين أرباح بواقع المااية خمسة على قيمة السهام مدة العمل حسب شروط الاكتتاب ونحو ١٠ مليون فوايد سندات سلفية المااية مليون وقسط استهلاك رأس المال والباقي فى مصاريف الادارة ونفقات الاعمال طول هذه المدة . وهذا المبلغ حصل عليه من الـ٢٠٠ مليون فرنك قيمة رأس المال ومن ١٠٠ مليون قيمة السلفية التي عملت و٨٤ مليون المحكوم على مصر بها و٤٠ مليون قيمة ثمن تفتيش الوادي وماتحملته مصر أيضا بموجب اتفاقية ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٩ وتنازلت في نظيره عن قوبونات سهامها مدة ٢٥ سنة ومن ايرادات متنوعة كفوايد تشغيل نقود الشركة هذه المدة بالبنوك وغير ذلك وكانت قيمة هذه الايرادات لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٩ — ٣٧ مليون فرنك وكسور

وفي سنة ١٨٧٠ بدئ الاستغلال الحقيقي و بدأت الملاحة لكن الحركة كانت بطيئة كالبداية في كل أمر وكان عدد المراكب التي مرت من القنال في سنة ١٨٧٠ ٤٨٦ حمولتها نحو ٤٣٧ الف طن وعدد الاشخاص ٢٦٠٥٨ وكان ايراد الشركة من رسوم المرور ٥ر٧١٨٨٥٧ ومن أنواع أخرى مختلفة ٣ر٥٥٥ر٥٧٢ فالمجموع ٩ر٢٧٤ر٣٢٩ فرنك والمصروفات ١٣ر٨٢٧ر٩٧٦ فرنك منها نحو الستة ملايين فرنك في اعمال اصلاح وتحسين القنال مما يضاف على حاصل نفقاته وتكاليفه والباقي مصاريف اعتيادية . فمن ذلك يتضح ان هذه السنة انتهت بعجز في الايرادات عن المصروفات عدا قسط السلفة (استهلاك وفائدة) و يبلغ نحو العشرة ملايين وكذلك سنة ١٨٧١ انتهت بعدم كفاية الايرادات لدفع المصروفات وقسط السلفة فان عدد المراكب التي مرت ٧٦٥ حمولتها ٧٦١٤٦٧ طن وعدد المسافرين ٤٨٤٢٢ والايرادات ١٣٢٧٦٠٧٥ منها ٩ر٢٥٠ر٤٥٨ رسوم مرور والباقي ايرادات متنوعة والمصروفات ٨ر٥٤٢ر٢٢٨ فرنك منها ٥ر٣٥٦ر٤٢٤ عادية و٣ر١٨٥ر٨٠٤ مصاريف تحسين القنال يضاف عليها قسط السلفة بحيث ان العجز في السنتين بلغ نحو ١٢ مليون فأصدرت الشركة بتصريح من الحكومة المصرية بونات بعشرين مليوناً من الفرنكات تستهلك في ٢٠ سنة من سنة ١٨٧٢ ولكنها لم تحصل منها على اكثر من ١٢ مليوناً مع ان سعر الاصدار مائة فرنك والقيمة الاسمية ١٢٥ والفائدة ٥ في المائة عن القيمة الاسمية

وحصلت الشركة من الحكومة المصرية والدولة العلية على تصريح بزيادة فرنك واحد موقتاً على رسوم كل طن يخصص لاستهلاك هذه السلفة وقد تم استهلاك هذه البونات الآن

ولكن حالة الشركة في ذلك الوقت كانت مضمحلة فالقنال كان محتاجاً لتحسين وتعميق وتطهير مستديم والايراد غير كاف ففكرت الشركة في طريقة

لانماء الايرادات بان قررت في ٤ مارس سنة ١٨٧٢ بان تجعل الاساس في تقدير الرسوم مقدار حمولة السفن الاعتبارية بصرف النظر عن شحنتها الحقيقية أي يؤخذ الرسم عن الكمية التي تسعها المركب بطريقة التكعيب الحسابي بدون ترك شئ نظير محلات مستخدمي المركب ولا مخازنها ولا محلات المياه والعدد الخ وهذه الطريقة تزيد في الرسوم نحو النصف أي توصلها الى نحو ١٥ فرنك الطن بدل ١٠ وأعلنت بان هذا القرار يسري من أول يوليه سنة ١٨٧٢ ونفذته فعلا على السفن التي مرت من هذا التاريخ محتجة بأنها حرة في تقرير الطريقة التي توصلها لمعرفة حمولة السفن وليس في فرمان الامتياز ما يحرم عليها ذلك

فقامت قيامة اصحاب السفن والبضائع وحصلت رجة كبيرة وطلبوا ارجاع الحالة الى ما كانت عليه ورد الرسوم التي تحصلت ظلماً بموجب هذا القرار ورفعت شركة الميساجري الفرنساوية قضية بذلك على الشركة في محكمة السين بباريس دافعت فيها الشركة بطلب عدم الاختصاص لان تأويل نص الفرمان خاص بالدولة العلية صاحبة السيادة وفي الموضوع طلبت الحكم بأحقيتها فيما أجرته فرفضت المحكمة الدفع الفرعي وحكمت بالاختصاص وأعطت الحق لشركة الميساجري في طلب رجوع الحالة الى ما كانت عليه وألزمت شركة القنال برد الرسوم التي تقاضتها زيادة عن الاصل

ولكن محكمة استئناف باريس العليا أصدرت حكما بان القانون الفرنساوي يحتم على القاضي بان ينظر كل دعوى تقدم له وبأن المحاكم الفرنساوية مختصة بنظر جميع القضايا التي ترفع أمامها على فرنساويين ولو عن مصالح خارج البلاد الفرنساوية . وفي الموضوع الغت الحكم الابتدائي وحكمت باحقية شركة القنال في اتخاذ أي طريقة توصلها لمعرفة حمولة المراكب لتأخذ الرسوم على مقتضاها خصوصاً وأن جميع الدول ليست متفقة على طريقة واحدة وفرمان الامتياز يحتم بالمساواة

وكانت الدولة العلية تحتج على تداخل القضاء الفرنساوي في/ الموضوع وتقول انها هي صاحبة الشأن في تأويل نص الفرمان كما أن هذه الزيادة في الرسوم تعتبر مخالفة له فيجب أن تصدق هي عليها ولكون هذه المسألة تخص عموم الدول ويهمهن جميعاً ان يقررن قاعدة لتعيين حمولة المراكب تسري على الجميع فهي تقترح عقد مؤتمر دولي يقرر ذلك وفعلا عقد المؤتمر بالاستانة بعد أخذ ورد طويلين داما من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٨٧٣ فكانت فرنسا تعضد الشركة كل التعضيد وانكلترا تعضد أصحاب السفن والتجارة والدولة العلية بين الاثنين حتى أن اللورد دربي عرّض مرتين بأن أحسن حل لمسألة القنال أن تحل لجنة دولية محل الشركة فتشتري حقوقها فيه ولكن هذا القول لم يرق فرنسا. وأخيرًا قرر رأي المؤتمر على اتباع قاعدة مورسوم وهي تقرب من الطريقة التي اتبعتها الشركة مع تنزيل ٣٠ في المئة مقابل المحلات اللازمة للتجارة ومخازن الادوات والمياه والمأكولات و٢٥ في المائة في مقابل أماكن العدد والقزانات الخ .

ولما كان هذا يعجز ايراد الشركة وكانت حالتها تستحق الرعاية ويجب تخليصها من الارتباك المالي التي هي فيه صرح لها المؤتمر بأن تزيد أربعة فرنكات مؤقتا عن كل طن الى أن يصل مقدار ما يمر بالقنال ٠٠٠ر١٠٠ر٢ طن ومتى بلغت ذلك تنقص الزيادة المذكورة في السنة التالية الى ٢ ½ عن كل (طن) وهكذا ينقص هذا المبلغ ٥٠ سنتيما عن كل ١٠٠ الف طن زيادة حتى اذا وصلت الطونولاتات الى ٠٠٠ر٦٠٠ر٢ رجعت الرسوم لحالتها الاولى أي الى العشرة فرنكات الاصلية وقد لاحظ مندوب الدولة العلية أن الفرنك الاضافي الذي كان صرح به في سنة ١٨٧١ يدخل طبعاً ضمن هذه الزيادة وتسرى عليه هذه الاحكام

وصدرت بذلك مضبطة في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٣ صدقت عليها كل

الدول بما فيها فرنسا و بلغتها الدولة العلية للحكومة المصرية بطلب مراقبة تنفيذها فاحتج دي لسبس عليها وأبى الخضوع لاحكامها قائلا ان الشركة حرّة في اجراآتها مادامت لم تخرج عن دائرة الفرمان وانه لاعلاقة لها بقرار المؤتمر سالف الذكر وانه يحفظ حقوق المساهمين لو حصل أي ضرر لهم أو خسارة بسبب هذا القرار. وفاته أنه نفسه اعترف للدولة بحقها في تأويل نص الفرمان وبأنه قابل ما تأمر به وان المؤتمر لم يجتمع الا بموافقة فرنسا حامية القنال فاصرت الدولة على تنفيذ القرار كما هو وامرت الحكومة المصرية بان تنفذه ولو بالقوة ووضع اليد على القنال وتحصيل الرسوم بمقتضى القرار الجديد بدل الشركة . وفعلا ارسلت الجنود الى القنال ودخلت المسألة في طور جديد كاد يفضي الى مشاكل كبيرة لعناد دي لسبس وشركة القنال وتوجهه للشام واعطائه تعليمات لرجاله بالمقاومة ولكن الحكومة الفرنساوية رأت ان هذا العناد لايفيد مع اصرار الدولة العلية وتشديدها ورأت أن دي لسبس لاحق له بعد ان وكل الامر لها وللدولة و بعد ان قبلت فرنسا قرار المؤتمر فبذلت له النصح بأن لامناص من الانصياع لقرار المؤتمر وان يصدع بأمر الدولة ولما وجد دي لسبس ان القرار نافذ لامحالة انصاع له وقبل في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٤ ان ينفذه من ٢٩ الشهر المذكور حسب قرار المؤتمر وحفظ للشركة الحق في ان تطلب من الدولة مساعدة تخرجها من ازمتها الحالية

وكانت الشركة لم تدفع كوبونات اسهمها من سنة ١٨٧١ ولما اجتمعت الجمعية العمومية في ٢ يونيو سنة ١٨٧٤ قررت ان تجمع قيمة الكوبونات التي لم تدفع وعددها سبعة من اول يوليه سنة ١٨٧١ لغاية اول يوليه سنة ١٨٧٤ باعتبار كل ستة شهور كوبون فكانت قيمتها ٨٥ فرنكا واعتبرتها كسلفة عليها واصدرت في نظيرها سندات بعدد سهام رأس المال أي ٤٠٠ الف سند قيمته الاسمية ٨٥

فرنكا وسلمت لكل حامل سهم من رأس المال سنداً منها بدل الكوبونات التي لم يقبضها وتستهلك بسعرها الاصلي في ٤٠ سنة من سنة ١٨٨٢ أي يتم استهلاكها في سنة ١٩٢٢ وقد استهلك منها لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٨ ٢٠٥٢٥ سنداً بقيمة ٦٢٥ ر ٧٧٤ ر ١ ثم محصل في سنة ١٨٧٥ ان مصر تورطت في الديون وحل بها ماحل من الازمات المالية حتى اضطرت ان تسعى في رهن اسهمها في قنال السويس أو بيعها وكان يتعاطى ذلك معها بعض الماليين الفرنساويين بواسطة البنكير درفيو وكانت الشروط المعروضة أما أن يرهن الخديوي هذه السهام على ٨٥ مليون فرنك بفائدة ١٢ ٪ لمدة ثلاثة شهور بضمانة حصة الحكومة في ارباح القنال حتى اذا انتهت المدة ولم يدفع المبلغ وفوائده اصبحت الاسهم والحصة في الارباح ملكا حلالا للمرتهنين أو ان اسماعيل باشا يبيع بيعا باتا السهام بسعر ٩٢ مليون فرنكا وفي نظير القوبونات التي تنازل عنها للشركة مدة ٢٥ سنة يدفع فائدة قدرها ١٠ المائة سنويا مضمونة بايراد جمرك بورسعيد . ومع ذلك فلم يتوصل الوسطاء لايجاد المال اللازم لذلك بفرنسا لمعارضة البنك العقاري الفرنساوي للشروع وسعيه في ايجاد حل عام لجميع المسائل المالية الخاصة بالحكومة المصرية ولم يفد توسط دي لسبس في الامر لدى دولته التي أبت المساعدة على ايجاد المال اللازم لانتهاز هذه الفرصة حتى يصبح كل القنال بيد الفرنساويين وكان السبب في احجام فرنسا أنها لم تفق بعد من خذلانها في سنة ١٨٧٠ وأنه كان لانكلترا عليها يد حديثة بان خلصتها من حرب جديدة كانت تريد المانيا أن تدفعها اليها قبل أن تتقوى وتلم شعثها فتداخلت انكلترا وملكتها شخصيا في الامر وألزمت المانيا أن لا تهجم علي فرنسا ولا تحاربها فحفظت فرنسا هذا الجميل وخافت ان هي سهلت أخذ الاسهم للفرنساويين أن تغضب انكلترا وهي لا تزال محتاجة لمساعدتها فجبنت وشعرت انكلترا بالامر فأسرعت الى مشترى الاسهم بدون

انتظار تصريح من برلمانها حتى لا تضيع هذه الفرصة كما أضاعت الاولى بعدم اشتراكها في المشروع من الاول حتى تخرج من يدها وفعلا تم ذلك في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥ فسلمها اسماعيل باشا الاسهم وقبض منها ١٠٠ مليون فرنكا وكسور دفعها محل روتشيلد بلوندره الى أن عرضت المسألة على البرلمان الانكليزي واعتمد الشراء وصرح برد المبلغ لروتشيلد وتعهدت مصر بان تدفع لها سنويا ٥ في المائة عن هذا المبلغ في نظير القوبونات التي تنازلت عنها للشركة وما زالت تدفعها لها حتى سنة ١٨٩٤. أما انكلترا فاكتسبت بهذه الصفقة حق التداخل في شؤون القنال وفي مالية مصر لما اصبح لها من الدين عليها .

ثم زاد الارتباك المالي في مصر و بلغت الازمة أشدها وأرسلت الدول مندوبين لفحص الحالة وتشكلت لجنة دولية للتحقيق ثم لجنة لتصفية الديون وكان من ضمنها دين للسنديكاتو الكبرى بباريس مؤمن عليه بحصة الحكومة في ارباح شركة القنال فقررت اللجنة أن تبيعها بمبلغ ٢٢ مليون من الفرنكات للبنك العقاري الفرنساوي وتم البيع فعلا في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ والبنك أسس شركة اسمها الشركة المدنية حلت محل الحكومة المصرية في حصتها المذكورة وأصدرت ٥٠٧ ر ٨٤ حصة بقيمة ٢٫٠٤٠٫٠٠٠ فرنك تنتهي مدتها بانتهاء امتياز القنال أي من ١٧ ابريل سنة ١٨٨٠ لغاية سنة ١٩٦٨ وجعلت بنك الخصم بباريس النائب عنها في كل ذلك وأودعت لديه الورقة الاصلية بتنازل الحكومة المصرية عن الحصة المذكورة وفي كل سنة يقبض البنك المذكور مايخص هذه الحصة من الارباح من شركة القنال وهو يتولى دفعها الى حملة حصص هذه الشركة المدنية وكان نصيب هذه الشركة من أرباح سنة ١٩٠٨ مبلغ ١٠٫٧٠٧٫٧٧٤ فرنك.
وفي سنة ١٨٨٠ عقدت شركة القنال سلفة جديدة أصدرت بها ٢٦ ٧٣ سندا حصلت منها على مبلغ ٢٦٫٩٩٩٫٩٦٠ قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك وفائدتها ٣ ٪

وفي سنة ١٨٨٢ حصلت الثورة العرابية ورغماً عن كون القنال حرّا للجميع ولا يصح استعماله قاعدة للاعمال الحربية احتله الانكليز ومنعوا استعماله للتجارة بينما كانت الدول تتخابر في الاستانة في تقرير قاعدة لحفظه وحيادته وكان احتلاله بناء على تصريح من توفيق باشا بحجة المدافعة عن البلاد وعن القنال من ان يناله ضرر من العرابيين

فاثبتت هذه الحوادث للدول وجوب عمل اتفاقية دولية تجعل القنال حرّا في زمن الحرب وفي زمن السلم وتضمن ذلك فعلاً فاقترح اللورد غرانفيل وزير خارجية انكلترا في سنة ١٨٨٣ عقد مؤتمر دولي ينظر في ذلك ويقرره واجتمع فعلاً المؤتمر في سنة ١٨٨٥ بباريس ووضع لائحة تضمن ذلك وتعهد لقناصل الدول الموقعة عليها مراقبة تنفيذ ذلك وهم يكونون لجنة تجتمع في كل سنة مرة برئاسة مندوب عثماني وبحضور مندوب مصري برأي استشاري وتجتمع ماعدا ذلك بناء على طلب ثلاثة من القناصل لمراقبة حرية المرور بالقنال وحيادته وعدم مسه بشيء وتقرر في هذه اللائحة مايجب اتباعه مع مراكب المحاربين لونشبت حرب ·

وبعد ان تقررت هذه اللائحة أبى مندوبو انكلترا التصديق عليها لان انكلترا لاتريد أن يكون للجنة مثل هذه حق الاشراف على أعمال القنال وكانت العلاقات بين انكلترا وفرنسا قد فترت فطال الوقت في أخذ ورد الى ان كان لانكلترا مشكلة بخصوص جزائر الهيبريد الجديدة وغيرها فاستعجلت فرنسا فيها ولامتها على المطل فجاوبتها فرنسا بما عملته انكلترا بخصوص مسألة القنال وذكرتها بها فأظهرت استعدادها لاعادة المفاوضة فيها وفعلا عادت المخابرة وعملت معاهدة في سنة ١٨٨٨ بالاستانة وافق عليها كل الدول الا انكلترا فانها رفضت مرة أخرى وبقيت الحالة هكذا الى ان حصل التقرب الفرنساوي الانكليزي أو الاتفاق الودي في أبريل سنة ١٩٠٤ فحسمت وجوه

النزاع بين الدولتين وصدقت انكلترا على معاهدة سنة ١٨٨٨ بعد ان حذف منها ان لجنة القناصل يرأسها مندوب عثماني ومن ذلك الوقت اعترفت كل الدول بما فيها انكلترا بحرية القنال في كل وقت وانه حر للملاحة والمرور وانه لايجوز لاي دولة ولو كانت محاربة للدولة العلية ان تحتله أو تعمل أي عمل عدائي فيه أو على بعد ٣ أميال منه أو تمنع الملاحه فيه .

انتهت مشاكل القنال الدولية فتجدد الاشكال مع أرباب السفن لان انكلترا مازالت ترى بعين السخط تولي غيرها أمور شركة لها في سهامها نحو النصف ومعظم ايرادها من تجارتها التى تمر بالقنال فسلطت ارباب السفن على الشركة فهاجوا وصاحوا من فداحة الرسوم ومن عدم كفاية القنال للمرور وطلبوا من حكومتهم التداخل في الامر فسعت في نيل تصريح من مصر بعمل قنال ثان بمال انكلترا تختص به وتسقط به الاول ولكن رجال القانون بمصر راجعوا الفرمانات فوجدوا ان مصر لايجوز لها منح هذا الامتياز بعد ان منحت الشركة احتكاره. ولما لم تتمكن انكلترا من القضاء على الشركة بهذه الكيفية أرادت ان تنتهز فرصة احتياج الشركة للمال للقيام في وجهها وتهديدها والتشويش عليها رجاء ان تنال حقاً جديداً يكسبها تداخلاً فعلياً في الادارة . اتفق دي لسبس مع غلادستون على أن انكلترا تقرضه ١٠٠ مليون فرنك ينفذ بها رغبات أرباب السفن من حيث تحسين القنال وتوسيعه وتعميقه وكان هذا الحل في صالح انكلترا من جميع الوجوه لأنها باقراضها الشركة تملك رقابها ولكن مجلس النواب كان هائجا في ذلك الوقت ضد القنال ودي لسبس وغلادستون نخشي هذا الاخير أن يعرض الاتفاق عليه فسحبه دي لسبس حتى لا يحرج مركز غلادستون ووعد دي لسبس باجراء عملية تحسين القنال بدون احتياج لانكلترا . وانتهى الامر بان عقد اجتماع في سنة ١٨٨٣ بلوندره حضره نواب أرباب السفن وأرباب المصالح في التجارة والملاحة وكان حاضرا عن الشركة شارل دي لسبس نجل فردينان

ووكيل مجلس ادارتها واتفقوا على برنامج للسير في المستقبل على حسبه تسهيلا لمرور السفن ورفعا للشكوى فاتفقوا على عمل قنال ثان مجاور للاول أو توسيع الموجود وتعميقه وعلى ان يزاد سبعة على عدد الاعضاء الانكليز بمجلس الادارة ليكونوا عشرة وهؤلاء السبعة ينتخبون من بين ارباب السفن والتجار وعلى ان تؤلف لجنة استشارية يكون مركزها لوندره اعضاؤها العشرة الانكليز وان يكون للشركة مكتب بلوندره وعلى ان يراعي في تعيينات المستخدمين في المستقبل زيادة عدد من يعرفون اللغة الانكليزية وانه من اول يناير سنة ١٨٨٤ يصير تنزيل رسم المرور الى عشرة فرنكات اي يبطل نصف الفرنك الذي كان باقيا من العلاوة الاضافية التي قررها مؤتمر الاستانة

ومن اول يناير سنة ١٨٨٥ تنقص الشركة رسم المرور ٥٠ سنتيم ليكون ٩ فرنكات ونصفا واذا كان بعد تقفيل حساب سنة ١٨٨٣ يظهر ان الارباح التي سيصير توزيعها على سهام رأس المال تزيد عن ١٨ في المائة من قيمتها الاسمية تخصص الشركة لتنقيص الرسم من أول يناير سنة ١٨٨٥ مبلغا يوازي نصف المبلغ الدي وزع زيادة عن ١٨ في المائة . ومن اول يناير سنة ١٨٨٦ تقتسم الشركة مع ارباب السفن نصف الارباح الزائدة عن ١٨ في المائة المذكورة الى ان يبلغ ما يوزع على السهام ٢٥ في المائة وكل مازاد عن ذلك يستعمل في تنقيص الرسم المذكور الى ان يبلغ ٥ فرنكات على الطن . واتفقوا ايضا على ان مبلغ الاحتياطي الذي كان يحجزه سنويا من الايراد ٥ في المائة لا يحجزله ازيد من ٣ في المائة متى بلغ ٥ مليون فرنك وعلى ان يبطل رسم الدلالة داخل القنال

ثم اقترح الحاضرون ما عدا شارل دي لسبس ان يكون لحكومة انكلترا اضوات في الجمعية العمومية بنسبة ما لها من الاسهم لا ثمانية فقط كما هو حاصل

بلبغ هذا البرنامج لجمعية الشركة العمومية فاتفقوا على ان يستأنسوا به

في المستقبل بدون اعتباره كعقد او اتفاق رسمي او شبيه بالرسمي ولكنه امنية من ذوي الشأن تنفذ الشركة منها ما يوافق مصلحتها ونفذت تقريبا جميع ماجاء بها ماعدا تحويل الانكليز اصواتا بقدر اسهمهم وما عدا تنزيل الرسوم فانها لم ترد ان تتقيد في ذلك بطريقة مخصوصة وجعلت لنفسها مطلق الحرية في التنقيص متى شاءت بدون ان تضر بصالح المساهمين أو تجعل لارباحهم حدا لاتتعداه الااذا وصل تنقيص الاجر الى ٥ فرنكات وجرت على ذلك وها هي من سنة ١٩٠٤ توزع ارباحا للمساهمين بواقع ١٥١ فرنك للسهم الواحد والرسم ٧ ¾ فرنكات ولو كانت تقيدت ببرنامج لونذره ما صح لها ان تزيد على ١٢٥ فرنك حتى يصبح رسم المرور ٥ فرنكات

وعينت الشركة لجنة قررت توسيع القنال وتعميقه أولى من عمل قنال جديد فاتفقت مع الحكومة المصرية على أخذ جانب من أراضيها بجوار القنال لعملية التوسيع في نظير مليوني فرنك دفعتها لها بموجب اتفاقية في سنة ١٨٨٦

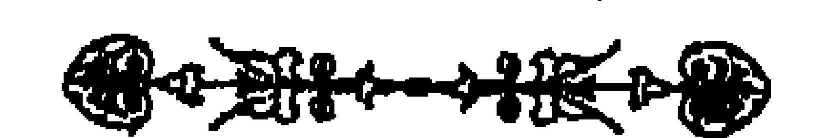
عملت سلفة في سنة ١٨٨٧ بقيمة مائة مليون فرنك أصدرت بها ٢٣٨٩٦٤ سندا قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك بفائدة ٣ المائة لعمل هذه الاعمال ٠ وفي سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ قررت عمل سلفة أخرى جديدة بخمسة وعشرين مليون فرنك لتحسين حال القنال وزيادة تعميقه حتى يسع مركبين من اعظم المراكب تمران بجانب بعضهما حيث رؤى ضرورة عمل ذلك لزيادة عدد المراكب التي تمر به وكبر حجمها وتسهيلا للمرور . ولكن لم تصدر الشركة هذه السلفة لحد سنة ١٩٠٨ وقررت ابلاغها الى ٥٠ مليون فرنكا وأصدرتها في سنة ١٩٠٩ بسعر ٤٧٣ وعدد سندات هذه السلفة ٣٠ الفا قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك وتستهلك في ٥٣ سنة من أول ستمبر سنة ١٩٠٩

هذه هي ماجريات حوادث شركة القنال لحد الآن . تتلخص في انه بعد ان كادت الشركة تقع في الافلاس في أول عهدها . وهبطت اسهمها الى نحو

١٦٠٠ فرنكا بدل ٥٠٠ اصبحت الآن تباع سهامها بسعر مائتي جنيه و بعد ان كانت حصة التأسيس فيها لاقيمة لها أصبحت الحصة الواحدة تباع وتشتري بنحو مائة الف جنيه ولغلوها قسمت الواحدة الى الف جزء

و بعد ان كانت تصدر بونات بدل القوبونات المتأخرة وتدفع عليهافائدة ٥ المائة أصبحت توزع ارباحا بواقع ١٥١ فرنك عن كل سهم و٧١٤٨٩ فرنكا عن كل حصة تأسيس

و بعد ان كان دخلها لا يفي بمصروفها أصبح يربو على المائة وعشرين مليونا من الفرنكات اما مصر فلم يبق لها فيها لا سهم ولا حصة واستفاد كل العالم من القنال الا ها حتى الحكومة الفرنساوية تقبض كل سنة الملايين من الفرنكات رسوماً على القوبونات والارباح التي تصرف في بلادها



الفصل الثاني

حالة الشركة الراهنة

تكاليف القنال . مجموع ايرادات الشركة من عهد تأسيسها . مجموع مصروفاتها . مقدار مايساويه القنال في نهاية سنة ١٩٠٩ . ديون الشركة لنهاية سنة ١٩٠٩ ايرادات سنة ١٩٠٨ ومصروفاتها ـ ماخسرته مصر بسبب القنال وما كان يصيبها لو بقيت لها اسهمها وحصتها فى الارباح

	سنتيم	فرنك
بلغت تكاليف القنال وما صرف في تحسينه		
وتوسيعه لغاية ٣١ دسمبر سنة ٩٠٧ مبلغ	٨٧	٦٢١١١٩٧٩٧٩
وصرف في سنة ٩٠٨ مبلغ	١٥	١٢٣٥٠٠٨١
فيكون المجموع مبلغ	٠٢	٦٣٣٥٤٨٠٦١
و بلغت موجودات الشركة الثابتة كأدوات		
ومهات وعدد وغيره لغاية ٣١ دسمبرسنة ٩٠٨ مبلغ	٢	٦٥٢٤٣٩٤٥
فيكون مجموع المبلغين	٠٤	٦٩٨٧٩٢٠٠٦
قيمة النقدية الموجودة بالصندوق أو البنوك		
والاوراق والذمامات المطلوبة للشركة لغاية ٣١		
دسمبر سنة ٩٠٨	٠١	٨٩٣٢١٨٤١
المجموع	٥	٧٨٨١١٣٨٤٧

	سنتيم	فرنك
وهذا المقدار يقابله في الاصول مايأتي		
(١) رأس مال الشركة باعتبار ٤٠٠٠٠٠ في		
فرنك ٥٠٠		٢٠٠٠٠٠٠٠٠
(٢) سلفية سنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٦٨ وقدرها		
٣٣٣٣٣٣ سندا يانصيب قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك		

	سنتيم	فرنك
وسعر اصدارها ٣٠٠ وهي المعروفة بسلفية ٥ ٪ على قيمتها الاسمية		٩٩ر٩٩٩ر٩٠٠
(٣) سندات سنة ١٨٧١ مقدارها ١٢٠٠٠٠ أصدرت بسعر ١٠٠ فرنك وتدفع بسعر ١٢٥ فرنك		١٢ر٠٠٠ر٠٠٠
(٤) بونات بدل متجمد القوبونات المتأخرة ٤٠٠٠٠٠ سندا سعر ٨٥ فرنك بفائدة ٥ المائه		٣٤ر٠٠٠ر٠٠٠
(٥) سلفية سنة ١٨٨٠ وقدرها ٧٣٠٢٦ سندا ٣ ٪ (أول دفعه) أصدرت بسعر ٣٧٠ فرنكا وتستهلك بسعر ٥٠٠ فرنك	٨٥	٢٦ر٩٩٩ر٩٦١
(٦) سلفية سنة ١٨٨٧ وقدرها ٢٣٨٩٦٤ سندا ٣ ٪ (ثاني دفعه) قيمة السند الاسمية ٥٠٠ فرنك وقيمة الاصدار نحو ٤١٤	٣١	٩٩ر٩٩٩ر٥٣٧
فيكون مجموع رأس المال والقروض	١٦	٤٧٢ر٩٩٩ر٣٩٩

متحصلات وايرادات قبل فتح القنال مخصصة لانشاء القنال وتحسينه

متحصل من الحكومة المصرية سنتيم فرنك

بناء على تحكيم نابليون الثالث ٨٤٠٠٠٠٠٠

متحصل منها بدل كوبونات

أسهمها مدة ٢٥ سنة ٣٠٠٠٠٠٠٠

فرنك ١١٤٠٠٠٠٠٠

ايرادات مختلفة قبل فتح القنال

كفوائد ناتجة من تشغيل نقود الشركة

المتوفرة وثمن أراض وغير ذلك ٣٠ ٣٧١٧٤٣٠٧ ٣٠ ١٥١ر١٧٤ر٣٠٧

	سنتيم	فرنك
حاصل الاستهلاكات	٤١	٤٩ر٨٣٧ر٦٤٧
الاحتياطي القانوني	٤٦	٢٩ر٨٦١ر٨٢٩
مطلوبات من الشركة باقي ارباح سنة ٩٠٧ وسنة ٩٠٨ تحت الصرف	٨٨	٨٤ر٠٥٩ر٣٦٤
مترحل للسنة المقبلة	٨٤	١٨١ر٢٩٨
	٠٥	٧٨٨ر١١٣ر٨٤٧

	سنتيم	فرنك
و بلغ دخل الشركة ماعدا القروض ورأس المال من سنة ١٨٧٠ لغاية سنة١٩٠٨ مبلغ		٢ر٦٦٧ر٥٧٢ر٣٥٨
اي زيادة عن مائة مليون جنيه انظر الجدول حرف ا		
منها رسوم مرور المراكب والمسافرين		٢٥٦٤٦٧٩٨٤٨
من باقي الانواع كثمن مياه الشرب وفوائد تشغيل النقود وايجار الاراضي الداخلة منطقة الشركة وحصتها في ايراد الاطيان المشتركةالخ		١٠٢٨٩٢٥١٠
		٢ر٦٦٨ر٥٧٢ر٣٥٨

ومن هذه الايرادات صرفت المبالغ الآتية	سنتيم	فرنك
مصروفات عمومية وهي تتضمن مصروفات الادارة ومصاريف حفظ وصيانةالقنال والاحتياطي القانوني		٢٩٩ر٤٤٧ر٠٨٠

اقساط ديون الشركة (ماعدا بونات سنة ٨٧٥)
وبعض نفقات ثابتة كرتب مأمور الحكومة المصرية
ورسوم مستحقة للحكومة الفرنساوية على الشركة
ومعاش عائلة دي لسبس ٥٣٠،٠٨٢،٩٦٦
لتكوين حاصل لاستهلاك الموجودات ٥٠،٢٧٨،٦٤٤

٨٧٩،٨٠٨،٥٩١

والباقي وقدره ١،٧٨٧،٧٦٣،٧٦٧ فرنك قيمة ما وزع على المساهمين وحصص التأسيس وحصة الحكومة المصرية ومجلس الادارة والمستخدمين بحسب قانون الشركة وما صرف في استهلاك رأس المال و بونات سنة ٨٧٥ الخ

و بلغت ايرادات سنة ١٩٠٩ ـ ١٢٣ مليونا وكسور منها ١٢٠ مليونا من رسوم المرور فقط ولو أردنا أن نعرف قيمة هذا القنال الذي يعطي هذا الايراد وجعلنا الاساس قيمة أوراقه بحسب سعرها ببورصة باريس يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ لوجدنا قيمته الاعتبارية في اليوم المذكور ما يأتي

(١) سهام رأس المال أصلها ٤٠٠٠٠٠ استهلك منها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٨ ـ ١٨٣٦٧ سهماً استعيضت بسهام انتفاع لها كل حقوق السهام الاصلية ما عدا الخمسة في المائة (الارباح الاولية) واستهلك في بحر سنة ٩٠٩ ـ ١٠٧٩ فيكون الباقي ٣٨٠٥٥٤ سهماً ثمنها باعتبار سعر النقد يوم ٣١ دسمبر سنة ٩٠٩ ببورصة باريس ٥٠١٠ فرنك فيكون الثمن ١،٩٠٦،٥٧٥،٥٤٠

(٢) سهام الانتفاع وقدرها ١٩٤٤٦ وثمنها بحسب سعر بورصة باريس اليوم المذكور ٤٢٦٥ فرنك الواحد ٨٢،٩٣٧،١٩٠

(٣) حصص تأسيس باعتبار أصلها ١٠٠ قسمت

أولا الواحدة الى عشرة ثم قسمت الواحدة من العشرة الى ألف فاصبح عددها ١٠٠٠٠٠ حصه ثمن الواحدة منها في يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ ٢٢٤٨ فرنك — ٢٢٤٫٨٠٠٫٠٠٠

(٤) حصة الحكومة المصرية التي تنازلت عنها للشركة المدنية قسمت الى ٨٤٥٠٧ جزأ كان ثمن كل جزء ٣٥٢٠ فرنك — ٢٩٧٫٤٦٤٫٦٤٠

قيمة سندات الديون الباقية بدون استهلاك لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩

(٥) باقي من سلفية سنة ١٨٦٧ ٥ ٪ بحسب سعرها بالبورصة في اليوم المذكور

عـــدد

٣٣٣٣٣٣ أصله

تنزيل مستهلك

عـــدد

١٩٦٩٦٣ لغاية ديسمبر سنة ١٩٠٨

٢٠٨٤٩٥ ١١٥٣٢ مستهلك في سنة ٩٠٩

١٢٤٨٣٨ باقي وثمن كل سهم في ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ ٦١٤ ٧٦٫٦٥٠٫٥٣٢

(٦) باقي ثمن بونات سنة ١٨٧٥ بدل متجمد القوبونات المتأخرة ٥ ٪

عـــدد

٤٠٠٫٠٠٠ أصله

استهلك منها .

٢٠٥٢٥ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٢٢٧٢٧ ٢٢٠٢ في بحر سنة ٩٠٩

٣٧٧٢٧٣ في فرنك ٨٩ سعرها بالبورصة ٣٣ر٥٧٧ر٢٩٧

(٧) باقي من سلفية سنة ١٨٨٠

عـــدد

٧٣٠٢٦ أصله

استهلك منها

٨٥٠٣ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٩٠١٤ ٥١١ في بحر سنة ٩٠٩

٦٤٠١٢ في ½ ٤٧٥ فرنك سعرها بالبورصة ٣٠ر٤٣٧ر٧٠٦

(٨) باقي من سلفة سنة ١٨٨٧

عـــدد

٢٣٨٩٦٤ أصلها

أستهلك منها

٥١٩٩ لغاية ٣١ دسمبر

سنة ٩٠٨

٥٥٧٨ ٣٧٩ في سنة ٩٠٩

٢٣٣٣٨٦ في فرنك ٥٠ر٤٦٩ ١٠٩ر٥٧٤ر٧٢٧

المجموع الكلي ٢ر٨٠٢ر٥٨٠ر٩٩٢

وهو عبارة عن ١٠٨ر١٠٩ر٥٦١ جنيه و٧٦٦ مليم

وهذه القيمة اعتبارية على حسب الاسعار المتداولة في يوم ٣١ دسمبر سنة ٩٠٩ وهي تزيد وتنقص على حسب ظروف الاحوال والطلب والعرض ولكننا لو نظرنا الى ايراد هذه السهام والحصص والسندات حسبما صرف من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٩ لوجدنا هذه القيمة معقولة لاننا نجدان ارباح السهم من الاسهم الاصلية ١٥١ فرنكاوثمنه ٥٠١٠ لتكون النسبة ٣ ٪ وكذلك ارباح سهم الانتفاع ١٢٦ وثمنه ٤٢٦٥ وهي كذلك بنسبة ٣ ٪ — وخص حصة التأسيس نحو ٧٢ فرنكا وثمنها ٢٢٤٨ بالنسبة عينها وكذلك يقال عن حصة الشركة المدنية التي أخذت حصة الحكومة المصرية فما تأخذه من الارباح يوازي السعر الذي تقترض به الشركة الآن وهو ٣ ٪ وهذا الربح ليس بقليل بأوربا فاسعار هذه الاوراق ليست مبالغاً فيها بل منظور انها تحسن على طول الايام كلما زادت الارباح

نعم انه بعد انتهاء مدة الامتياز تصبح هذه الاوراق لا قيمة لها اذا لم تمد المدة لاجل آخر ولكن هذا الوقت نراه بعيداً ويكون أصحابها قد قبضوا عنها نحو المائتين مليونا من الجنيهات لوقسنا الارباح المستقبلة على ماصرف منها في السنين الاخيرة وفي ذلك أعظم عزاء

ولو نظرنا لقيمة الباقي حقيقة على الشركة من الديون بحسب الاسعار التي تدفعها فعلا لدى استهلاك سنداتها أي بقيمتها الاسمية لوجدناها كما يأتي بالفرنكات بعد الذي استهلك لغاية ٣١ دسمبر سنة ٩٠٩ حسب قيمة السندات الاسمية

	س	فرنك
ثمن ١٢٤٨٣٨ سنداً باقية من سلفة سنة ١٨٦٧ بواقع فرنك ٥٠٠ و يتم استهلاكها في سنة ١٩١٨	٠٠	٦٢٤١٩٠٠٠
ثمن عدد ٣٧٧٢٧٣ سندا الباقية من بونات		

سنة ١٨٧٥ بواقع فرنك ٨٥ ويتم استهلاكها في سنة ١٩٢٢	٠٠	٣٢٫٠٦٨٫٢٠٥
ثمن ٦٤٠١٢ سندا باقية من سلفة ١٨٨٠ بواقع فرنك ٥٠٠ ويتم استهلاكها سنة ١٩٣٤	٠٠	٣٢٠٠٦٫٠٠٠
ثمن ٢٣٣٣٨٦ سندا الباقية من سلفة سنة ١٨٨٧ بواقع ٥٠٠ فرنك ويتم استهلاكها سنة ١٩٦١	٠٠	١١٦٫٦٩٣٠٠٠
فيكون المجموع بالفرنكات	٠٠	٢٤٣١٨٦٢٠٥
ولو أضفنا الى هذا قيمة باقي سهام رأس المال الباقية تحت الاستهلاك بواقع سعرها الاسمي أي ٥٠٠ فرنك وقدر ذلك ٣٨٠٥٥٤ سهماً اي	٠٠	١٩٠٢٧٧٠٠٠
يكون جميع ماعلى الشركة من أصل ديون ومن رأس مال لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٩	٠٠	٤٣٣٤٦٣٢٠٥

وهذا عدا سلفة الخمسين مليونا التي أصدرتها الشركة في بحر سنة ١٩٠٩ وقدرها ثلاثين الف سند بفائدة ٣ المائة قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك

واستهلاك رأس المال مقرر له قاعدة ثابتة من يوم تأسيس الشركة موضح فيها مقدار مايستهلك في كل عام ويؤخذله في كل سنة من الايراد مقدار معين هو أربعة أجزاء من واحد من مائة من صافي الايراد (بعد الخمسة في المائة التي تصرف أولا للسهام كارباح أولية وبعد المصاريف العمومية وأقساط القروض) ويضاف اليها ما يخص السهام المستهلكة من الارباح الاولية باعتبار كل سهم ٢٥ فرنكا ومقدار ما صرف في استهلاك رأس المال في ١٩٠٨ ١٠٫٠٨٠٫٥٢٥ فرنكا اما قيمة الاقساط التي تدفعها الشركة سنوياً عن مجموع الديون الاخرى من فوائد واستهلاك

		س فـــــرنك
فهي حسب ما صرف في سنة ١٩٠٨		١٦٨٠٧٤٩٥
		بيـــــانه
عن سلفية سنة ١٨٦٧ و١٨٦٨	٥ ٪	١٠٠٨٨٢٠٠
عن بونات سنة ١٨٧٥	٥ ٪	١ر٨٠٠ر٠١٥
عن سلفية سنة ١٨٨٠	٣ ٪	١ر٢٢٣ر٢٨٥
عن سلفية سنة ١٨٨٧	٣ ٪	٣ر٦٩٥ر٩٩٥
		١٦٨٠٧٤٩٥

ونلاحظ ان الشركة راعت في تخصيص المبالغ اللازمة لاستهلاك قروضها مواعيد تمام استهلاك كل قرض فجعلت المبالغ المخصصة للقروض التالية زهيدة مادامت السلفيات السالفة موجودة وحال استهلاكها تزيدها بجانب مما كان مخصصاً للاولى وعلى هذا الحساب نرى ان المبالغ المخصصة لفوائد واستهلاك جميع الديون هي نحو ١٧ مليونا من الفرنكات سنويا و تبقى كذلك لحد سنة ١٩١٨ حتى يتم استهلاك القرض الاول و بعد ذلك يستعمل جانب عظيم مما كان مخصصا له لاستهلاك بونات سنة ١٨٧٥ حتى اذا استهلكت هي أيضا في سنة ١٩٢١ استعمل جانب مما كان مخصصا لها في استهلاك قرض سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٣٤ فيستعمل جانب مما كان مخصصا له لاستهلاك القرض الاخير حتى اذا ما جاءت سنة ١٩٦١ كان كل الدين مدفوعا . وعلى ذلك في سنة ١٩٢٢ أي حينما يتم استهلاك القرض الاول والبونات المذكورة ينقص من المبلغ المخصص لاستهلاك الديون ٦ مليون ونصف فيصبح ١٠ ملايين فرنكا سنويا ومن سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٣٠ ينقص من هذا المبلغ سنوياً نحو ٣٠٠ ألف فرنك حتى يكون في سنة ١٩٣٤ـ ٧ر٤٠٠ر٠٠٠ فرنكا وفي سنة ١٩٤٠ ينزل المبلغ ايضا الى ٤ر٥٠٠ر٠٠٠ فرنكا وفي سنة ١٩٥٠ الى ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ اثنين مليون ومن سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦١

لايزيد المبلغ الذي يستعمل في ذلك عن مليون واحد ومن هذا التاريخ تكون كل القروض استهلكت تماماً

هذه هي حالة الشركة وديونها فلنبحث في مفصلات ايراداتها ومصروفاتها عن سنة ١٩٠٨ وهي آخر ميزانية نشرت لان حسابات سنة ١٩٠٩ لا تظهر الا في شهر يونيو من سنة ٩١٠

بلغت جميع أنواع ايرادات سنة ١٩٠٨ مبلغ ١١١ر٤١٣ر٩٦٠ فرنك وهذه السنة هي باعتراف الشركة نفسها من السنوات التي قل فيها الايراد بسبب الازمة فلايصح أن نبني على حسابها ونتخذها وحدها أساساً لتقدير الايراد .وهذا هو بيان ايرادات السنة المذكورة-

س	فرنك	
٢١	٢ر٠٧٢ر٥٩٦	فوائد تشغيل نقود الشركة
٦٥	٢٢ر٩٣٥	ايرادات مختلفة كفوائد خصم وقطع وغيرها
		القسط السنوي الذي تتقاضاه الشركة من الحكومة
	١٢٠ر٠٠٠	المصرية طبقا لاتفاقية أول فبراير سنة ٩٠٢ (١)
٨٦	٢ر٢١٥ر٥٣١	يستنزل منه ٣٥٣ر١٧١ر٥٦ أجر تصدير نقود الشركة من مصر وانجلترا الى فرنسا فيكون الباقي
٣٠	١ر٨٦٢ر٣٦٠	باقي
		ايراد الاطيان المشتركة (٢)

---

(١) هذه الاتفاقية خاصة بمصاريف عمل خط السكة الحديد بين الاسماعيلية وبورسعيد واستلمته الحكومة المصرية وتعهدت بدفع مبلغ ١٢٠٠٠٠ فرنك سنوياً الى نهاية مدة امتياز الشركة

(٢) بلغت ايرادات هذا النوع من سنة ١٨٧٠ لغاية سنة ١٩٠٨ — ١٥ر٧٨٩ر٩١٨ فرنك

سنتيم فـــرنك

٥٧٣٥ من الايجارات

٣٨ ٥٩٥٧٥٤ من البيع

٦٩ ٣٠٠ر٧٤٤ ٣٨ ٦٠١ر٤٨٩ منها النصف يخص الشركة

٦٣ ١٠٨ر٤٤٣ر٠٩٩ ايراد قسم المرورْ

٥٦ ١ ٩ر٩٣٩ ايراد الاراضي المخصوصة وايجار مباني (١)

ايرادات المياه الحلوه

سنتيم فـــرنك

بورسعيد

٣٨ ٤٩٥ر٤١٨ والاسماعيلية } توريد مياه ووضع حنفيات وايرادات متنوعه

٦٥ ٦٩٧ر٨١٦ ٢٧ ٢٠٢ر٣٩٨ السويس

٨٣ ١١١ر٤١٣ر٩٦٠

٩٤ ٤٧ر٧٦١ ايرادات قسم الحفظ والصيانة

٧٣ ٢٩ر٢٣٦ ايرادات سنوات سابقة

٥٤ ١١١ر٤٩٠ر٩٥٩ الجملة

---

(١) هذه الاراضي هي الداخلة ضمن المنطقة التي تحددت للشركة واتفق على بقائها تحت يدها تنتفع بغلتها فقط مدة الامتياز وقد بلغ ما استغلته الشركة من هذا النوع لغاية سنة ٨ ١٩ — ٣٥١ ٨٣٤ ٥ فرنك

المصروفات

سنتيم	فرنك	البيان
		فوائد وأقساط قروض سنة ١٨٦٧ — ١٨٦٨ وسنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٧ حسب التفصيل السابق ايضاحه
	١٥٫٠٠٧٫٤٨٠	
	٣٠٫٠٠٠	مرتب مأمور الحكومة المصرية
٥٩	١٠٦٫٤٢٧	عوائد مستحقة للحكومة الفرنساوية نظير تسجيل الشركة بفرنسا
	١٢٠٠٠٠	معاش عائلة فردينان دي لسبس
٥٩	١٥٢٦٣٩٠٧	جملة (مصاريف الادارة)

سنتيم	فرنك	سنتيم	فرنك	البيان
				مصروفات الادارة العمومية
		٢٩	٣٧٧٣٠٨	بفرنسا
		٢٩	٩٥٣٠٩٢	ماهيات ومصروفات متنوعة بفرنسا
٦١	٢٫٢١١٫٩٧٣	٣	٨٨١٥٧٣	ماهيات ومصروفات الادارة بمصر (أقسام ادارة العموم والخزينة والقضايا والصحة)

مصروفات الاملاك المشتركة

سنتيم	فرنك	سنتيم	فيرنك	البيان
٨٧	١٤٧١ ٣	٧٤	٢٩٤٢٠٧	يخص الشركة منها النصف

٥٧ ٣ر٤١٥ر٠٦٧ مصاريف قسم المزور
٢ ٤٥٩٥٤٣ مصروفات الاراضي الخصوصية من ماهيات وغيره
مصروف قسم المياه الحلوة
سنتيم فرنك
مصروفات بور سعيد
٢ ٤٥٨١٣٨ والاسماعيلية
٩٢ ٥٩١ر١٠٠ ٩٠ ١٣٢٩٦٢ مصروفات السويس
٧٣ ٦ر٧٠٢ر٧٣٠ مصروفات قسم الحفظ والصيانة
٧٦ ٢٧١١ مصروفات تخص سنوات سابقة
٧ ٢٨ر٨٧٤ر٢١٩ مجموع المصروفات
٥٢ ٤١٥٨١٣٠ مبالغ تؤخذ لحاصل الاستهلاكات
٥٩ ٣٣ر٠٣٢ر٣٤٩ جملة
فوائد واستهلاك السندات المعطاة بدل متجمد
٢٥ ١٨٠٠ر٠١٥ القوبونات المتأخرة
١٠ر٠٨٠ر٥٢٥ فوائد واستهلاك سهام رأس المال
٨٤ ٤٤٩١٢٨٨٩ يكون مجموع مصروفات السنة يخصمها من مجموع الايرادات
سنتيم فرنك
٧٠ ٦٦٥٧٨٠٦٩ زيادة الايرادات
٩ ١٩٩٧٣٤٢ تنزيل الاحتياطي القانوني بواقع ٣ ٪
٦١ ٦٤٥٨٠٧٢٧ صافي زيادة الايرادات
٢١ ٥٢٤٠٢ ضم منقول من السنة السابقة
٨٢ ٦٤٦٣٣١٢٩ الجملة

س	فرنك	
		ضم مبلغ الاحتياطي الخصوصي ليكون مجموع
٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	ما يوزع من الارباح بمماثلة السنوات السابقة
٨٢	٧١٦٣٣١٢٩	الجملة
٨٤	١٨١٢٩٨	تنزيل ينقل للسنة القادمة
٩٨	٧ ٤٥٠٨٣٠	وهذا المبلغ وزع كالآتي
س	فرنك	
٠٠	٥٠٧٣٠٨٠٠	للاسهم باعتبار ٧١ ٪
		للشركة التي حلت محل الحكومة المصرية
٦٤	١٠٧١٧٧٧٤	باعتبار ١٥ ٪
١٠	٧ ٤٥١٨٣	للمؤسسين باعتبار ١٠ ٪
٦٢	١٫٤٢٩٫٠٣٦	لمجلس الادارة باعتبار ٢ ٪
٦٢	١٤٢٩٠٣٦	للموظفين والمستخدمين ٢ ٪
٩٨	٧٠٤٥ ٨٣٠	

ولو اسقطنا من المصروفات المبالغ المخصصة لفوائد واستهلاك القروض ورأس المال وقدرها ٢٦٨٨٨٠٢٠ فرنكا ولو اسقطنا كذلك قيمة المبالغ التي خصمت للاحتياطي ولحاصل الاستهلاكات وقدرها ٦١٥٥٤٧٢ فرنكا تكون الجمله٣٣٠٤٣٤٩٢ فرنكا ولو خصمنا هذا المبلغ من مجموع المصروفات وقدرها ٤٤٩١٢٨٨٩ فرنكا يكون الباقي هو قيمة المصاريف الاعتيادية للقنال وادارته وحفظه وصيانته ومستخدميه بفرنسا ومصر ومعاش عائلة ديلسبس وغير ذلك ومقدار هذا الباقي هو ١١٨٦٩٣٩٧ فرنكا. هذه هي الشركة التي يطلبون من الحكومة المصرية أن تمد أجلها لمدة اربعين سنة أخرى بعد مدتها الاولى

وهذا عما يتعلق بحال الشركة المالية من حيث الايرادات والمصروفات وعلينا الآن أن نبين مقدار الجسارة التي خسرتها الحكومة المصرية والمبالغ التي

ضاعت غليها الى الآن وللارقام الحكم النهائي في ذلك

س	فرنك	
٠٠	٨٨ر٠٠٠ر٠٠٠	ثمن السهام التي كانت لما وعددها ١٧٦٦٠٢
٠٠	٨٤ر٠٠٠ر٠٠٠	التعويض الذي حكم على مصر به نابليون الثالث ثمن بعض حقوق وأبنية وغيرها تنازلت مصر في نظيره عن قوبونات اسهمها مدة ٢٥ سنه
٠٠	٣٠ر٠٠٠٠ ٠٠	
	٢٠٢٠٠٠٠٠٠	جملة
	١٠٠٠٠٠٠٠٠	فوائد بسعر ١٢ و١٤ ٪ واسكونت وعمولة وغير ذلك للحصول على دفع المبالغ المذكورة للشركة حسب تقدير الخبيرين في ذلك العهد
	٣٨٠٠٠٠٠٠	نفقات حفلة افتتاح القنال حسب تقدير علي باشا مبارك
	٣٤٠٠٠٠٠٠٠	جملة
	٦٠٠٠٠٠٠٠	وذلك عدا ماهيات الموظفين المصريين الذين ساعدوا في أعمال القنال وما ساعدت به مصر من الانفار وأجر النقل وتكاليف الترعة الحلوة من القاهرة للوادي وغيرذلك مما صرفته بأوروباو بالاستانة بخصوص القنال وما تبرع بهسعيد باشا من المصاريف قبل تأسيس الشركة وعدا فرق ثمن تفتيش الوادي الى آخره وتقدر ذلك على أقل تقدير بمبلغ ستين مليون
	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	الجملة . أي ضعف رأس مال الشركة

	يخصم من ذلك	
	فـــــرنك	
قيمة ما قبضته مصر من انكلترا		
ثمن سهامها	١٠ر٢٠٩ر٨٦٩	
قيمـة ما باعت به مصر حصتها في		
الارباح بواقع ١٥ ٪	٢٢٠٠٠ر٠٠٠	١٢٢ر٢٠٩٨٦٩
	البـــــاقي	٢٧٧ر٧٩٠ر١٣١
	يضم الى ذلك	
	فـــــرنك	
ما دفعتـه مصر الى انجلترا فائدة على ثمن السهام بدل القبونات التي كانت تنازلت عنها للشركة وهـذه الفائدة بواقع ٥ ٪ على المـائة مليون فرنك وكسور الواضحة أعلاه مدة ٢٠ سنة من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤ أي فرنك ٥٠١٠٤٩٣ في السنة	١٠٠٢٠٩٨٦٠	
يستنزل من ذلك قيمة المبلغ الذي تنازلت مصر في نظيره عن القوبونات	٣٠٠٠٠٠٠٠	٧٠ر٢٠٩ر٨٦٠
		٣٤٧ر٩٩٩ر٩٩١

هـذه هي الخسارة الحقيقية التي دفعتها مصر نقداً عدا الخسارة الادبية وعدا ما خسرته من رسوم واجر مرور البضائع بيلادها لو لم يعمل القنال ولو حسبنا لهذا المبلغ فائدة بواقع ٤ ٪ في السنة لكان مقدار الفائدة فقط نحو

١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنكا اي نحو ٥٤٠٠٠٠ جنيها مصريا سنوياً وهذا لايجزي فيه ما تأخذه مصر سنوياً من أرباح الاراضي المشتركة ولا من ايرادمحافظات القنال

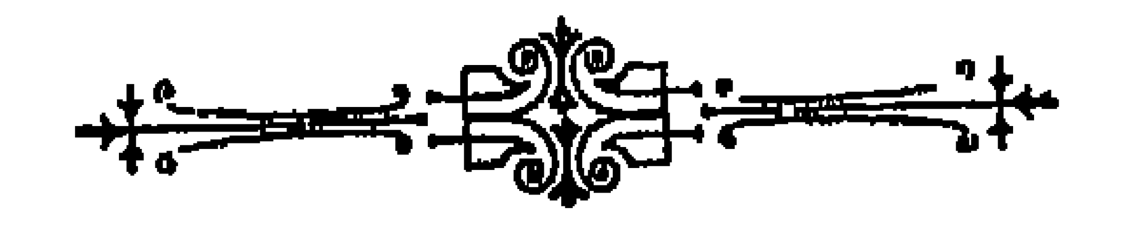
نعم لو ان الحكومة لم تبع سهامها وحصتها في الارباح لنالت مبالغ طائلة ولكن هكذا كان. وليس في عزم حكومتنا الحاضرة ان تقلد حكومتنا الماضية في مثل هذا التصرف الجائر ومع ذلك نذكر ماذا تساويه هذه السهام وهذه الحصص الآن بحسب اسعار البورصة يوم ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٩ فان ثمن السهم الواحد من رأس المال بلغ ٥٠١٠ فرنكا وثمن حصة الشركة المدنيـة التي حلت محل الحكومة المصرية ٣٥٢٠ فرنكا وعلى ذلك يكون

س فـرنك	
٨٨٤٫٧٧٦٫٠٢٠	ثمن السهام
٢٩٧٤٦٤٦٤٠	ثمن حصص الشركة المدنية

١٫١٨٢٫٢٤٠٫٦٦٠ المجموع اي زيادة عن ٤٥ مليون جنيها مصريا ثمن ما باعته مصر منذ ثلاثين سنة باقل من خمسة ملايين جنيه !! وليس هذا كل ما في الامر فقد بلغت الارباح التي صرفت عن هـذه السهام من سنة ١٨٩٥ اي من وقت ما استحق صرف الكوبون لانجلترا لغاية سنة ١٩٠٨ والحصص من سنة ١٨٨٠ لغاية ١٩٠٨ — نحو العشرين مليون جنيها مصرياً

وهذا بخلاف الارباح التي يقبضه اصحاب هذه السهام والحصص في آخر كل عام لنهاية مدة الامتياز مما لا يقل عن مائة مليون من الجنيهات اذ كل سهم ينال ربحا الآن ١٥١ فرنكا سنويا اي اكثر من مليون جنيه مصري عن السهام فقط وحصة الحكومة يخصها في الارباح السنوية ١٠٫٧١٧٫٧٧٤ فرنكا كما رأيناه اي ان السهم الذى اشترته انكلترا بثمن ٥٦٠ فرنكا اصبح ايراده ١٥١ فرنكا وثمنه ٥٠١٠ فرنكا والحصة التي بيعت باثنين وعشرين مليونا

من الفرنكات اصبح ايرادها السنوي نحو احد عشر مليونا وثمنها نحو ٣٠٠ مليون هذه حالنا مع القنال وشركته : ضاعت علينا اموالنا ولم نعرف ان نحافظ على ما كان لنا فيه وهم يستكثرون من الآن ما ربما ينالنا من بعد ستين عاما فيريدون ان يقاسمونا ارباحه مدة اربعين سنة اخرى بعدها فهل نحن في الصفقة الجديدة متدبرون ؟



الباب الثالث

اقتراح مد أجل الامتياز

مشروع الاتفاق — مذكرة المستشار المالي — قرار مجلس النظار — مناقشة المذكرة — اعتبارات عامة — فروض حسابية — تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ — تقدير مصروفات القنال في هذه المدة — مقدار ماتأخذه الشركة في المدة المذكورة — مقدار ماتعرضه فى نظيرها — الفرق — مزايا المشروع للشركة مضاره لمصر — نتيجة .

يرى القارىء نص مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي في باب الملحقات فلا لزوم لاعادتها هنا انما نذكر نص قرار مجلس النظار الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ الذي به أرسل مشروع الاتفاق الى الجمعية العمومية

مذكرة الى الجمعية العمومية

عن مشروع الاتفاق مع شركة قنال السويس

طلبت شركة قنال السويس من الحكومة امتداد امتيازها

وبعد المخابرات الطويلة انتهى الامر بتحضير مشروع الاتفاق المرفق بهذه المذكرة

وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢٧ يناير الجاري تحت رآسة الحضرة الخديوية الفخيمة فقرر باجماع الاراء وجوب رفضه ما دام بشكله الحالي ولكنه يرى جواز قبوله اذا أدخلت عليه التعديلات الآتية وهي

أولا — الغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك الممنوحة للشركة بمقتضى المادة الثانية عن كل سنة من سنى الامتداد وبعبارة أخرى جعل قسمة الارباح من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بالمناصفة الكاملة بدون خصم شيء ما تمتاز به الشركة

ثانياً — حفظ الحق للحكومة في نصف الارباح لا يكون من أول يناير

سنة ١٩٦٩ بل يبتدئ من ١٧ نوفبرسنة ١٩٦٨ الذي هو تاريخ الامتداد

ثالثاً — حذف المادة الثامنة التي تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة ٢٠٠٩ الذي هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمي الشركة ومرتبات تقاعدهم واعاناتهم

وبما ان السبب الوحيد الذي حمل الشركة على قبول التسعين الف جنيه للحكومة حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق هو تكفل الحكومة بصرف معاشات التقاعد فمجلس النظار يميل الى التجاوز عن مبلغ التسعين الف جنيه المذكور مادامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات .

ومجلس النظار يميل أيضا بهذه المناسبة لتسوية المسألة المختصة بطلب الشركة امتلاك الاراضي التي ستتخلف من البحر في بورسعيد بسبب الاعمال التي ستجريها على نفقتها وهو لا يوافق على استئثار الشركة بها بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الاراضي الى مصلحة الاملاك المشتركة

مناقشة

مذكرة المستشار المالي

اعتبارات عامة

ليس من غرضنا أن نتحرى السبب الذي جعل جناب المستشار المالي يفتي بفائدة هذا المشروع لمصر حتى مع امتياز الشركة بالخمسين مليونا الاولى من دخل القناة . حتى مع تحمل الحكومة المصرية لمعاشات مستخدمي الشركة بعد سنة ٢٠٠٨ . أي حتى مع الشروط التي رفضها مجلس النظار باجماع الآراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ . ولكن الذي يهمنا الآن هو البحث في المذكرة من جهتيها أي من جهة الاعتبارات العامة المصدرة بها ثم من جهة الفروض الحسابية التي استنتج منها جنابه أن قبول الحكومة المصرية لهذا العرض من مصلحة مصر

من المسلم ان الحكم على دخل القنال بعد سنة ١٩٦٨ حكماً دقيقاً هو من المستحيلات حقيقة كغيره من الاحكام التي نصدرها على المستقبل البعيد . ولكن الامر الوحيد الذي تجب ملاحظته في هذه الحاله هو النتيجة التي يخرج بها العقل من قياس الماضي والحاضر مع النظر بصفة ثانوية لنتائجها في المستقبل القريب

نرى زيادة دخل شركة القنال في الماضي والحاضر كلها مطمئنة تدل على ان الزيادة ستبقى مطردة ما دامت المدنية الحالية وما دام الشرق والغرب كلاهما في حاجة الى مبادلة المنافع وما دامت مبادىء التمدن تميل الى السلام . وليس بنافع ان نبعد الفروض الخيالية الى حد ان تخرج بنا الى الشذوذ عن القواعد المرعية الاتباع في مدنيتنا الحاضرة . فليس علينا تلقاء هذا المستقبل المجهول الا ان ننظر فيما اذا كانت الاعتبارات العامة التي اوردها جناب المستشار في صدر مذكرته تجعلنا نقبل المشروع واعيننا مربوطة أم هي ذاتها على العكس

من ذلك تجعلنا نصر على رأينا من ان الصفقة خاسرة وان الاولى بمصر هو عدم قبولها

أما انقاص رسوم المرور في القناة فلا شك ان الميل اليه شديد من جانب اصحاب السفن والتجار ولكن الماضي يعلمنا ان انقاص الرسوم لم يولد انقاصاً في الايراد . بل على العكس من ذلك نرى ان الرسم على الطن الواحد كان ٩ فرنكات و٥٠ سنتيماً في سنة ١٨٩٠ وكان ايراد الشركة في تلك السنة ٧٠ مليونا من الفرنكات فلما انزل رسم الطن في سنة ٩٣ الى ٩ فرنكات فقط كان مجموع دخل الشركة ٧٦ مليونا حتى وصل في سنة ٩٠٢ الى مبلغ ١٠٦ ملايين. وفي سنة ٩٠٣ أنقص الرسم فصار ٨ فرنكات و٥٠ سنتيما فكان الدخل السنوي ١٠٦ ملايين أيضاً حتى سنة ٩٠٦ أنزل الرسم الى ٧ فرنكات و٧٥ سنتيما فوصل دخل القنال الى مبلغ ١١١ مليونا وكذلك استمر يزيد مع نقص الرسم حتى وصل في سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٢٣ مليونا وعلى ذلك فان أصحاب السفن والتجار لا تطلب انقاصاً غير معقول لتلك الرسوم بل ان نقص الرسوم لم يؤثر الى الآن تأثيرا يعتد به بالنسبة للدخل السنوي . وعلى ذلك يكون التخوف من انقاص الرسوم تخوفا مبالغا فيه

وأما الاختراعات العلمية لوسائل النقل فان الموضع الجغرافي لقنال السويس لا يؤثر عليه بوغاز بناما ولا سكة حديد بغداد . وحسبنا في ذلك أن نذكر طرفا من خطبة البرنس دارنبرج رئيس مجلس ادارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٨ اذ قال :

« ما ذا نخشى في المستقبل ؟ لم يعد بعد محل لذكرى هذه الحكاية حكاية
« قنال ثان فقد ذهب بها الزمان . وان سكة حديد سيبريا وسكة حديد
« بغداد لا يمكنهما الا أن تسرعا في حركة التجارة . فاذا نقصنا بسببها بعض
« الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائما في نقل بضائعهم طريق البحر .
« وان قنال بناما لن يتحقق قبل عشر سنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب

« والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قنال السويس.— فلقد
« رأيتم النتيجة .فمها يكن من الامر فان ار باحكم لن تقل وانا لننتظر اليوم
« الذي يمكننا من أن يكون لدينا مانزيد بهمانوزع على الاسهم. وهذه الزيادة
« لابد ان تجئ . فان الصين تبتدئ فقط الآن في أن تفتح ابوابها للتجارة.
« وان فيها من عدد السكان مايربو على عدد سكان أوروبا اجمع . ولا شك
« في ان حاجة هؤلاء السكان تزيدشيئاً فشيئاً تبعاً للمسالك التي تجوس خلال
« تلك الديار »

ولسنا نقف في خطبة البرنس دارنبرج عند هذا الحد بل نقتطف منها أيضاً مايصلح ان يكون ردّا على ماذكره جناب المستشار المالي من احتمال انقاص الرسوم . نترك رئيس الشركة يتكلم

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم لتعلمون حق العلم
« ان ذلك لايكون الا بعد ان يزيد مايوزع من الارباح على الاسهم . وانكم
« لتذكرون ان انقاص الرسم ٥٠ سنتيما في سنة ١٩٠٣ قد عوض في سنة
« واحدة . وانكم لتذكرون أيضا أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيما في سنة ١٩٠٦
« قد عوض علينا في أقل من عامين .ترون بذلك ان انقاص الرسم لا يخيفنا
« في شيء »

من ذلك يظهر لنا أن لا مزاحمة قنال بناما ولا انقاص الرسوم يمكنها أن تكون هي قاعدة المفاوضات في مد امتياز قنال السويس .

بقيت هذه الفكرة التهديدية وهي أن الظروف الاقتصادية والمالية قد تجعل القناة حرة . هذه الفكرة لا نعرف أنها تحققت في الماضي الا في ممرات السوند وبلت الكبير والصغير في معاهدة ١٤ مارس سنة ١٨٥٧ التي أخرجت هذه الممرات من أن يكون اجتيازها بثمن رسم معلوم الى أن يكون حرا للتجارة العامة هذه المعاهدة التي حصلت في كوبنهاج بين ملك الدنمركة وملوك الامم

الاخرى قد قضت بأن يعوض الخسارة الناشئة عن تحرير هذه الممرات ولقد قدرت بايرادخمسة وعشرين عاما فبلغ المجموع مبلغ ٣٠٤٧٦٣٢٥ ريجدلار (والريجدولار يساوي ٢٩ سنتيم ٢ فرنك). يتبين من هذه المعاهدة أن الدول لم تأخذ الى اليوم قنالا غصبا. وليس من الممكن أنها تتفق جمعاء على غزو بلد واحد لتحرير قنال بالقوة . ولو حصل ذلك فانه لاسبيل لحساب القوة القاهرة في عقد مدني لايتم الا باتفاق طرفي المتعاقدين بالاختيار التام .

على اننا مع هذه الاعتبارات كلها نرى أن نضم اليها اعتبارا آخر جديرًا بالالتفات وهو أن أمام الحكومة المصرية تسعةوخمسين عاماً يمكنها فيهاأن تحين الفرصة المناسبة لقبول مدّ الامتياز بشروط أحسن من هذه الشروط المعروضة اذا اضطرتنا ظروف الاحوال المستقبلة الى أن نفضل ابقاء قنال السويس في يد شركة أجنبيةدولية

ولا نحفل بقول بعضهم ان ادارة الشركة لاقت معارضة شديدة من المساهمين بشأن المشروع الذي يجدونه مجحفاً بحقوقهم وفي صالح الحكومة المصرية واذا كان الحكم على تأثير أي مشروع أو اتفاق لشركة من الشركات يعلم من هبوط أسعارها أو ارتفاعها لدى اذاعة خبر ذلك الاتفاق فامامنا أسعار سهام الشركة قبل وبعد اذاعة خبر قرب الاتفاق مع الحكومة على مد الامتياز

فكان في شهر سبتمبر يتراوح ثمن السهم الاصلي بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ بالنقد و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ لاجل فبلغ في شهر أكتوبر ٤٩٩٥ نقداً ولغاية ٥٢٠٠ لاجل . ثم لما أشيع خبر قيام الامة المصرية ومطالبتها بنظر المشروع رجعت الاسعار في شهر نوفمبر الى ٤٩٥٠ نقداً والى ٥٠٤٠ لاجل. وكانت أسعار حصص التأسيس في شهر سبتمبر ٢١٦٥ فبلغت في اكتوبر ٢٢٤٧ ونزلت في نوفمبر الى ٢٢١٥ — ثم لما طمنوهم بأن المخابرات لم تنقطع عادت الاسعار حتى وصلت لما أوضحناه في غير هذا المحل

فهل بعد ذلك دليل على أن هذا المشروع كله خير وبركة على الشركة والمساهمين وانهم لم يعارضوا فيه معارضة لاخفيفة ولاشـدة . بل ارتفاع اثمان الاسهم يثبت بالعكس أن حملتها يعدون تحقيق هذا المشروع الجديد غنما كبيرًا لهم .

القروض الحسابية لقرض الشركة

تقدير الربح والخسارة

يتبادر لقارئ مشروع الاتفاق ومذكرة جناب المستشار ان عرض الشركة الحالي منحة تقدمها للحكومة بلا عوض ولهذا افتتح جناب المستشار مذكرته بالملاحظة الآتية: «ان شروط الامتياز تبيح مد الاجل بشروط اذا حفظت الشركة» « الامتياز مدات متعاقبة كل واحدة منها ٩٩ سنة فان نصيب الحكومة » « بالربح وهو ١٥ ٪ يزاد في المدة الثانية الى ٢٠ ٪ وفي المدة الثالثة الى ٢٥» « ٪ وهكذا على التوالي بحسبان الزيادة ٥ ٪ لكل مدة على انه لا يجوز بحال» «من الاحوال ان يزيد على ٣٥ ٪ من صافي دخل الشركة ولا حاجة لي لان» « أقول ان هذه الشروط لا تستطيع الحكومة المصرية قبولها و بما أنها مطلقة» « الحرية في المنح والمنع فهي قادرة على تعليق أحدهما بالشروط التي تراها » « موافقة وللشركة الحرية في أن تعدل عن التجديد اذا لم تر فيه موافقة لها »

على ان هذا الشرط نسخته أحكام اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ التي نصها (يصرح الطرفان هنا على سبيل التفسير والايضاح انه عند انتهاء ٩٩ عاماً التي هي مدة الامتياز يصبح الامتياز لاغياً من نفسه الا اذا تجدد باتفاق آخر بين الحكومة المصرية والشركة) كما ان الخمسين في المائة التي تأخذها مصر في المدة الجديدة هي حق الحكومة المصرية لان القنال بعد انتهاء سنة ١٩٦٨ يرجع كله اليها فهي التي تعطي نصفه في التعبير خطأ يجب تصحيحه ووضع المسألة بهذه الصفة : تطلب الشركة أخذ نصف دخل القناة مدة أربعين سنة وتعرض في نظيره عوضاً فلنبحث عن مقدار ما ستأخذه الشركة ومقدار ما ستعطيه للحكومة في نظيره ليعرف الفرق بين المبلغين ويعلم ان كانت الصفقة رابحة أو خاسرة وأي الفريقين الرابح . وليس غرضنا الا ان تكون صفقتنا في

هـذه الدفعة مع الشركة مبنية على قاعدة المساواة في الاخـذ والعطاء على قدر الامكان

وانا نعلم انه لو أردنا ان نتمتع حالا بارباح مستقبلة وجب علينا ان نقطع تلك الارباح بانقاص مبلغها وكذلك يقال عن الشركة اذا أرادت ان تتمتع بأرباح مستقبلة فلتعط في نظيرها ما يوازي قيمتها بعد تنقيص مبلغها التنقيص الاصولي المقبول على هذه القاعدة بنينا حسابنا ونحن نعلم أيضا ان قطع مبالغ كبيرة لمدد طويلة كالتي نحن بصددها قد لا يقبلها الا المضطر الذي لا خيار له فالمليون من الجنيهات بفائدة مركبة بسعر ٣ ١/٤ ٪ يبلغ في ٥٨ عاما... ر٣٩١ر٦ وفي ٩٨ سنة يبلغ ٠٠٠ر٩٧٣ر٢٢

يلزمنا ان نعرف دخل القنال في المدة الجديدة من ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ ومقدار المصروفات اللازم استبعادها من ذلك ومقدار الصافي الذي تريد الشركة ان تأخذ نصفه والفرق الذي يظهر هو مقدار ما تغبن فيه الامة المصرية ان كان ما ستأخذه الشركة أزيد من العرض أو مقدار ما تربحه الامة المصرية ان كان العكس

(تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨)

لتقدير هذا الدخل يلزم ان نعرف الدخل الحالي وقد رأينا ان ايرادات سنة ١٩٠٩ بلغت ١٢٣ مليونا وكسورا (١) ولا يمكننا ان نبني حسابنا على ايراد هذه السنة وحدها لانه زائد عن كل السنوات السابقة ولا على ايراد سنة ١٩٠٨ وحدها لانه قليل جدا فلكي يكون الحساب أقرب للحقيقة نأخذ متوسط دخل

---

(١) الايرادات التي علمت بالضبط عن سنة ٩٠٩ هي الايرادات الناتجة من رسوم المرور وقد بلغت ٠٩٨ر٦١٦ر١٢٠ فرنكا وباقي أنواع الايراد لا يعرف الا من مفردات حساب الشركة التي لا تنشر الا في شهر يونيه سنة ١٩١٠ أي بعد جلسة الجمعية العمومية ففرضنا لباقي أنواع الايرادات ثلاثة ملايين وهو اقل تقدير واقل من السوابق ومن متوسط السنوات ومن المحقق انها تزيد عنها ـ

الخمس السنوات الاخيرة والناتج هو الذي نعتبره أساساً لحسابنا

فايرادات سنة ٩٠٥ بلغت	١١٧ر٣٠٨ر١٩٦
« « ٩٠٦ «	١١١ر٩٨٩ر١٢٢
« « ٩٠٧ «	١٢٠ر١١٨ر٥٢١
« « ٩٠٨ «	١١١ر٤٩٠ر٩٥٩
« « ٩٠٩ «	١٢٣ر٦١٦ر٠٩٨
	٥٨٤ر٥٢٢ر٨٩٦
فالمتوسط	١١٦ر٩٠٤ر٥٧٩

أو ١١٧ مليونا في السنة وهو الذي نعتبره دخلا حاليا

وعندنا ان اعتبار الدخل بهذه الصفة أقرب الى العدل . لاننا لو جعلنا قاعدة حسابنا زيادة الايرادات كما جعل جناب المستشار المالي لكان معناه التسليم منا بان المصاريف التي تخصم الآن من الدخل مصاريف ثابتة حتى بعد سنة ١٩٦٨ مع ان نحو ثلاثة ارباع المصاريف التي تصرف الآن استهلاكات للديون ورأس المال وغير ذلك لن تكون بعد سنة ١٩٦٨ · وانه لن يكون بعد التاريخ المذكور من المصاريف الا ما سنبينه بعد — وعلى هذا الاعتبار ينبغي أن لا يندهش القارئ عند ما يرانا نقدر متوسط الدخل بمبلغ ١١٧ مليونا في حين أن جناب المستشار لا يقدره الا بنحو ثلاثة وسبعين بما فيه مليونا الاحتياطي القانوني أو ٧١ من غير هذا المبلغ

فرض جناب المستشار ثلاثة فروض للدخل في المدة المستقبلة الى سنة ١٩٦٨ الاول ان يظل ثابتا الثاني ان يزيد مليونا في كل سنة زيادة مطردة الثالث ان يزيد مليونين ونترك للارقام الحكم في اختيار أيها الاقرب للحقيقة —

من الاطلاع على الجدول حرف ا يتضح ان الايرادات كانت في سنة١٨٧٠ ٩ ملايين فرنك فبلغت في سنة ١٨٨٠ ـ ٤١ مليونا ومتوسط الزيادة ثلاثة ملايين وكسور في كل سنة وفي سنة ١٨٩٠ بلغ الايراد ٧٠ مليونا فالزيادة ٢٩ مليونا أي بمتوسط نحو الثلاثة ملايين سنوياً وفي سنة ١٩٠٠ وصلت ٩٣ مليونا بزيادة ٢٣ مليونا أي بمتوسط مليونين وثلاثمائة الف فرنك في السنة وفي سنة ١٩٠٩ بلغت ١٢٣ مليونا أي بزيادة ثلاثين مليونا بمتوسط ثلاثة ملايين كل سنة فمتوسط الزيادة من سنة ١٨٧٠ لسنة ١٩٠٩ ثلاثة ملايين سنويا وقد تخلل هذه المدة سنوات كانت الزيادة فيها فاحشة مثلا كان الايراد سنة ١٨٧٩ ـ ٣٠ مليونا فبلغ سنة ١٨٨٠ ـ ٤١ مليونا وفي سنة ١٨٨١ وصل الى اربعة وخمسين وفي سنة ١٨٨٢ بلغ ٦٣ . وفي سنة ١٨٩٠ كان الايراد ٧٠ مليونا فوصل في السنة التالية ٨٦ نعم انه نزل بعد ذلك الى ٧٧ و٧٦ مليونا لكنه رجع في سنة ١٨٩٥ الى ٨٠ وفي سنة ١٨٩٦ الى ٨٢ ووصل في سنة ١٨٩٩ ـ ٩٤ مليونا

وفي سنة ١٩٠٠ رجع الى ٩٣ ولكنه في السنة التالية زاد ١٠ ملايين عوضت كل ما فات ثم اطردت الزيادة بنسبة ٣ ملايين سنويا من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٠٤ وفي سنة ١٩٠٥ رجع الى ١١٧ وفي سنة ١٩٠٦ الى ١١١ ولكن في سنة ١٩٠٧ زاد ٩ ملايين وفي سنة ١٩٠٨ رجع الى ١١١ مليونا ولكن في سنة ٩٠٩ زاد ١٢ مليونا

فمن كل ذلك يتضح انه اذا صادف نزول في الايراد سنة من السنين لسبب ما فلا يلبث ان تأتي السنة التالية له بزيادة كبيرة تعوض ذلك النقص وتربو عليه

ولسنا نعلم سبباً يمنعنا من ان نقيس الآتي على الماضي وان نبني حساب الثمانية وخمسين سنة الآتية على قياس الاربعين الماضية

وماذا عساه يحصل في المستقبل لم يمر له نظير ولا مثيل فيما فات

انخشى ان تنشب حرب باوربا فتعطل التجارة أو تقع حروب بآسيا وامريكا فتؤثر على القنال وحرية المرور فيه

كل هذه حوادث مر مثلها من عهد فتح القنال فلم تؤثر فيه حرب الروسيا مع تركيا ولا حربها مع اليابان كما لم تؤثر فيه حرب المانيا مع فرنسا ولا ثورة فرنسا وقلب حكومتها من امبراطورية لجمهورية ولم تؤثر كذلك حرب اسبانيا مع امريكا ولا حرب الصين مع اليابان ولا حرب تركيا مع اليونان ولا حرب الترنسفال بل ولا ثورة عرابي ولا احتلال انجلترا للقنال بجنودها ومنعها مرور مراكب التجارة فيه ومن الغريب ان ايراد القنال في سنة ١٨٨٢ زاد تسعة ملايين فرنكا عن ايراده في السنة السابقة بل ولم تؤثر ثورة تركيا الاخيرة ولا ثورات الروسيا الداخلية ولا جميع الاضطرابات التي لم يخل منها يوم

فما الذي نخشاه في المستقبل من الحوادث — هل تعاكس السياسة القنال معاكسات أشد من الاولى وقد مرت على الشركة الحالية ايام بل اعوام لم يكن بينها و بين الافلاس قيد شبر ومع ذلك ماذا رأينا ؟

رأينا الايراد الذي لم يزد على ٩ ملايين في سنة ١٨٧٠ بلغ في سنة ١٩٠٩ ١٢٣ مليونا ووجدنا السهم الذي هبط الى ١٦٠ فرنكا وصل الى ٥٠٠٠ — ووجدنا الشركة بعد ان كانت تصدر بونات بدل القوبونات ولا زالت تتحمل فوائدها اصبحت من سنة ٩٠٤ توزع ارباحا ١٥١ فرنكا عن كل سهم من اسهمها — ووجدنا ان رسم المرور وصل في سنة ١٨٧٤ الى ١٣ فرنك ونزل الى ثمانية الا ربعا من سنة ١٩٠٦ والايراد دائما في ازدياد — وجدنا الشركة كانت تقدر حمولة السفن التي تمر من القنال بثلاثة ملايين طن في السنة وتعد نفسها رابحة لو وصلت اليها فاصبحت الحمولة

التي تمر منه ١٥ مليون طن وعدد المسافرين ٣٥٣ ألف في السنة ولا تزال الزيادة مطردة وجدنا القنال ولم يكن عمقه يزيد على ثمانية أمتار أصبح عمقه ١٠ أمتار والاعمال جارية لتعميقه مترا آخر وبعد ان كان قطاع قاعه ٢٢ مترا واتساع سطحه بين ٥٤ و١٠٠ على العموم وبين ٥٩ و١٠٥ بمجاورة المحطات أصبح اتساعه في القاع ٣٠ مترا ومن فوق مابين ٨٠ و١٢٠ وبين ٩٥ و١٣٥ وبعد ان كان المرور لا يجوز الا نهارًا أصبح ليلا ونهارًا وبعد ان كانت المدة في اجتياز القنال ٥٣ ساعة و٤٦ دقيقة أصبحت ١٧ ساعة وبعض دقائق ؛

قامت الشركة بكل ذلك وعقدت قروضاً بشروط لا يقبلها الا المضطر لفداحة سعر اصدارها وسعر الفائدة عليهـا وها هي قد نجت من كل ما كانوا يتطيرون منه وأصبح لها قدم ثابت وثقة عظيمة تجعلها تقترض الآن القروض بثلاثة المائة بعد ان كانت تصدر السند بخمسمائة وتقبض منه ثلثمائة وتدفع خمسة في المائة على الخمسمائة في السنة وبعد بضع سنين تتخلص من كامل هذه القروض الشديدة الوطأة عليها ومع كل ذلك فايراداتها على ما أوضحنا

فهل في المستقبل حوادث أشد وأنكى مما ذكر — هل نسخت آية « ان التاريخ يعيد نفسه وما طلعت الشمس على جديد » فالذي يجوز ان يحصل قد حصل له نظير من قبل

اذا علم ذلك فلا شئ مطلقاً يخيفنا من المستقبل أو يمنعنا من أن نقيسه على الماضي ومن ان نفرض ان الزيادة التي اطردت في مدة الاربعين سنة الماضية لا شئ يمنع استمرارها في الآتي وقد رأينا انها بمتوسط ثلاثة ملايين من الفرنكات في كل سنة فلو قدرناها بمليونين لانكون مبالغين بل يكون هذا الفرض أقل من الحقيقة . نقول ذلك وامامنا عدد مجلة القنال الصـادر في ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ وفيه ان ايرادات القنال من أول يناير سنة ١٩١٠ لغاية ٢٠ منه بلغت ٧ر٥٨٠ر٠٠٠ فرنكا يقابلها ٦ر٦٣٠ر٠٠٠ في سنة ١٩٠٩ و٥ر٤٣٠ر٠٠٠

في سنة ١٩٠٨ وان عدد المراكب التي مرت في المدة المذكورة من القنال بلغت ٢٧٠ يقابلها ٢٢٨ في سنة ١٩٠٩ و١٩٤ في سنة ١٩٠٨

على فرض زيادة مليونين سنويا على الايراد الذي اعتبرناه الحالي وقدره ١١٧ مليونا يكون دخل القنال في سنة ١٩٦٨ وهي السنة التي في نهايتها يرجع القنال للحكومة ٢٣٥ مليوناً من الفرنكات

بقي علينا ان نعرف مقدار الدخل في مدة الاربعين سنة التالية أي ما بين سنة ١٩٦٩ وسنة ٢٠٠٨

فرض جناب المستشار أن الزيادة في المدة الثانية لاتكون بمناسبة الزيادة الاولى وقدرها بالنصف منها ولا ندري على مبنى هذا الرأي وعلى أي قياس جعل الحد الفاصل بين نهاية الزيادة الاولى وبداية الثانية هو سنة ١٩٦٩ أي انتهاء مدة الامتياز بالضبط

مهما يكن من الامر فاننا نسلم له بهذا الرأي ونبني حسابنا عليه ونعتبر الزيادة السنوية من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ مليون فرنك بدل مليونين وعلى ذلك يكون دخل القنال في سنة ٢٠٠٨ ـ ٢٧٥ مليون فرنك ويكون مجموع دخل الاربعين سنة ١٠٫٢٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠ عشرة مليار ومائتين وعشرين مليونا فرنك فلننظر مقدار مايجب استبعاده نظير المصروفات

تقدير مصروفات القنال

(في المدة من سنه ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨)

في سنة ١٩٦٨ ينتهي امتياز الشركة وتستلم الحكومة القنال ولا يكون عليها رأس مال تستهلكه ولا ديون تدفع لها أقساطا ولا محل لان يكون لها ادارة تنفق عليها بفرنسا أو غيرها بل تنحصر كل المصروفات في الادارة العمومية وفروعها وفي حفظ وصيانة القنال وتحسينه وجعله صالحا لمرور أكبر المراكب ولتقدير النفقات اللازمة لذلك نرجع لمصروفات الشركة من سنة

١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٨

من الاطلاع على الجدول ب يتضح أن الشركة تقسم المصروفات الى قسمين اعتيادية وهي تتضمن —١— الاقساط الثابتة التي على الشركة (أقساط الديون ماعدا بونات سنة ١٨٧٥ ومرتب مأمور مصر ومعاش عائلة دليسبس والرسوم المستحقة للحكومة الفرنساوية على الشركة) —٢— مصروفات الادارة بجميع أنواعها ومصروفات الحفظ والصيانة والاحتياطي القانوني — ٣ —حاصل الاحتياطي للاستهلاكات. والى مصروفات غير اعتياديه وهذه تؤخذ من القروض التى أصدرتها او تصدرها الشركة لهذا الغرض واذا نفدهذ المال تؤخذ مؤقتا من النقود المتوفرة بالشركة الى أن يصدر قرض جديد وهذا النوع من المصروفات يضاف سنويا الى تكاليف القنال

والذي يهم في بحثنا من هذه الانواع البند الثاني من المصروفات الاعتيادية والمصروفات غير الاعتيادية أما الاولى بما فيها الاحتياطي القانوني فقد بلغت في المدة التى بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٩٩٤٤٧٠٨٠ فرنك

ولو خصمنا من هذا المبلغ قيمة الاحتياطي وقدره لغاية سنة ١٩٠٨ ٢٩٫٨٦١٨٢٩ فرنك يكون الباقي ٢٦٩٥٨٥١٥١ فرنك بقسمته على ٣٩ سنة يكون الناتج ٦٩١٢٤٤٠ فرنك أي متوسط المصروفات في السنة

وبلغت المصروفات غير الاعتيادية في سنة ١٨٧٠ مبلغ ٥ مليون ونصف وفي كل سنة تزيد أو تنقص حسب مقتضيات الاحوال ولزوم الاشغال وكان أعلى ما بلغته في كل هذه المدة ١٨ مليونا في سنة ١٨٨٧ ومجموعها في كل المدة ١٨٨ مليون فيكون متوسطها ٤٨٢٠٫٠٠٠ باضافته على متوسط المصروفات الاعتيادية الموضحة أعلاه يكون مجموع النوعين ١١ مليونا تضاف اليه تسعة ملايين للطوارئ ليكون جملة ذلك ٢٠ مليونا في السنة أي ٨٠٠ مليون في لاربعين سنة

مقدار ما تأخذه الشركة

من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨

بخصم الثمانمائة مليون وهي قيمة مجموع المصروفات من الايراد وقدره ١٠٢٢٠٠٠٠٠٠ يكون صافي الايراد ٩ مليارا و٤٢٠ مليونا أي ٣٦٢٣٣٧٦٥٠٠٠ جنيها مصريا وهذا هو المبلغ الذي تريد الشركة أن تأخذ نصفه وقدر هذا النصف ١٨١ر٦٨٨ر٢٥ جنيها مصريا اصلا فقط ٣٥٦ر١٨٤ر٢٠٠ أصلا وفائدة بسعر ٣ ¼ من تاريخ كل سنة فلننظر ماذا تعرض الشركة في نظيره

ما تعرضه الشركة

تعرض الشركة اربعة ملايين جنيهاً مصرياً على اربعة اقساط من ١٥ دسمبر سنة ١٩١٠ وتعرض حصة في صافي أرباحها من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٨ بواقع ٤ في المائة عن العشر سنوات الاولى و ٦ في العشر سنوات الثانيــة

« ٨ « « « « الثالثة و١٠ « « « « الرابعة

« ١٢ « عن الثمان سنوات الخامسة

يتضح من حساب جناب المستشار المالي ان الاربعة ملايين من الجنيهات والحصة في الارباح التي ستعطى للحكومة لو حسبت بفوائدها المركبة بواقع ثلاثة وربع في السنة لغاية سنة ١٩٦٨ وجعلت أصلا يقسط على الاربعين سنة المطلوب مد أجل الامتياز اليها (أي من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بفائدة ٣ وربع أيضا لكان مقدار كل قسط منها ١ر١١١ر٠٠٠ عن مبلغ الاربعة ملايين

و ١ر٨٠٥ر٠٠٠ عن مجموع الحصص في الارباح بفرض أنها ٧٣ مليونا حالا وتزيد مليونين في كل سنة

الجملة ٢ر٩١٦ر٠٠٠

تقبل هذا الحساب كما هو مع العلم بان جنابه بنى حسابه على زيادة الايرادات عن المصروفات قبل خصم الاحتياطي القانوني مع ان حصة الحكومة ليست الا فيما يصير توزيعه من الارباح وهذه لا تتوزع الا من بعد استبعاد الاحتياطي المذكور واستبعاد مبالغ أخرى في بعض السنوات لاحتياطي خصوصي أو لترحيلها لسنوات مقبلة . ولو نظرنا الى الخمس سنوات التي أخذ المستشار متوسط زيادة ايراداتها وهي سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٠٨ نجد ان زيادة ايرادات سنة ١٩٠٤ بلغت ٧٨ مليونا ولم يتوزع منها سوى ٧١ مليونا والباقي أضيف منه مليونان للاحتياطي القانوني وخمسة للاحتياطي الخصوصي وفي سنة ١٩٠٥ بلغت ٧٦ وزع منها ٧١ والباقي للاحتياطيين وفي سنة ١٩٠٧ بلغت ٧٦ وزع منها ٧١ أيضاً فقط فلو كان للحكومة حصة في أرباح تلك السنين لما حسب الا من الواحد وسبعين مليوناً الموزعة فعلاً لا من الباقي فتقدير المبلغ الذي يوزع سنوياً راجع الى مجلس ادارة الشركة يتصرف في باقي زيادة الايرادات كما يرى

فهل من العدل أن يحسب على الحكومة حصة في مبالغ لا تقبضها ولا تدخل في توزيع الارباح وأن يحتسب على هذه الحصة ربح مركب الى سنة ١٩٦٨ ثم يقسط المجموع بالربح المركب أيضا الى أربعين سنة ويبنى على حسابها ؟ وما الفرق بالشيء القليل اذا لاحظنا ما تزيده تلك الارباح المركبة على الاصل فاذا سلمنا بالمبلغ الذي اعتبره جناب المستشار ديناً على الحكومة للشركة بهذه الصيغة نكون حسبنا للشركة مبالغ لا تستحقها وتغدر فيها الحكومة ومع ذلك فالفرق بين ما تأخذه الحكومة على تقرير جناب المستشار وما تأخذه الشركة ليس بالشيء الذي يستهان به

الفرق بين ما تأخذه الشركة

وما تأخذه الحكومة

علم القاريء مما سبق ايراده في باب مقدار ما تأخذه الشركة ان مجموع صافي ايراد القناة في مدة الاربعين سنه من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بلغ ٣٦٣٫٣٧٦٫٥٠٠ جنيها مصريا أصلاً وقيمة ما تريد الشركة اخذه من ذلك بواقع النصف ١٨١٫٦٨٨٫٢٥٠ جنيها أصلاً وعلم القاريء كذلك مما توضح بباب تقدير ما تأخذه الحكومة المصرية ان الاربعة ملايين وحصة الارباح المعروض اعطاؤها لها في المدة القديمة لو اعتبرت دينا على الحكومة وعمل حسابها لغاية سنة ١٩٦٨ بفوائدها المركبة بواقع ٣ وربع وقسط المجموع على أربعين قسطا متساوية بالفائدة عينها من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ يكون مقدار كل قسط منها ٢٫٩١٦٫٠٠٠ جنيها على حساب المستشار الذي لاحظنا عليه ان فيه غدرًا على الحكومة وعلى ذلك تكون جملة الاربعين قسطا من أصل وفوائد ١١٦٫٦٤٠٫٠٠٠ جنيها و بطرحها من المبلغ الذي ستأخذه الشركة أصلاً فقط يكون

١٨١٫٦٨٨٫٢٥٠ الذي تأخذه الشركة اصل فقط
١١٦٫٦٤٠٫٠٠٠ الذي تأخذه الحكومة أصل وفوائد

٦٥٫٠٤٨٫٢٥٠ مقدار ما تأخذه الشركة زيادة

على انه يجب ان نلاحظ ان جناب المستشار حسب فائدة على مجموع ما تأخذه الحكومة لغاية سنة ٢٠٠٨ واننا في هذا الحساب لم نحسب فائدة ما على ما تأخذه الشركة

وبما أن هذه الزيادة ستؤخذ بلا مقابل فلضبط الحساب تحسب فائدة على الفرق في كل سنة بين نصف صافي دخل القناه فيها و بين القسط الثابت الذي احتسبه جناب المستشار أي ٢٫٩١٦٫٠٠٠ ومجموع هذه الفوائد يبلغ ٦٢٫٣٨١٫٠٩٢ جنيها يضم على مبلغ ٦٥ مليون جنيه المذكور فتكون الجملة ١٢٧٫٤٢٩٫٣٤٣ جنيها مصريا أي نحو مائة سبعة وعشرين مليونا ونصف

وهي مقدار ما تغبن فيه مصر

هذا كله مع فرض ان متوسط الزيادة المستقبله هو مليونان في كل سنه في مجموع الايرادات على اننا نكرر ان هذا الحساب على أقل التقديرات لاننا عرفنا بالحساب ان متوسط زيادة الدخل من أول فتح القنال الى اليوم كان ثلاثة ملايين في السنة فمن التحكم أن نجعلها عن المستقبل مليونين فقط. ولو اننا قسنا المستقبل على الماضي وحسبنا متوسط الزيادة ثلاثة ملايين لكان غرم الحكومة المصرية في هذه الصفقة اكثر جداً من المبلغ الذي قدرناه لها

مزايا هذا العرض للشركة

قد أوضحنا مقدار ما تأخذه الشركة لو قبل ما تعرضه ومقدار ما تأخذه الحكومة والفرق بين المبلغين فلنبحث عن نتائج هذا الانفاق لو تم بالنسبة للشركة يمكنها ان تصدر قرضاً بالاربعة ملايين من الجنيهات لوقسطته على ٩٨ سنة بواقع ٣ ٪ وهو السعر الذي تصدر به قروضها الآن فيكون مقدار القسط السنوي ١٢٧٠١١ جنيه — ولا يخفى أن الحكومة تتحمل جزأ من هذا القسط من سنة ١٩٢١ بنسبة حقها في الارباح الى سنة ١٩٦٨

وأن تعدل مدة استهلاك باقي رأس مالها فبدلا من استهلاكه في ستين عاما تستهلكه في ٩٨ وفي ذلك تنقيص للمال المخصص سنويا لذلك من أصل وفائدة وفي ذلك ربح للشركه . نعم قد تستفيد الحكومة أيضاً من هذا التنقيص ولكن الفائدة العظمى للمساهمين

تمد باقي ديونها الحالية وما يستجد عليها لنهاية المدة الجديدة فتستفيد أيضاً من تقليل الاقساط.

هذه بعض مزايا مد الاتفاق الذي كله خير و بركة على الشركة والمبلغ الذي تدفعه نقداً لا تتحملها سوى قسط زهيد أي نحو ثلاثة ملايين فرنكا ونصف قد لا

يذكر هو ولا الحصة التي ستأخذها الحكومة في الارباح بجانب ما تستفيده الشركة من الوجوه الاخرى التي بيناها وبعبارة اخرى تأخذ الشركة نصف دخل القناة اربعين سنة دون أن تحمل مساهميها عناء يذكر اذ فائدتها من اطالة اجل الديون واستهلاك رأس المال أكبر مما تتحمله بسبب اعطاء الاربعة ملايين وبسبب اشتراك الحكومة في حصة من ارباحها

مضار هذا العرض بالنسبة لمصر

قد أوضحنا مقدار ما نغبن فيه مصر لو جارت الشركة على رأيها وقبلت مد الاجل بالشروط المعروضة ويرى القارئ أنا لم نبالغ في تقدير الدخل كما أنا لم نقتصد في المصروفات بل زدنا مقدارها وقبلنا حساب الشركة على صورته التي لا يرضاها كما قلنا الا المضطر الذي لا خيار له والا فما الحامل للحكومة المصريه على أن تتنازل عن نصف دخل القناة مدة أربعين سنة في نظير مبالغ تحسب عليها فوائد مركبة نحو مائة عام ولا يبتدئ استهلاكها الا بعد ستين سنة

لسنا نظن ان الحكومة مضطرة للمال اضطرارا يسوغ لها ان تقترض بهذه الشروط بدليل ان الاربعة ملايين جنيها لا تدفع الا في أربع سنوات من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ والحصة في الارباح لا تبتدئ الا من سنة ١٩٢١ ولو سلمنا باضطرارها للمال فلا نعدم وسيلة لايجاده من الخارج وامامها مصلحة الدومين يمكن الحكومة ان تقترض عليها أربعة ملايين وزيادة ولو فرضنا انها اقترضت هذا المبلغ بفائدة أربعة في المائة لا ثلاثة وربع ولا ثلاثة ونصف وقسطت الدين على خمسين سنة لكان مقدار كل قسط من أصل وفائدة ١٨٦٢٠٠ جنيها ولو قسطته على ٧٥ سنة لكان القسط ١٦٨٩١٦ جنيها كلاهما زهيد قد لا يؤثر على ميزانيتها ولديها في كل سنة من زيادة الايرادات ما تسترد منه مثل هذا المبلغ وزيادة ولو ارادت ان لا تقترض ففي مكنتها ان تعمل بالدومين ما عملت بالدائرة السنية فيأتيها المال بلا حساب

النتيجة

يظهر للقارئ من أهمية قناة السويس من الوجهة السياسية ومن الوجهة المالية ومما عاناه آباؤنا القريبون والبعيدون من أمره وما عاناه الجيل الحاضر من جراء مزاحمة الدول الاجنبية على بلادنا من هذا القنال . يظهر للقارئ من ذلك كله أن مسئلة قناة السويس ليست من المسائل التي تمر بنا كغيرها كل يوم من غير أن تتدبر فيها ونحسب لها حسابها . فجدير بالامة المصرية ان تهتم بكل شي يتعلق بها وجدير بالجمعية العمومية ان تدقق النظر في مشروع القناة المعروض عليها

واقد ظهر من الارقام مقدار غبن الامة المصرية اذا هي أنفذت هذا المشروع وظهر كذلك ان مبلغ الغرم هذا قد يقرب من دين الحكومة المصرية كله مضاعفاً

نقول ذلك ونحن نتساءل مع المتسائلين عن الاسباب التي تكون قد دعت الحكومة المصرية الى المناقشة في هذا العرض الجائر الذي يستحيل أن يعتبر فرصة لا تتجدد من اليوم الى سنة ١٩٦٨

على انه اذا كان لابد من التعاقد من اليوم على مد الامتياز تعاقداً مقبولا يجب ان يكون هذا العقد مبنياً على القواعد الآتية

(أولاً) ان ماتعطيه الشركة من مقدم ثمن الامتياز وما تعطيه في المستقبل من صافي الارباح الى سنة ١٩٦٨ يكون متناسباً مع الارباح التي تربحها الشركة من القنال في الاربعين سنة الجديدة مع مراعاة حساب ذلك بالقياس على الماضي والحاضر . أو ان تعطي الشركة للحكومة المصرية من اليوم جزأً معلوماً في الارباح على تلك النسبة . من غير حاجة الى اعطاء مبلغ ليعتبر ثمنا للامتياز كمبلغ أربعة الملايين المعروضة .

(ثانياً) — ان تقبل الشركة في مجلس ادارتها من يوم التعاقد مدير بين مصريين بكل معنى الكلمة عددهم مناسب لمقدار الحصة التي تعطى للحكومة في الايراد . وليس في ذلك شيء من التحكم فان الحكومة الانكليزية بعد ما استولت على سهام الحكومة المصرية اضطرت الشركة لقبول ثلاثة مديرين انكليز بعد ان لم يكن للحكومة المصرية ولا مدير واحد . ثم ان اصحاب السفن الانكليز قد اضطروا الشركة أيضاً الى قبول سبعة مديرين آخرين لمجلس الادارة حتى صار عدد الاعضاء الانكليز في مجلس الادارة عشرة . فليس من الغريب ان تشترط مصر وهي مالكة القنال على الشركة ان تقبل منها مديرين للدفاع عن مصالحها . خصوصاً بعد ان اظهر المستشار المالي تخوفه من احتمال ان الشركة تنزل رسوم المرور تنزيلا فاحشاً حين يأتي أجل تسليم القنال الى الحكومة ولا نعلم بماذا نصف هذا العمل لو حصل أو كيف تقبل شركة محترمة ان يذاع عنها مثل هذه الفكرة

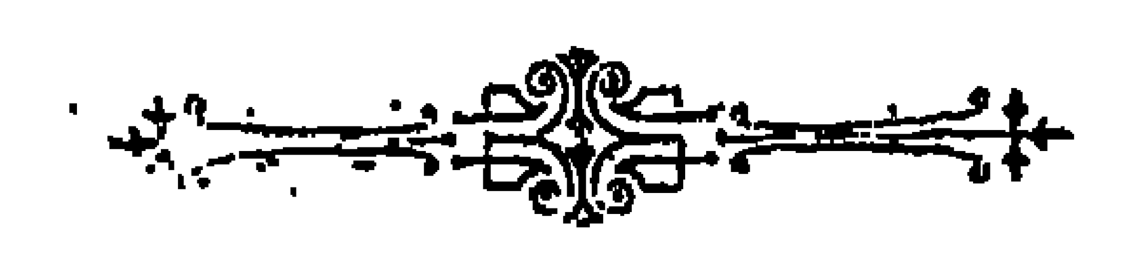
(الثالث) . أن تقبل الشركة من يوم التعاقد ادخال العنصر المصري بين موظفيها

(الرابع) انه مادام القنال سيؤول على كل حال للحكومة المصرية بعد انقضاء مدة الامتياز الجديد أي بعد سنة ٢٠٠٨ فمن الواجب ان تتعهد الشركة في العقد الجديد بأن لا تنقص شيئاً من رسوم المرور الا بعد أخذ رأي الحكومة المصرية

هذه هي الاعتبارات التي يلزم ملاحظتها متى أريد الاتفاق من الآن على مد الامتياز . ومع ذلك نحن لا نزال نكرر أن من الخطر تجديد امتياز لم يقرب أوان تمديده من غير ضرورة ملجئة لذلك فلكل زمان حكم . ولكل جيل تصرف خاص به

على ذلك نرى المشروع من كل وجهة قلبناه عليها مشروعا ضارا لا تصح الموافقة عليه . فلم يبق الا أن نحسب اضرار رفضنا له . ليس هناك ضرر متوقع الا أوهام لا يمكن الاعتداد بها مثل انزال قيمة الرسوم في آخر المدة واتفاق

الدول على جعل قناة السويس حرة كعرض البحر بدون عوض استهزاء بالحقوق المعلمة و بالسوابق كما ذكرنا ذلك قبلا . ولو تحقق ذلك لما كنا نحن الملومين فيه ولا المسئولين عنه امام الجيل المستقبل لان التعاقد لا يمكن أن يعد في الفروض الى حدود الخيالات . ولكنا مسئولون فقط أمام خلفنا عما نضيعه عليهم من الفوائد الجمة اذا وافقت جمعيتنا العمومية على مد الامتياز بتلك الشروط الجائرة



استدراك

حصل سهو في طبع الجدول حرف (ب) فذكر في خانة المصروفات العمومية انها تتضمن الاحتياطي القانوني على انها بخلافها وحصل السهو نفسه عند التكلم على تقسيم المصروفات في الصحيفة نمرة ١٣٢ وعلى ذلك يكون مبلغ ٢٩٩ مليونا هو مجموع المصروفات العمومية التي ذكرت في صلب الكتاب ولا يخصم منه التسعة وعشرون مليونا قيمة ذلك الاحتياطي وتكون هذه الخانة خاصة بالمصروفات العمومية ولا يدخل فيها الاحتياطي القانوني

جداول

ا و ب و ج

جدول (١)

ايرادات شركة قنال السويس من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٩.

السنوات	عدد السفن	مقدار الطن المدفوع عنها رسوم	عدد المسافرين	رسوم المرور عن الطن	مجموع الايرادات بالفرنك
١٨٧٠	٤٨٦	٤٣٦ ٦٠٩	٢٦ ٧٥٨		٩ ٢٧٤ ٣٢٩
١٨٧١	٧٦٥	٧٦١ ٤٦٧	٤٨ ٤٢٢		١٣ ٢٧٦ ٠٧٥
١٨٧٢	١ ٠٨٢	١ ٤٣٩ ١٦٩	٦٧ ٦٤٠		١٨ ٣٢٥ ٠٢٤
١٨٧٣	١ ١٧٣	٢ ٠٨٥ ٠٧٢	٦٨ ٠٣٠		٢٤ ٨٣١ ١٢٦
١٨٧٤	١ ٢٦٤	١ ٩١٥ ٥٧٠	٧٣ ٥٩٧	١٣	٢٦ ٧٢٦ ١٤٥
١٨٧٥	١ ٤٩٤	٢ ٠٠٩ ٩٨٤	٨٤ ٤٤٦	١٣	٣٠ ٨٤٤ ٦٣٦
١٨٧٦	١ ٤٥٧	٢ ٠٩٦ ٧٧٢	٧١ ٨٤٣	١٣	٣١ ١٧٤ ٦٩٤
١٨٧٧	١ ٦٦٣	٢ ٣٥٥ ٤٤٨	٧٢ ٨٢٢	١٢ ٥	٣٣ ٩٧٥ ٦٤٨
١٨٧٨	١ ٥٩٣	٢ ٢٦٩ ٦٧٨	٩٩ ٢٠٩	١٢ ٥	٣٢ ٤٩٦ ٣٣٥
١٨٧٩	١ ٤٧٧	٢ ٢٦٣ ٣٣٢	٨٤ ٥١٢	١٢	٣٠ ٩٤٩ ١٤٩
١٨٨٠	٢ ٠٢٦	٣ ٠٥٧ ٤٢٢	١٠١ ٥٥١	١٢	٤١ ٨٢٠ ٩٠٠
١٨٨١	٢ ٧٢٧	٤ ١٣٦ ٧٨٠	٠٩٠ ٥٢٤	١١ ٥	٥٤ ٦٧٦ ١٨٩
١٨٨٢	٣ ١٩٨	٥ ٠٧٤ ٨٠٩	١٣١ ٠٦٨	١١	٦٣ ٤٠٩ ٥٩٣
١٨٨٣	٣ ٣٠٧	٥ ٧٧٥ ٨٦٢	١١٩ ١٧٧	١٠ ٥	٦٨ ٥٢٣ ٣٤٥
١٨٨٤	٣ ٢٨٤	٥ ٨٧١ ٥٠١	١٥١ ٩١٦	١٠	٦٥ ٤٠٨ ٢٩٥
١٨٨٥	٣ ٦٢٤	٦ ٣٣٥ ٧٥٣	٢٠٥ ٩٥١	٩ ٥	٦٥ ٠٤٩ ٩٤٥
١٨٨٦	٣ ١٠٠	٥ ٧٦٧ ٦٥٦	١٧١ ٤١١	٩ ٥	٥٩ ٠٢٢ ٦٢٦
١٨٨٧	٣ ١٣٧	٥ ٩٠٣ ٠٢٤	١٨٢ ٩٩٧	٩ ٥	٦٠ ٥١٠ ٣٢٩
١٨٨٨	٣ ٤٤٠	٦ ٦٤٠ ٨٣٤	١٨٣ ٨٩٥	٩ ٥	٦٧ ٧٠٥ ٣٤٨
١٨٨٩	٣ ٤٢٥	٦ ٧٨٣ ١٨٧	١٨٠ ٥٩٤	٩ ٥	٦٩ ٧٦٥ ٤٩٢
١٨٩٠	٣ ٣٨٩	٦ ٨٩٠ ٠٩٤	١٦١ ٣٥٣	٩ ٥	٧٠ ٤٦٠ ٩١٠
١٨٩١	٤ ٢٠٧	٨ ٦٩٨ ٧٧٧	١٩٤ ٤٦٧	٩ ٥	٨٦ ٨٦٦ ٩١٤
١٨٩٢	٣ ٥٥٩	٧ ٧١٢ ٠٢٩	١٨٩ ٨٠٩	٩ ٥	٧٧ ٨٠٩ ٧٨١
١٨٩٣	٣ ٣٤١	٧ ٦٥٩ ٠٦٠	١٨٦ ٤٩٥	٩	٧٦ ٥٧٩ ٩٩٢
١٨٩٤	٣ ٣٥٢	٨ ٠٣٩ ١٧٥	١٦٥ ٩٨٠	٩	٧٦ ٩٥١ ١٥٤
١٨٩٥	٣ ٤٣٤	٨ ٤٤٨ ٣٨٣	٢١٦ ٩٣٨	٩	٨٠ ٧٠٢ ٧٨٧
١٨٩٦	٣ ٤٠٩	٨ ٥٦٠ ٢٨٤	٣٠٨ ٢٤٣	٩	٨٢ ٢٢٢ ٨٥٥
١٨٩٧	٢ ٩٨٦	٧ ٨٩٩ ٣٧٤	١٩١ ٢١٥	٩	٧٥ ٦٠٧ ٠٢٩
١٨٩٨	٣ ٥٠٣	٩ ٢٣٨ ٦٠٣	٢١٩ ٥٥٤	٩	٨٧ ٩٠٦ ٢٥٥
١٨٩٩	٣ ٦٠٧	٩ ٨٩٥ ٦٣٠	٢٢١ ٣٣٢	٩	٩٤ ٣١٧ ٥٠٥
١٩٠٠	٣ ٤٤١	٩ ٧٣٨ ١٥٢	٢٨٢ ٥١١	٩	٩٣ ٤٥١ ٤٠٣
١٩٠١	٣ ٦٩٩	١٠ ٨٢٣ ٨٤٠	٢٧٠ ٢٢١	٩	١٠٣ ١٢١ ٧٢٦
١٩٠٢	٣ ٧٠٨	١١ ٢٤٨ ٤١٣	٢٢٣ ٥١٣	٩	١٠٦ ٨٤٩ ٧٦٠
١٩٠٣	٣ ٧٦١	١١ ٩٠٧ ٢٨٨	١٩٦ ٠٢٤	٨ ٥	١٠٦ ٨٧٥ ٨٦٦
١٩٠٤	٤ ٢٣٧	١٣ ٤٠١ ٨٣٥	٢١٠ ٩٨٠	٨ ٥	١١٩ ١٧٦ ٣٩٨
١٩٠٥	٤ ١١٦	١٣ ١٣٤ ١٠٥	٢٥٢ ٦٩١	٨ ٥	١١٧ ٣٠٨ ١٩٧
١٩٠٦	٣ ٩٧٥	١٣ ٤٤٥ ٥٠٤	٣٥٣ ٨٨١	٧ ٧٥	١١١ ٩٨٩ ١٢٣
١٩٠٧	٤ ٢٦٧	١٤ ٧٢٨ ٤٣٤	٢٤٣ ٨٢٦	٧ ٧٥	١٢٠ ١١٨ ٥٢١
١٩٠٨	٣ ٧٩٥	١٣ ٦٣٣ ٢٨٣	٢١٨ ٧٨٥	٧ ٧٥	١١١ ٤٩٠ ٩٥٩
١٩٠٩	٤ ٢٣٩	١٥ ٤٠٧ ٥٢٧		٧ ٧٥	١٢٣ ٦١٦ ٠٩٨

مفردات حسابات سنة ١٩٠٩ لم تنشر وبلغت الايرادات من نوع رسوم المرور وحده ٠٩٨ر٦١٦ر١٢٠ ولعدم العلم بمقدار باقي الانواع قد أضفنا ٣ ملايين على هذا المبلغ وهذه الثلاث ملايين اقل من السوابق ومن متوسط السنوات الماضية

بلغ مجموع الايرادات من سنة ٨٧٠ الى سنة ٩٠٨ ٣٥٨ر٥٧٢ر٦٦٨ر٢ فرنك

جدول (ب)

مصروفات شركة قنال السويس من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٨

السنوات	جملة المصروفات الاعتيادية بالفرنك	احتياطى للاستهلاك	مصاريف عمومية واحتياطي قانونى	اقساط ديون ومقررات ثابتة(١)	مصاريف غير اعتيادية (٢)
١٨٧٠	١٨ ٨٦٣ ٣٤٤		٨ ٣٢١ ٨٠٧	١٠ ٥٤١ ٥٣٧	٥ ٥٠٦ ١٧١
١٨٧١	١٥ ٩١٨ ٥٧٩		٥ ٣٥٦ ٤٢٥	١٠ ٥٦٢ ١٥٤	٣ ١٨٥ ٨٠٤
١٨٧٢	١٦ ٢٥٣ ٧٤٥		٤ ٨٣٥ ٨٤٥	١١ ٤١٧ ٩٠٠	١٢٦ ٤٩٦
١٨٧٣	١٧ ٣٤٦ ١٠٨	٢٥٠ ٠٠٠	٥ ٣٦٧ ٠١٢	١١ ٧٢٩ ٠٩٦	٧٧٩ ٦٤٦
١٨٧٤	١٨ ٦٦٧ ٥٦٨	٢٥٠ ٠٠٠	٦ ٠٤٢ ٣٧٥	١٢ ٣٧٥ ١٩٣	١ ٠٢٣ ٢٤٤
١٨٧٥	١٧ ٩٤٦ ٥٤٧	٢٥٠ ٠٠٠	٦ ١١٤ ٢٤١	١١ ٥٨٢ ٣٠٦	٢٥٣ ٤٦٢
١٨٧٦	١٧ ٢٧٢ ٠٣٩	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٣٤٧ ٤١٢	١١ ٦٤٤ ٦٢٧	٦٤٣ ٤٧٨
١٨٧٧	١٧ ٤٥٧ ٩٧٢	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٥٢٢ ٥٠٣	١١ ٦٥٥ ٤٦٩	٩٧٦ ٧١٥
١٨٧٨	١٦ ٨٩٧ ٧٥٠	٢٦٨ ٤٤٨	٥ ٠٠٧ ٢١٤	١١ ٦٢٢ ٠٨٨	٩٧٣ ٠٠٧
١٨٧٩	١٦ ٢٧٩ ١٧٥		٤ ٨٧٠ ٩٤٠	١١ ٤٠٨ ٢٣٥	٨٧٠ ٢٥٥
١٨٨٠	١٧ ٠٦١ ٤٢٨	٥٦٠ ٠٠٠	٤ ٩١٢ ٤٥٤	١١ ٥٨٨ ٩٧٤	١ ١١٦ ٧٦٨
١٨٨١	١٦ ٩١٨ ٩٧٣	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٠٣٧ ٢٤٧	١١ ٦٠١ ٧٢٦	٩٢١ ٣٨٧
١٨٨٢	١٨ ٢٦٧ ٧٨٦	٢٨٠ ٠٠٠	٦ ٣٥٥ ٦٠٣	١١ ٦٣٢ ١٨٣	١ ٤٨٤ ٣٩٤
١٨٨٣	١٨ ٩٧١ ٥٢٧	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٨٦٥ ٣٨٠	١١ ٧٢٦ ١٤٦	٤ ٣٤٣ ٣٦٠
١٨٨٤	١٨ ٥٣٥ ٨٥٢	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٢٣٩ ٣٩٤	١١ ٩١٦ ٤٥٨	٢ ٧٣٠ ٨٤٥
١٨٨٥	١٩ ٢٢٠ ٤٧٢	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٧٥١ ٣٧٣	١٢ ٠٨٩ ٠٩٩	٥ ٧٨٣ ١٠٥
١٨٨٦	١٨ ٨٦٤ ١٨٥		٦ ٦٢٦ ٩٦٢	١٢ ٢٣٧ ٢٢٣	١٠ ١٤٥ ٩١٥
١٨٨٧	١٨ ٧٢١ ٣٥٨	٠٣٠ ٠٠٠	٦ ٤٩٢ ٥١٤	١٢ ١٩٨ ٨٤٤	١٨ ١٣٩ ٧٦٦
١٨٨٨	١٩ ٦٣٣ ٦٥١	٤٨٠ ٠٠٠	٦ ٩٥٤ ٢٣٦	١٢ ١٩٩ ٤١٥	١٣ ٠٧٤ ٨٣٩
١٨٨٩	٢٠ ٧٥٢ ٠٧٥	٤٣٠ ٠٠٠	٨ ٠٨٠ ٨٢١	١٢ ٢٤١ ٢٥٤	٩ ٥٩٣ ٦٨٤
١٨٩٠	٢٠ ٥٢٧ ٠٦٧	٤٣٠ ٠٠٠	٧ ٩٠٤ ٣٤٠	١٢ ١٩٢ ٧٢٧	١٠ ٥٢٥ ٤٣٩
١٨٩١	٢٤ ٤٧٤ ٢٧١	٨٨٠ ٠٠٠	٨ ٢٩٣ ٨٣٨	١٥ ٣٠٠ ٤٣٣	٨ ٧٠٢ ٤٩٩
١٨٩٢	٢٤ ٢٨٠ ٧٣٣	٢٨٠ ٠٠٠	٨ ١٥٥ ٣١١	١٥ ٨٤٥ ٤٢٢	١١ ٠٧٩ ٨١٨
١٨٩٣	٢٤ ١٦٤ ٢٣٩	٢٨٠ ٠٠٠	٨ ١١٩ ٦٢٤	١٥ ٧٦٤ ٦١٥	٦ ٨٧٧ ٤٤٧
١٨٩٤	٢٤ ٠٢٨ ٧٢٩	٢٣٠ ٠٠٠	٧ ٨١٢ ١٨٢	١٥ ٩٨٦ ٥٤٧	٤ ٧٦٢ ١٣٧
١٨٩٥	٢٥ ٦٣٥ ٣٠٧	٢٦٠ ٠٠٠	٩ ٢٣٨ ٣٧٨	١٦ ١٣٦ ٩٢٩	٣ ٩٠٩ ١٨٨
١٨٩٦	٢٥ ٩١٣ ٨٠٦	٢٣٠ ٠٠٠	٩ ٥١٦ ٩٣٢	١٦ ١٦٦ ٨٧٣	٣ ١٦٩ ٥٦٢
١٨٩٧	٢٤ ٤٩٠ ٩٢٢		٨ ٢٢٢ ٢٥٠	١٦ ٢٦٨ ٦٧٢	٣ ١٠٤ ١٣٨
١٨٩٨	٢٧ ٣١٦ ٠١٢	٢ ٨٥١ ٧٤٤	٨ ٢٥٣ ٠٢٧	١٦ ٢١١ ٢٤١	٢ ٢٩٥ ٨٦٦
١٨٩٩	٢٨ ٣٦٣ ١٦٦	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٨ ٦٣٧ ٤٢١	١٦ ٢٢٥ ٧٤٥	٢ ٨٣٣ ٣٧٥
١٩٠٠	٢٩ ١٤٨ ٢٦٤	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٢٩ ٦٢١	١٦ ٦١٨ ٦٤٣	٢ ٢٩٥ ٩٥٨
١٩٠١	٢٨ ٤٤٥ ٩٩٩	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٩ ٣٥٦ ٧٤٢	١٦ ٣٨٩ ٢٥٧	٢ ٨٠٦ ٨٨٨
١٩٠٢	٣٠ ٢٩٨ ٧٤١	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٩ ٦٩٣ ٥٢٢	١٥ ٣٠٥ ٢١٩	٤ ١٣٧ ٩١٧
١٩٠٣	٢٩ ٤١٦ ٣٠٥	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ١١٤ ٩٥٦	١٥ ٣٠١ ٣٤٩	٣ ٣٨٢ ٠٣٣
١٩٠٤	٢٩ ١٥٧ ٨٠٩	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٦٢ ٢٨٠	١٥ ٢٩٥ ٥٢٩	٤ ٣٩٤ ٩٨٥
١٩٠٥	٢٩ ١٠٣ ٦٩٩	٤ ٢٥٠ ٠٠٠	٩ ٥٦٧ ٤٠٧	١٥ ٢٨٦ ٢٩٣	٤ ٦٤٧ ٤٩٧
١٩٠٦	٣٠ ٣٩٩ ١٥٠	٤ ١٥٠ ٣٢١	١٠ ٩٦٧ ٩٨٢	١٥ ٢٨٠ ٨٤٧	٦ ٤٣٥ ٧٤٤
١٩٠٧	٣١ ٧٦١ ٩٨٨	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	١١ ٩٨٩ ١٩٨	١٥ ٢٧٢ ٧٩٠	٨ ٧١٣ ٧٧٩
١٩٠٨	٣٣ ٠٣٢ ٣٥٠	٤ ١٩٨ ١٣١	١٣ ٦١٠ ٣١١	١٥ ٢٦٣ ٩٠٨	١٢ ٣٥٠ ٠٨١
جملة	٨٧٩ ٨٠٨ ٥٩١	٥٠ ٢٧٨ ٦٤٤	٢٩٩ ٤٤٧ ٠٨٠	٥٣٠ ٠٨٢ ٩٦٦	١٨٨ ٠٩٧ ٠٩١

(١) المبالغ التي بهذه الخانة هي عبارة عن اقساط قرض سنة ١٨٦٧—١٨٦٨ وقرض ١٨٨٠ و١٨٨٧ ومرتب مامور مصر ومعاش عائلة دولسبس والرسوم المستحقة للحكومة الفرنساوية نظير تسجيل الشركة بفرنسا . اما اقساط بونات سنة ١٨٧٥ وقسط استهلاك رأس المال فغير داخله في هذه الخانة

(٢) المصاريف الغير اعتيادية هي : مصاريف تحسين وتوسيع القنال وتؤخذ من مبالغ القروض التي اصدرتها او تصدرها الشركة واذا نفدهذا المال يوخذ اللازم لهذه المصاريف موقتا من النقدية المتوفرة بالشركة الى ان يصدر قرض جديد وهذه المصروفات تضاف سنويا الى حاصل تكاليف القنال ولا تدخل ضمن حساب الايرادات والمصروفات العادية

جـــدول (ج)

مقدار اسعار السهام وحصص التأسيس وصافي ارباحها كل سنة

السنين	صافى الارباح الموزعة على الاسهم باعتبار سهم واحد						متوسط اسعار الاسهم	
	الاسهم الاصلية actions		اسهم الانتفاع		حصص التاسيس			
	س	فرنك	س	فرنك	س	فرنك	س	فرنك
١٨٧٠	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—	٠	٢٧٢ ٨٦٨
١٨٧١	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—	٠	٢٠٨ ١٣٥
١٨٧٢	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—	٠	٣٥٥ ١٣٣
١٨٧٣	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—	٠	٤٣٤ ٩٣٥
١٨٧٤	٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—	٠	٤٢٢ ١٩٠
١٨٧٥	٠	٢٤ ٩٢٠	٠	—	٠	١ ٠٢٩	٠	٦٧٤ ٠٥٢
١٨٧٦	٠	٢٦ ٠٥٩	٠	٣ ٤٥٠	٠	١ ٩٤٢	٠	٧٠١ ٦٣٧
١٨٧٧	٠	٣٠ ٢٩٢	٠	٧ ٧٤٨	٠	٤ ٣٦٥	٠	٦٧٧ ٨٧٩
١٨٧٨	٠	٢٨ ٩٠٢	٠	٦ ٤٣٨	٠	٣ ٥٧٢	٠	٧٥١ ٧٣٧
١٨٧٩	٠	٢٨ ٠٤٨	٠	٤ ٨٧٢	٠	٢ ٧٠٣	٠	٧٢٤ ٤٠١
١٨٨٠	٠	٤٤ ٧٥٤	٠	٢١ ٨٨٦	٠	١١ ٦٥٢	٠	١ ٠٧٥ ٨٨١
١٨٨١	٠	٦٥ ٧٦٩	٠	٤٠ ٦٦١	٠	٢٣ ٢٢٣	٠	١ ٩٧٥ ٩٥٥
١٨٨٢	٠	٧٦ ٨٥٥	٠	٥١ ٩٢١	٠	٢٩ ٥٠٨	٠	٢ ٥٣٧ ٢٤٣
١٨٨٣	٠	٨٣ ١٣٦	٠	٥٨ ٩٥٩	٠	٣٣ ٤٧٤	٠	٢ ٣٧٢ ٠١٧
١٨٨٤	٠	٨١ ٩٥٤	٠	٥٨ ١٣٣	٠	٣٣ ٠٢٤	٠	١ ٩٦٧ ٧٠٦
١٨٨٥	٠	٨٠ ٦٤٢	٠	٥٦ ٥٥٢	٠	٣٢ ١٢٩	٠	٢ ٠٣٥ ٣٩٧
١٨٨٦	٠	٧٠ ٦٩٢	٠	٤٦ ٦٠٠	٠	٢٦ ٥٠٩	٠	٢ ٠٩٤ ٤٣٠
١٨٨٧	٠	٧٣ ٤٤٢	٠	٤٩ ٥٣٩	٠	٢٨ ١٣٢	٠	٢ ٠١١ ٠٤٩
١٨٨٨	٠	٨٤ ٤٧٨	٠	٦٠ ٤٩٩	٠	٣٤ ٢٩٥	٠	٢ ١٦٨ ١٠٥
١٨٨٩	٠	٨٥ ٨٩٤	٠	٦١ ٨٨٩	٠	٣٥ ١٠٥	٠	٢ ٢٩٦ ٠٩٨
١٨٩٠	٠	٨٦ ٧٥١	٠	٦٢ ٧٨٢	٠	٣٥ ٦٣٣	٠	٢ ٣٤٨ ٤٨١
١٨٩١	٠	١٠٥ ٥٠٠	٠	٨١ ٣١٣	٠	٤٦ ٠٩٨	٠	٢ ٦٦٠ ٦٤١
١٨٩٢	٠	٩٢ ٣٦٦	٠	٦٨ ٦٢٠	٠	٣٨ ٩٣٣	٠	٢ ٧١٢ ٨٨٤
١٨٩٣	٠	٩٠ ٣٧٣	٠	٦٦ ٩٥١	٠	٣٧ ٩٧٥	٠	٢ ٦٧٤ ٠١٨
١٨٩٤	٠	٩٠ ٠٠٠	٠	٦٦ ٤٤٦	٠	٣٧ ٦٩٤	٠	٢ ٨٦١ ٨٢٢
١٨٩٥	٠	٩٢ ٥٠٠	٠	٦٨ ٨٩٥	٠	٣٩ ١٢٥	٠	٣ ٢٤٩ ١٠٧
١٨٩٦	٠	٩٢ ٥٠٠	٠	٦٩ ١٥٥	٠	٣٩ ٣٣٧	٠	٣ ٣٤٧ ٤٨٥
١٨٩٧	٠	٩٠ ٠٠٠	٠	٦٦ ٧٩٩	٠	٣٨ ٠٣٢	٠	٣ ٢٣٣ ٩٧٥
١٨٩٨	٠	١٠٠ ٠٠٠	٠	٧٦ ٤٦٠	٠	٤٣ ٥٥٥	٠	٣ ٥٨٣ ٣٧٢
١٨٩٩	٠	١٠٨ ٠٠٠	٠	٨٤ ٦٧١	٠	٤٨ ٢٧٣	٠	٣ ٦٢٠ ٩٥٧
١٩٠٠	٠	١٠٨ ٠٠٠	٠	٨٤ ٧٩٨	٠	٤٨ ٣١٠	٠	٣ ٥٠٨ ٣٢٠
١٩٠١	٠	١٢٥ ٠٠٠	٠	١٠١ ٦٤٦	٠	٥٧ ٧٦٨	٠	٣ ٧١٣ ٦٧٧
١٩٠٢	٠	١٢٥ ٠٠٠	٠	١٠١ ٥٦٤	٠	٥٧ ٦٩٧	٠	٣ ٩٢٣ ٥٧٤
١٩٠٣	٠	١٣٠ ٠٠٠	٠	١٠٦ ٦٠٨	٠	٦٠ ٥٠٦	٠	٣ ٩٠٤ ٧٠٢
١٩٠٤	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٤٤٧	٠	٦٦ ٥٧٠	٠	٤ ٢٠٩ ٥٠٩
١٩٠٥	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٥٤٩	٠	٦٦ ٦٢٩	٠	٤ ٤٦١ ١٤٠
١٩٠٦	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٦٦٥	٠	٦٦ ٧٣٤	٠	٤ ٤٧١ ٣٠٧
١٩٠٧	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٦٢١	٠	٦٦ ٧١٨	٠	٤ ٥٥٢ ٣١٥
١٩٠٨	٠	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ١٢٦	٠	٦٦ ٤٨٩	٠	٤ ٤٤٥ ٩٤٤

الارباح الموضحة أعلاه هى عن صافى المنصرف عن كل سهم وحصة بخلاف الرسوم المستحقة للحكومة الفرلساوية وهى تبلغ عن كل سهم من السهام الاصلية نحو ١٠ فرنك حيث ان الارباح التى خصت السهم الواحد من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٨ بلغت نحو ١٥ فرنك والصافى منها هو ١٤١ والباقي هو الذي أخذته الحكومة الفرلساوية وعلى هذه النسبة أرباح باقي السسهام



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)